

د. محمد طروس

النظرية الحجاجية

من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية

مكتبة
الأدب
المغربي



دار الثقافة
للنشر والتوزيع

د. محمد طروس

النظرية الحجاجية

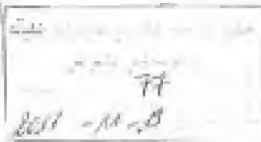
من خلال الدراسات البلاغية والمنطقية واللسانية



دار الثقافة
للنشر والتوزيع

ج
3
2

د. محمد طروس



النَّظَرِيَّةُ الْمُجَامِيَّةُ

بين خدلال الدراسات البهلغنية والبطونية واللسانية



دار الكتب
والأرشيف

10-21 شارع تيكور، جنوة - غرب
الهاتف: 011 94 44 - 011 94 70

إهداء

إلى ابنتي شذى

الكتاب : النظرية التفاضلية
المؤلف : د. محمد طروس
الطبعة : الأولى 1426-2005
الناشر : دار الفيلة
الطبع : ٥٠٠ جميع الحقوق محفوظة
الغلاف : لتفان جوار دم القاصصون
الطبعة : النسخ الجديدة - الدار البيضاء
الإيداع : الثقافي رقم 2005/813
رقم الكتاب : 9981-02-871-2

تقديم

يقارب هذا الكتاب نظرية الخطاب، وبخاصة نموذج نظري تحليلي لدراسة الأنسكاف والتعقيد الخطابية، ودرصد الخطاب المتعلق بالمرء الموطر لكل هذه الاختلافات والتنوعات، متجاوزا حدود الزمن التاريخية، إذ يتعدى محال التاريخ في ما وراء الشبه الشهية، فتجاوز الزمن كبنية مغلقة، لا تحيل إلا على ذاتها، وتستند في تشكيلها والتعاضد والتعاضد على إمكاناتها وطاقاتها الداخلية الموقنة والهرقية والتركيبية، إذ الخطاب كبنية مفتوحة على سياقات خارجية في علاقة تفاعلية مستمرة.

تفترض في البداية أن للخطاب دورا أساسيا وحاسما في اشتغال العملية التي تلعب سلوكياتنا وخطابنا، إذ نلاحظ أننا أمام ظواهر سلوكية نمطية تكرر وتعيد إنتاج ذاتها باستمرار، وتتميز كل سلوك غريب أو مظهر جديد، نتكلم بهانصا وطبعنا، ليصبح مألوفا ومتبولا؛ أو نرفقه وتنبه، إن كانت من طبيعة مخالفة لبيتنا أو لشروطنا الساتية، وخلفياتنا القيمة. سواء في عملية التنبه والشرعة، أو في عملية الرزق والرهاء، يمكن أن نلاحظ هذا بوضوح، في ما يشهده ظهور شكل جديد للعوضه. مثلا، من مواقف وخطابات، تختلف سلبا وإيجابا؛ فقد بينت في حدود الانفعالات الفردية الباصرة، فيبر النور أو الاستغراب، أو يدور إلى الاعتراض أو الانبهار، وقد يهبط في قيم وأعرافه بمسوعة أو بمسوعات بشرية، تنتج حوله قيمة من الأمادية اليومية، والخطابات المؤسساتية الإعلانية والسياسية والميدانية، فتصبح هذا الشكل، أو تعدد ليسهم مع قيم المجموعة الرافضة وأعرافها؛ وقد يراكم خطاب إشعاعي مدعم، يهضم عليه الشرعية ويمطيه قوة الحضور والاستمرار، وتتناول الخطابات الكاهنة أو المساندة.

هكذا يبرز نفس السلوك الطبيعي أو الخطابية خطابات ومواقف متشابهة ومتشابهة، مما يعطي للسلوك والخطابات المؤثرة

أو الرافضة، إمكانية التفاعل والاستمرار، ويصحب الصراع بين الظواهر والسلوكيات إلى صراع بين الخطابات. فعملية التفاعل الضرورية بين السلوك والخطاب، لا تقتصر ولا تستمر إلا داخل الخطاب، الذي يهيم. في نفس الوقت، سلوكنا وخطابنا، إذ يزدوج بين العمل على ترسيخ سلوك طبيعي أو خطابي خارجي أو مقاومته ورفضه؛ وبين العمل على تدعيم ذاته وشرعيتها، وتحدي غيره من الخطابات، باعتباره الخطاب الأمثل والأفضل، ليتطور ألياته وأدواته وكفائاته، ويؤسس ذاته كمنهجية قادرة على التوالد والاستمرار.

كيف يقوم الخطاب بهذه الوظيفة المضاعفة؟ ومن أين له القدرة على ذلك؟ هل تنشع من مكوناته وبنية الشهية الداخلية؟ هل تتولد مما يداع عنه من قضايا ومواقف؟ أم مما يستند عليه من أنسكاف قيمية واعتقادية؟ أم من الشرط البشرية والخطابية التي تكلم إنتاجه وتلقيه؟. وإذا افترضنا أن قدرته الخطابية تتشكل من كل هذه العناصر، فكيف يتم التفاعل بينها لتحقيق الكفاية الخطابية؟ وإذا كانت الخطابات، من هذا المنظور، يرمز بالضرورة في سواسية مع خطابات تشين موقفا مضادا، أو في موازنة مع خطابات تشين نفس ما يشين، فكيف يمارس الأول، وكيف يتغير عن الثانية؟ كيف يدافع عن وجوده وعن الوقت التنبه في الآت نفسه؟.

ما سبق تفترض أن الخطاب لا يكتبه ستمه الخطابية إلا ما يقوم به من وظائف؛ وأن نسجيه الوظيفي يتمحور حول الوظيفة الجماهيرية كوظيفة أساس، مسؤولية عن توليد الفعل الخطابية؛ فلا خطاب بدون وظيفة ولا وظيفة بدون مجامع. من هنا الافتراض بنبش السواك المركزي الذي يوجه دراستنا ويرسم تفهاتنا. كيف ترمز السمة الجماهيرية للخطاب؟ ما خفاياها؟ كيف تتشكل؟ كيف تتبين وتنبش الخطاب؟ كيف تتفك من العام إلى الخاص، من القوم المرء للخطاب إلى مختلفاته المتنوعة، فعمل من مفهوم المجامع وثقنياته وألياته، أدوات إمبرائية عملية، قادرة على دراسة أنسكاف الخطاب، وإبرار مختلفاته الجماهيرية؟. أنتم أن يكون هذا الكتاب قد حقق جزءا من طموحه.

مدخل

حين نقارب مفهوم الحجاج لأول وهلة، يتضح أنه مفهوم عالم، يصعب حصره وتحديدته داخل ركائز هائل من الكتابات والمراجعيات النظرية، إذ نجده متواتراً في الأدبيات الفلسفية والمنطقية والبلاغية الشقليدية؛ وفي الدراسات القانونية؛ والمقاربات اللسانية والنفسانية والخطابية المعاصرة؛ ولا ينحصر المشكل في تشعب الخريطة وتنوعها فحسب، بل في تعدد الدلالات والاستعمالات التي تبين تباين كل هذه الأطر النظرية والمجالات المعرفية، مما يستدعي إعادة تنظيم الخريطة، ورصد الشذائات والاختلافات، ويجعلنا بالضرورة نلجأ إلى آلية للإقصاء والانتقاء، نقي على المقاربات التي تركز على الحجاج كوظيفة خطابية، وتبعد الكتابات والدراسات التي لا تحفل بالخطاب ولا بوظائفه. أي أننا سنركز في بنائنا لمفهوم الحجاج، فقط، على المجالات التي نهتم بالخطاب في تشكيلاته وتحققاته وكيانات اشتغاله.

تختصر إذن حدود خريطة في مجالات خطابية ثلاثة : البلاغة، المنطق، اللسانيات؛ وداخلها مستمع مفهوم الحجاج، لا من أجل جرده أو عرضه لغايات تعريفية أو تعليمية، وإنما لبناء نموذج نظري قادر على وصف وتفسير الآليات الحجاجية المثبنة للخطاب كبناء مجرد، أو كما يتحقق في مختلف الأشكال الخطابية.

من هذا المنظور ستعامل مع المجالات المختارة كنماذج نظرية وتحليلية، نقيس كفاءتها ومدى ملائمتها أو قصورها عن الغايات التحليلية والنظرية المتوخاة، واستناداً على هذا المقياس تشغل آلية الإقصاء والانتقاء، وتطلق عملية بناء النموذج النظري التحليلي الموهل والأقرب إلى وصف الخطاب، وتنتقل عملية البناء من الشئيات.

تحديدات أولية :

تنتقل في مقاربتنا للنظرية الحجاجية من بعض الملاحظات البسيطة، كمحاولة أولى لملامسة مفهوم الحجاج وتحديد مجالاته، وهي مقارنة تعتمد بالدرجة الأولى على الحدس والملاحظة اليومية المباشرة، وعلى بعض التعاريف والملاحظات المثبوتة في القواميس والكتابات التعليمية البسيطة.

١- تلخص الملاحظة الأولى في كون الحجاج بقدر ما هو مالوف كممارسة، وحاضر في كل أنشطتنا اليومية، بقدر ما هو منغلقت ومستعص على الإحاطة والتعريف. إذ نصادفه في الحوارات بين الأشخاص، وعلى صفحات الجرائد، وفي البرامج والمواد الإذاعية والتلفزيونية؛ وننلمسه في النصوص والعروض الإشهارية، أو في المجالات واليوميات المتخصصة. بل إننا في لحظات مختلفة، وظروف متباينة، نلجأ إلى الحجاج، لنُدافع عن قضية أو لبرر سلوكنا، لندين أو لمدح، لنقف مع أو ضد اختيار أو قرار. ونكون أيضاً هدفاً لحجاج الآخرين، في نفس السياقات وحول نفس المواقف. ومع ذلك، فإن الحجاج، كطبيعة وعلاقات وشروط وآليات اشتغال، يكاد يكون مجهولاً. كيف نعرف هذا الحاضر المنغلقت؟ سؤال يطرح نفسه كمرحلة أولية

مدخل

حين نقارب مفهوم الحجاج لأول وهلة، يتضح أنه مفهوم غامض، يصعب حصره وتحديدده داخل ركائز هائل من الكتابات والمرجعيات النظرية، إذ نجده متواتراً في الأدبيات الفلسفية والمنطقية والبلاغية التقليدية، وفي الدراسات القانونية، والمقاربات اللسانية والنفسانية والخطابية المعاصرة؛ ولا يتحصر المشكل في تشعب الخريطة وتنوعها فحسب، بل في تعدد الدلالات والاستعمالات التي تباين تبايناً كل هذه الأطر النظرية والمجالات المعرفية، مما يستدعي إعادة تنظيم الخريطة، ورصد التداخلات والاختلافات، وجعلها بالضرورة تلحاً إلى آنية للإقصاء والانتقاء، نبقى على المقاربات التي تركز على الحجاج كوظيفة خطابية، وتبعد الكتابات والدراسات التي لا تحفل بالخطاب ولا بوظيفته. أي أننا سنركز في بنائنا لمفهوم الحجاج، فقط، على المجالات التي تهتم بالخطاب في تشكيلاته وتحققاته وكيفيات اشتغاله.

نتحضر إذن حدود خريطة في مجالات خطابية ثلاثة: البلاغة، المنطق، اللسانيات؛ وداخلها ستبجع مفهوم الحجاج، لا من أجل بجرده أو عرضه لغايات تعريفية أو تعليمية، وإنما لبناء نموذج نظري قادر على وصف وتفسير الآليات الحجاجية المبنية للخطاب كبناء مجرد، أو كما يتحقق في مختلف الأشكال الخطابية.

من هذا المنظور سنتعامل مع المجالات المختارة كمسازج نظرية وتحليلية، فنقيس كفايتها ومدى ملامتها أو قصورها عن الغايات التحليلية والنظرية المتوخاة، واستناداً على هذا المقياس نشغل آلية الإقصاء والانتقاء، ونطلق عملية بناء النموذج النظري التحليلي المؤهل والأقرب إلى وصف الخطاب، ولتطلق عملية البناء من الشتات.

تحديدات أولية:

نطلق في مقاربتنا للنظرية الحجاجية من بعض الملاحظات البسيطة، كمحاولة أولى لملامسة مفهوم الحجاج وتحديد مجالاته، وهي مقارنة تعتمد بالدرجة الأولى على الحدس والملاحظة اليومية المباشرة، وعلى بعض التعاريف والملاحظات الجبوتة في القواميس والكتابات التعليمية التيسيرية.

1- تلخص الملاحظة الأولى في كون الحجاج بقدر ما هو مألوف كممارسة، وحاضر في كل أنشطتنا اليومية، بقدر ما هو مشغلت ومستعص على الإحاطة والتعريف. إذ تصادفه في الحوارات بين الأشخاص، وعلى صفحات الجرائد، وفي البرامج والمواد الإذاعية والتلفزيونية؛ وتتلحس في التصويص والعروض الإخبارية، أو في المجالات واليوميات المتخصصة. بل إننا في لحظات مختلفة، وظروف متباينة، نلجأ إلى الحجاج، لنبدفع عن قضية أو نبرر سلوكاً، لندين أو نمدح، لنقف مع أو ضد اختيار أو قرار. ونكون أيضاً هدفاً لحجاج الآخرين، في نفس السياقات وحول نفس المواقف. ومع ذلك، فإن الحجاج كظاهرة وعلاقات وظروم وآليات اشتغال، يكاد يكون مجهولاً. كيف نعرف هذا الحاضر المشغلت؟ سؤال يطرح نفسه كمرحلة أولية

ضرورة للاتقارب من المقاربات الحجاجية، وتحديد منطلقاتها الأساسية.

2- حين تقارب الموسوعات والقواميس المتخصصة، لوضع تحديد أولي لمفهوم الحجاج، تواجهنا في الغالب الأعم نظرتان تقابليتان وتوازنيان في تعاملهما مع المفهوم:

أ - الحجاج في النظرة الأولى (سلسلة من الحجج تنجس جميعها نحو نفس النتيجة)، أو (هو الكيفية التي تقدم بها الحجج وتنظم) (لالاند، 1951) ؛ أو (مجموعة من الاستدلالات الموجهة لإثبات أطروحة) . وتعتبر الحجة في هذه النظرة (دليلا أو استدلالا لدعم إثبات) (لاروس، 1966) .

ب - الحجاج في النظرة الثانية (إشارة إلى الشك، لأنه يفترض أن مجال الاتفاق حول موقف معين، ليس واضحا بما فيه الكفاية، أو لا يفرض بالقوة الكافية) ؛ مما يجعل مجال الحجاج (مجالا للشبهة والمعقول والمحتمل الذي ينفلت من كل الضرورات الحسبية ؛ إذ أن طبيعة المناقشة والحجاج، تتعارض مع الضرورة والبداهة، لأننا لا نحتاج عند البداهة، ولا نتداول حين يكون الحل ضروريا) أو أنه (إجراء يسلكه فرد أو مجموعة لدفع مستمع إلى تبني موقف، اعتمادا على إثباتات أو حجج) (فولوكيه، 1962) .

في أي وجهة نسير ؟ هل نشبى النظرة الأولى، فنعتبر الحجاج تقنيات وأدوات معزولة عن السياق وعن المتكلمين ؛ أم نسير في الوجهة المخالفة، حيث الحجاج مجال للشبه والمحتمل وميدان لتفاعل الذوات، ودفاع عن قضية، يقوم على تبريرات، وعناصر عقلية منطقية ؟ قد يكون الاحتمال الثاني أقرب إلى وجهتنا التحليلية، لأنه يستحضر تفاعل الذوات كمكون غطائي سياقي.

3- تخضع الكتب التعليمية والكتابات التيسيرية، بدورها، للنظرة الثانية، إذ ترصد الحجاج في عدة تقابلات قائمة على معايير ترتبط بطبيعته ووظيفته وعلاقته بالمتكلمين والوضعيات التواصلية ؛ مما يزيد مفهوم الحجاج لبا وعموضا. لنشبه ذلك من عرضنا لبعض التقابلات البارزة :

التأثير / الاستدلال :

يهدف الحجاج، في الآن نفسه، إلى أن يكون إجراء عقليا، و قوة تأثيرية، مع ما يوجد بينهما من تناقض. فالتأثير يفود إلى الانخراط، لأنه يملك تقنيات الصنع، وتوضع داخل علاقات القوى، وعلاقات الإغراء المتبادلة، وما تحمله من شخصيات عاطفية ؛ والاستدلال ينشئ الروابط بين القضايا، ويعمل على توسيع وتدعيم حقل المعرفة. (أورليون، 1938 : 9) .

حين نعيد ملاحظة هاتين الوظيفتين، نجدتهما تقودان البحث في وجهتين مختلفتين يصعب إيجاد أي تمفصل بينهما، فالاستدلال يجعل من الحجاج قضية منطقية صرفة، وآلة للبحث المعرفي، في حين يفردنا التأثير إلى المجال الاجتماعي، حيث الحجاج تقنية للتعبئة وتسخير الأذهان ؛ وتبلي إحداهما يجعلنا نتعامل مع الحجاج بمعزل عن الخطاب.

الاتفاق / الاختلاف :

يتوزع الحجاج بين البحث عن الاتفاق، وبين واقع الاختلافات اللانهائية بين الأفراد أو المجموعات ؛ فإذا كان الاتفاق بين من يحاج وبين من ينشئ إلى أطروحة، أمرا ممكنا ؛ فإن للأطراف المخالفة وجهات نظر، لا تقبل أن تغيرها الحجج المضادة. ولنا في المناظرة الانتخابية والبرلمانية، والمواجهات

بين ممثلي الدفاع وممثلي الاتهام في المحاكمات القضائية، أمثلة بارزة للحجاج الذي يحافظ على استمرار الخلاف. وقد تظهر اختلافات بين الممثلين نفس الأطروحة، وهي ليست اختلافات هامشية أو عرضية؛ لأن الاتفاق حول قضية لا يعني بالضرورة اتفاقاً للأذهان، بل إن كل اتفاق يحمل في باطنه اختلافاً مؤجلاً. (أورليون، 1983 : 11 - 12).

ميزة هذا التقابل أنه يربط الحجاج بأطروحة، غير أنه لا يجعلها نواة أو بؤرة تجتمع حولها الخيوط الخطافية لبناء الخطاب كآلية دفاعية، بل يربطه باستجابة المتلقي، سلباً أو إيجاباً، بغض النظر عن فعل الخطاب، هذا أيضاً لا يشكل الحجاج مكوناً خطافياً.

الحقيقة / الفعالية :

يرتبط الحجاج، نظرياً، بالحقيقة : يحترمها، ويساهم في تثبيتها، ويعمل على تطويرها؛ ويرغب عملها في النجاح والفعالية، مستعملاً من أجلهما كل الإمكانات المتاحة. فالاستراتيجيات العسكرية، والاستراتيجيات الألعاب التنافسية، والمواجهات الإيديولوجية، والصراعات الاجتماعية، والقتالات بين الأفراد، لا تهتم إلا بالنجاح في ما تخوضه من معارك ومواجهات؛ أما الحقيقة الخالصة، فتصبح مجرد اقتراحات وقرارات متعددة للوقائع، ولكل قراءة مقبوليتها وما يبررها من حجج؛ حتى الوقائع التاريخية الصادقة في بعض العصور والأمكنة، يتحفظها الشك، وتقرأ قراءة مخالفة في أزمنة وبيئات أخرى؛ أما التصورات النظرية، فإنها تظل بدون شك مثار جدل وخلاف واسعين. (أورليون، 1983 : 12 - 13).

يعتمد هذا التقابل أيضاً عن وجهة بحثنا، فالحقيقة والفعالية مع هدفان موجودان خارج الخطاب، يتوخى الحجاج الوصول إليهما، أي ألهما محرران للحجاج، وليسا تقنيتين خطائيتين.

نوع الوضعيات التواصلية :

يختلف الحجاج، باختلاف العلاقات التبادلية، وباختلاف الوظائف والمجالات. فقد يكون ذاتياً حميمياً، تلجأ فيه الذات إلى حوار داخلي لاقتناع نفسها؛ وقد يكون ثنائياً يتم بين فردين أو فريقين متقابلين، أو بين خطيب وجمهور؛ وقد يحتاج الأمر إلى عدد من الأفراد. ففي مجال الدعاية والإشهار، مثلاً، يكون التصور والبيت من عمل المجموعات، ويستهدف جمهوراً عريضاً؛ إذ يكلف رؤساء أحزاب أو مقالات فرقاً متخصصة، باكتشاف وتنظيم الحجج الكفيلة بدفع أكبر عدد ممكن، إلى الانخراط في برنامج أو استهلاك منتج. وقد تكون الوضعية التواصلية ثلاثية، فيتجادل الأشخاص ويتناظرون أمام جمهور، كما هو الشأن في محاورات لفلاطون والمناظرات الجدلية والقضائية، والمواجهات الشلفزيونية. تنفاوت درجة سلبية الجمهور، تبعاً لكل نوع من أنواع هذه الوضعية الثلاثية؛ ففي المحاورات الأفلاطونية يتنصب الجمهور عملية البحث عن الحقيقة؛ وفي المناظرات الجدلية والخطافية، يتابع كما لو كان حاضراً في فرجة رياضية؛ وفي الحالات الأخرى يكون هو المستهدف مباشرة، إذ أن للمتناظرين موقفاً محدداً منذ الانطلاقة، لا يتغير أثناء التبادل، ولا يلغى طرف إقناع الطرف الآخر، بل غاية كل محاور أن يتبنى السامع موقفه، أو أن يقترب منه، ويتعد عن الموقف المضاد.

حتى في الحجاج الذاتي الحميمي، حيث يقف الفرد أمام خيار، يحاج نفسه لصالحه أو ضده، ويقرر دون أن يستشير أحدا، يظل الجانب الاجتماعي واردا، لأن الذي يداول نفسه يستنصر الآخر، بشكل أو بآخر، كأن يلجأ إلى حجاج استقبالها من الخارج، أو سمعها تستعمل من طرف آخرين، أو يشمل قراره الفردي مصلحة الآخرين، عبروا عنها أم لم يعبروا. ومهما تعددت حالات الحجاج الذاتي، فإنه يظل موجها بمعايير أو قيم مستمدة من المحيط الاجتماعي، ومحكوما بصورة الأشخاص الذين يعبرون عنها أو يجسدونها. (أورليون، 1983 : 9).

يربط هذا التقابل الحجاج بالوضعية التواصلية التي يتواجد فيها المتخاطبون، ويركز على البعد الفردي والاجتماعي في تكوين الحجاج؛ الشيء الذي يجعله بدوره يتموقع خارج الخطاب.

إذا أعدنا النظر في هذه التقابلات من حيث إمكانياتها في المساهمة في بناء مفهوم الحجاج، ومدى قربها أو بعدا من الصور الذي تقوم عليه وجهة البحث، نسترعي انتباهنا لملاحظتان اثنتان، تجعلان مساهمة الكتابات التي أنتجتها في بناء النموذج النظري الذي نتوخاه أمرا مستبعدا:

أ. بالرغم من تعددها الظاهر، فهي لا تغني تصوراتنا لمفهوم الحجاج، ولا تفتحننا على تعدد للمقاربات، بل تتناول الظاهرة الحجاجية في تحقيقاتها السوسولوجية أو السيكلوجية أو المتعلقية، وتكاد تخلص جميعها في كون الحجاج ممارسة عقلية أو تقنية للتأثير أو للبحث عن الحقيقة أو الفعالية بمعزل عن طبيعتها الخطابية.

ب. لا تتجاوب مع الوجهة النظرية والتحليلية للبحث التي لا تهتم بالغايات إلا بكونها محركا أو مغيرا للعملية الحجاجية، إذ لا يهتسا أن يكون الحجاج استدلالا منطيقيا، أو أن يكون فعلا أو مؤديا إلى الحقيقة، أو محققا للاتفاق أو الاختلاف، أو يمكن أن يرتب عليه من نتائج؛ بقدر ما تهتسا الكيفية التي يتبين بها داخل الخطاب لمفهوم بهذه الأدوار. كيف يشتغل؟ كيف يتفاعل مع باقي المكونات الخطابية، ومع الأوضاع السياقية والعلاقات التداولية الخارجية؟.

لما كان الهدف من هذه المقاربة، هو بناء وصياغة نموذج نظري إجرائي من الكتابات المترجمة حول الحجاج، منموضعة داخل نظرية تحليل الخطاب، ومركزة على الفعل الخطابي في بعده البيوي والوظيفي؛ فإننا سنقتصر على الكتابات والأعمال التي تسير في هذا الاتجاه أو تقترب منه، ويقضي كل التعريفات والكتابات البسيطة أو التطبيقية أو التعليمية، أو التي تنحو منحى سوسولوجيا أو سيكلوجيا أو اقتصاديا، لا لأنها دون أهمية، وإنما لكونها لا تسير في وجهة النظرية الخطابية، ولا تحفل بالكيفية التي يتبين بها الخطاب الحجاجي أو يشتغل.

بهذا الاختيار تضيق دائرة البحث وتحصص في الكتابات التي تنبعت الحجاج في تحقيقاته اللغوية وتشكلاته النصية، وإن اختلفت تحليلاتها ومنطقاتها، وهذه الدائرة تشكل بدورها من ثلاثة حقول معرفية: البلاغة، المنطق، اللسانيات.

المقاربات البلاغية

لنرجع داخل المقاربات البلاغية، كل الأعمال التي تناولت الحجاج من زاوية بلاغية، واعتبرته تقنيات وآليات خطابية موجهة إلى إقناع المثقفي والتأثير فيه. يميز في هذه المقاربات بين البلاغة التقليدية، التي انطلقت مع أرسطو واستمرت بعده شارحة أو مفسرة أو موسعة أو مطبقة، متخذة في الغالب طابعاً تعليمياً، وبين البلاغة الحديثة، أو لنقل البلاغة المراجعة كما تمثلت في نموذج بيرلمان خاصة. فآية دلالة تسميها البلاغة بشيها التقليدي والحديث؟ وأي تفصيل يمكن أن يحدث بينها وبين باقي المقاربات الخطابية؟ وما مدى كفايتها وقبرتها على المساهمة في تطوير تنظير الخطابة وتحققاتها المختلفة؟

1. البلاغة التقليدية :

أي موقع يحتله الحجاج في البلاغة التقليدية؟ أية علاقة تقيسها بينه وبين الخطابة؟ من أية زاوية نظرت إليه؟.. حين نقرب من البلاغة التقليدية، ونحاول تسحيص هذه الأسئلة للأخظ أن البلاغة التقليدية نظرت إلى الحجاج كمكون من مكونات الخطاب، بشكل حسب تشكله وتغير وظائفه وطرق الاستدلالية بتغيره. من هذا المنظور اتجهت الكتابات البلاغية، خاصة الكتابات التعليمية المتأخرة، نحو الجرد والتصنيف : تصنيف أنواع الخطاب والطرق الاستدلالية ؛ تصنيف الحجج وتعدادها وتشعبها.

لنسر مؤقتاً في هذه الوجهة، ولنعرض هذه التصنيفات - مستشهدين بالأساس على كتاب (عناصر البلاغة والحجاج، روبريو 1993) - عرضاً بسيطاً مكرراً، يتوخى إبراز الكيفية التي نحت بها البلاغة التقليدية مفهوم الحجاج ؛ علماً أن التعريف والتصنيفات المقدمة متواترة في العديد من الكتب التعليمية، إلا أنها في الكتاب المذكور أكثر دقة وتنظيماً.

1-1. أنواع الخطاب :

يتناول أرسطو الحجاج من زاويتين متقابلتين: ينظر إليه من الزاوية البلاغية، فيربطه بالجوانب المتعلقة بالإقناع (كتاب البلاغة) ؛ ويتناوله من الزاوية الحديثة، فيعتبره عملية تفكير، تتم في بنية حوارية، وتنتقل من مقدمات، لتصل إلى نتائج ترتبط بها بالضرورة (كتاب المباحث). تنطلق العملية، عادة، من آراء مقبولة، وليس من حقائق مبرهن عليها، مما يفرض اللجوء إلى اتفاق المتحاورين، لكن باستقلال عن السياق الاجتماعي، الذي يحدد مضمون وحدود هذه الآراء. هاتان النظرتان المتقابلتان متكاملتان في التحديد الذي يقدمه أرسطو لمفهوم الخطاب ؛ إذ يبينه انطلاقاً من أنواع الحضور، ومن الرغبة في الإقناع ؛ ويحدده في ثلاثة أنواع : النوع الاستشاري، النوع القضائي، النوع القيمي. (أرسطو، البلاغة 1، 1358، ب) :

أ. الخطاب الاستشاري : نوع مستقبلي، يهدف إلى دفع المجموعات إلى اتخاذ قرارات، وفق قواعد الديمقراطية. حيث يلجأ الخطيب إلى النصيح أو التحذير، ويتأسس على قيم النافع أو الضار، الأحسن أو الأسوأ.

ب. الخطاب القضائي : نوع يتجه زمنياً نحو الماضي، ويرتبط مكانياً بقضاء المحكمة، ويهدف إلى الاتهام أو الدفاع، اعتماداً على قبمتي العادل أو الظالم.

ج. الخطاب القيمي : هو النوع الذي يمدح أو يذم الأشخاص أو الأفكار في مقامات أخرى غير سياسية أو قضائية. يرتبط، غالباً، بالحاضر، وينبني على قيم الجميل والقيح.

ولما كانت الاختلافات الزمنية والمكانية والمقصدية والقيمية، بين هذه الأشكال الثلاثة للخطاب، تتركز بالأساس على الاختلاف بين أنواع الحضور، فيمثل كل نوع خطابي نوعاً خاصاً من المستمعين؛ فإن هذا يحتم على الخطيب أن يتوخى تقنياته الحجاجية والخطابية حسب كل نوع. فحين يتجه إلى جمع عام، قصد التداول حول رفع ضريبة أو الإعلان عن حرب، أو توقيع معاهدة، يلجأ إلى الخطاب الاستشاري، ويبنى حججه على المنهج الاستقرائي، وعلى (المثل) كحجة نموذجية، فيستعرض التاريخ ويستحضر الأمثال، التي تسمح خطابه القوة على التأثير في الحضور ودفعهم إلى اتخاذ القرارات الحاسمة. وحين يخاطب القضاة، العالمين والمستمعين، يحتاج إلى استدلالات أكثر صرامة؛ فيلجأ إلى المنهج الاستنباطي، وإلى القياس بالأساس. أما حين يركز على إثارة الأشخاص، أو الأحداث المعروفة سلفاً، ولا يكون في حاجة إلى كسب المستمعين، لأنهم يخرطون في الخطاب منذ البداية، فإنه يوظف الخطاب القيمي، ويستخدم أساليب السرد والتعظيم. لكل خطاب إذن، في هذا المنظور، مقام خاص، وزمان محدد، وقيم يستند عليها؛ ولكل مقام نوع خاص من الجمهور؛ ولكل جمهور ضوابطه ومحدداته.

يميز أرسطو إذن، ومن تبعه من البلاغيين، بين أنواع الخطاب، اعتماداً على نوع الحضور؛ وهو مفهوم عالم، يفترض ضمناً أن الجمهور مجموعة متجانسة، تلقى بنفس الآليات، وتصدر عنها نفس الاستجابات، وتستدعي نفس الخطابات؛ وتحتم على الخطيب استحضار نموذج خطابي مثالي، في بناء خطابه الخاص، إن هو أراد النجاح. وهذا تصور تجريدي يتعالى على الاختلافات الشخصية، ويختصر نوع الجمهور في سمة خاصة أو بارزة.

لكن ألا تتداخل أنواع الجمهور في نفس المقام الواحد؟ ألا يمكن أن تمتص كل الأنواع الخطابية في مقامات مختلفة؟ ألا يمكن أن تتوحد الاستدلالات، فتوظف في الخطاب الاستشاري، مثلاً، القياسات الاستنباطية والأحكام القمية؟. مهما يكن، فمن الواضح أن هذا التصور. وإن كان يعتمد مطلقات مشتركة بين أنواع الخطاب كما صنفها (الخطيب - الجمهور) - محكوم بعلايات يداخلية تعليمية بالدرجة الأولى، مما جعله يركز على الاختلافات، ويلجأ انسجاماً مع مقدماته إلى التصنيف والسيطرة.

2.1 - بنية الخطاب :

إن تنوع الخطابات، لا يؤدي بالضرورة، إلى تعدد في آلياتها؛ ذلك أنه مهما كان نوع الخطاب، ومهما كان نوع الحضور، فإن الخطيب، يتبع خمس مراحل متغايرة الأهمية (الإعداد، التظيم، البيان، الفعل، الذاكرة). غير أن البلاغيين ركزوا على المراحل الثلاث الأولى، ووضعوا مرحلتين الفعل والذاكرة على هامش البلاغة، لكونهما لا تهتمان إلا بالإنجاز الشفهي للخطاب. (روبرنو 1983 : ص 18).

الإعداد

يمثل الإعداد المرحلة الأولى، والأكثر تعقيداً في إعداد الخطيب، وهي مرحلة البحث عن الأفكار والحجج، حيث يجد الخطيب نفسه أمام مجموعة من الأسئلة: كيف يشتغل؟ عن أي شيء يتساءل قبل أن ينتج أفكاراً؟ أي خطة سيتبعها في البناء؟ من الجمهور الذي سيتوجه إليه؟ هل سيركز في اختياره على حجج عقلانية أم حجج عاطفية؟ ما هي المجالات التي سيستخدم منها إتياداته؟ ماذا يوجد في متاوله من حجج جاهزة؟

نقف عند الجانب الذي يهمنا مباشرة في انشغالات الخطيب، والمتعلق بنوع الحجج وطبيعتها وعلاقتها بالجمهور، ونميز مع أرسطو (البلاغة 1 - 1358 أ) بين ثلاثة مستويات حجاجية: (الإيوس، الباتوس، اللوغوس)، في علاقتها بالأبعاد الثلاثة للفعل الخطابي (الخطيب، المستمع، الخطاب).

أ. يصف الإيوس الخصائص المتعلقة بشخصية الخطيب، والصورة التي يقدمها عن نفسه، إذ يظهر في كل الأحوال كفاً وشرعاً، ويتكيف مع المقامات، فيكون شديداً أو مرحباً، عنيفاً أو متفهماً، رحيماً أو قاسياً.

ب. يشكل الباتوس مجموعة انفعالات يرغب الخطيب في إثارتها لدى مستمعيه (رحمة، كراهية، غضب، خوف...).

ج. يمثل اللوغوس الحجاج المنطقي، الذي يمثل الجانب العقلاني في السلوك الخطابي، ويرتبط بالقدرة الخطابية على الاستدلال والبناء الحجاجي.

ولما كانت الحجج في المستويين الأولين ترجع إلى مهارات الخطيب غير اللغوية، وفترته على التأثير والإقناع، وإلى الاستعداد النفسي للمستمعين للتجاوب والانفعال بالخطاب، أي إلى مهارات خارج خطابية مستعصية على الدراسة والتصنيف، فقد تركها أرسطو جانباً، واهتم بالحجج الخطابية، فميز فيها بين صنفين من الأدلة: (البلاغة 1375 أ - 1377 ب):

أ. أدلة غير تقنية، توجد في الوقائع والنصوص باستقلال عن الخطيب؛ وتشمل النصوص القانونية، والشهادات القديمة؛ والسلطة المعنوية للشخصيات العقلية؛ والاستشهاد بواقع أو احتمالات الوقائع؛ والعقود والاتفاقيات المتعددة بين الأشخاص؛ والاعترافات والوصايا.

ب. أدلة تقنية. يسمحها الخطيب، وقدرات الخطيب وإبداعه؛ وتشحق في «المثل» بالمعنى العام للحجة الاستقرائية؛ و«القياس الإضماري» الاستنباطي الموثق على مقدمات محتملة، والمؤدي على نتائج شبيهة.

ترتبط تقنيات الإعداد أيضاً، بما يسمى بـ (المواضع)، وهي ليست حجاجاً بالمعنى المالكوف، وإنما هي مستودع للحجج، أشكال فارغة مكونة من شبكات، تقسمها البلاغة التقليدية إلى مواضع مشتركة وإلى مواضع خاصة، أي إلى مواضع عامة، قادرة على الاندماج في أي خطاب، استشارياً كان أو قضائياً أو قيمياً؛ وإلى مواضع تختلف حسب السياقات والحالات. (روبريو 1993: ص 10).

هكذا يمكن أن نخلص إلى أن مرحلة الإعداد تضع الخطيب أمام تنوع في الآليات والتقنيات الحجاجية، تجعله يتأرجح بين

الاستدلال العقلاني وبين المؤثرات الانفعالية ؛ بين الأدلة السببية وبين الأدلة الخطابية، بين المواضيع العامة وبين المواضيع الخاصة ؛ والخطيب الناجح من أحسن الانتقاء، وأخلص للمعايير.

التصميم

يصف البلاغيون هذه المرحلة بكونها فناً لتنظيم الحجج، أو تجميعها وفق تصميم خاص معدّ مسلفاً ؛ أي أن الخطيب يجد أمامه عدة تصاميم للخطاب (تصاميم الإنشاءات، الرسائل التجارية، التقارير المهنية...)، وما عليه إلا أن يكتف حجيجه مع التصميم الملائم. وبالرغم من أن وجود التصميمات أكثر من وجود الخطابات ؛ فإنه بإمكاننا أن نرسم، في خطوط عريضة، التصميم المعيار الأكثر استعمالاً في الخطابات القديمة.

1. الاستهلال وهو جزء افتتاحي يستهدف به الخطيب الاستحواذ على انتباه السامعين، وتقديم التصميم العام لخطابه ؛ ويبدأ إما بجذب الأسماع، إذا كان الدفاع عن القضية سهلاً، أو كان الخطاب من النوع القيمي ؛ وإما بتحريك الشعور إذا كانت القضية غامضة أو عسيرة. وعادة ما تتبع هذا المقطع دفعات لاعتراضات ممكنة أو محتملة.

2. السرد ويشكل مرحلة مهمة جداً في الخطاب القضائي أو القيمي، وقد يلجأ إليها لتقديم المثل في الخطاب الاستشاري. تتحدد في عرض الوقائع، وتقرض في الخطيب الكفاءة السردية والوصفية، وفي السرد الإيجاز والوضوح والقرب من الحقيقة، إن لم يكن حقيقة. إنها في الغالب الجزء الأكثر طويلاً، والذي قد يقسم للتوضيح، أو يرتبط بالجزء الموالي، فيكونان قطعة واحدة.

3. الإليات وبمثل الخطوة التي يتم فيها الإدلاء بالحجج ؛ وهي عملية تطرح مشكلاً بنيوياً داخلياً : كيف نظم الحجج ؟ هل تنطلق من الحجج الأكثر قوة، وننتهي إلى الأحدث ضعفاً، أم نسير في اتجاه معاكس ؟ أم تلجأ، حسب شيترون، إلى نسق مختلط من الحجج الحاسمة : (مصلحتك تفرض أن تستجيب أكثر ما يمكن لتوقعات القضاة ؛ وإذا لم تقنعهم منذ البداية فستزداد مهمتك صعوبة). (الخطيب 11، 313).

مهما يكن الاختيار، فإن البنية الداخلية لهذا الجزء لا تخرج في الغالب عن الخطوات الثلاث الآتية :

أ. القضية : تلخيص نقطة الخلاف.

ب. الحجاج : عرض الأدلة الخالصة.

ج. الجدال : مناقرة قصيرة مع الخصم، قد تبدأ بسؤال اتهمي.

4. الاستطراء وهو فوس متحرك، يتوضع غالباً بعد الإليات، ويلعب فيه الخطيب على وتر العاطفة، بالتسلية أو بإثارة السخط أو الشفقة ؛ وتتم العملية بواسطة حكاية أو وصف يفصلان عن الموضوع، بالمعنى الضارم للكلمة.

5. الخاتمة ينتهي الخطيب بنص ختامي، يارخ الأسلوب، يركز فيه على العاطفة ؛ وقد تستعيد هذه الخاتمة، النقط الأساسية في الحجاج ؛ وتهول رهانات المحاكمة أو مجاور الخطاب.

البيان

يحدد البيان في مجموع التقنيات المرتبطة بكتابة الخطاب ودراسة الأسلوب، ويحدد من إعداد الخطاب إلى الكتابة، وقد انشغل فيه قدامى، خاصة، سلامة اللغة، واحترام النحو وجودة الأسلوب وحسن الملاءمة للموضوع المطروح. ولما كان شيشرون يحدد أهداف النظرية البلاغية في الإثبات والارضاء وإثارة الشعور؛ فقد وضع لكل هدف أسلوبا ملائما (الخطيب، 112، 99) :

أ. أسلوب بسيط، يرتبط بالإخبار والتفسير، ويلتزم عموما السرة والإثبات ؛

ب. أسلوب متوسط، يكون أكثر تمحيقا وإثارة، ويمائل الاستدلال والاستطراد ؛

ج. أسلوب رفيع، يكون أكثر رخوة وجلالا، ويلتزم الختام، والمقاطع العاطفية.

3.1. الطرق الاستدلالية :

اهتم البلاغيون بعلاقة الحجاج بالتفكير المنطقي، وبالطرق الحجاجية في الاستنتاج وفي بناء الأحكام وإثباتها، ولا حظوا أن الاستنتاجات الحجاجية لا تنبثق بالضرورة من التفكير المنطقي ؛ بل قد تكون تجربتنا البسيطة مصدر استنتاجاتنا في الغالب ؛ وقد نفرض بعض الاستنتاجات عملية ذهنية حقيقية ؛ وقد ترجع استنتاجاتنا إلى التجربة المنظمة (المجال الأكثر اتساعا للتفكير التجريبي)، أو تعالى على التجربة (مجال العلوم الحقة)، وقف البلاغيون أمام هذا التنوع في العمليات الاستنتاجية، واختزلوه في نوعين رئيسين : الاستنباط والاستقراء.

الاستنباط والقياس

في دراسة أرسطو للقياس اعتم كثيرا بالاستنباط كمبدأ في الاستدلال ينطلق من العام إلى الخاص، وحدد الشروط الأساسية لشرعيته الصورية، بهذا بصورة القاعدة :

* كل إنسان فان (قضية كبرى).

*سقراط إنسان (قضية صغرى).

* إذن سقراط فان (نتيجة).

إذا كانت القضيتان الأوليان مقدمتين استدلاليتين مختلفتان في الوظيفة، إذ تمثل المقدمة الأولى قانونا عاما (قضية كبرى)، وتمثل المقدمة الثانية حدثا خاصا، (قضية صغرى) ؛ فإن ما ينتج عنهما من استنتاج يخضع - في مشروعيته - لقواعد دقيقة ومستقلة عن المحتوى التجريبي للعبارة. وعلى القياس أن يحدد العلاقات الصورية بين مكوناته (الأوجه) ؛ وبين أنواع القضايا (الصيغ) ؛ وأن يوزع بين الأوجه والصيغ.

إذا استندنا على موقع العبارات داخل القضايا نحصل على أربعة أوجه ممكنة :

* الوجه الأول : العبارة الوسطى، موضوع للكبرى ومحمول للصغرى.

* الوجه الثاني : العبارة الوسطى، محمول للقضيتين.

* الوجه الثالث : العبارة الوسطى، موضوع للقضيتين.

* الوجه الرابع : العبارة الوسطى محمول للكبرى وموضوع للصغرى.

وإذا ربطنا العبارات حسب المتغيرات : عام / خاص ؛ إثبات / نفي ؛ نحصل على الصيغ :

* قضايا كلية مثبتة ؛

* قضايا كلية منفية ؛

* قضايا خاصة مثبتة ؛

* قضايا خاصة منفية.

ويمكن للتوليف بين الأوجه والصيغ أن يفتح نظرياً عدداً كبيراً من الإمكانيات.

ولما كانت منفعة القياس تتحدد في قدرته على إظهار مشروعية الاستدلالات الاستنباطية، باستقلال عن محتوى القضايا، وإفساد الحمل الحجاجية البيئة التكوينية، ولما كان معنى التفكير الاستنباطي يتجاوز الإطار الصوري، إلى تحقيقات عملية، فقد ركزت البلاغة، منذ أرسطو، على دراسة القياسات العركية، أي تلك التي لا تقدم في الصورة القاعدية للقضايا الثلاث ؛ ونعني بها القياس المتسلسل، والقياس التعزيزي، والقياس الإضماعري :

* القياس المتسلسل، يعتمد على مبدأ التراكم، ويظهر حين نعلم المقدمات التي ترتبط في عدد غير محدود.

* القياس التعزيزي، هو طريقة لتوسيع القياس، بتقديم حجج (أدلة أو مواضع)، لتدعيم مقدمات تعتبر أقل إقناعاً.

* القياس الإضماعري، قياس مركب، يقلص العبارة القياسية، ويعتبره أرسطو قياساً مؤسداً على مقدمات شبيهة، أو قياساً ناقص التكوين، لأنه يفتقر إلى إحدى مقدماته. (روبرتو 1993 : ص 43).

الاستقراء والتعميم

ينسجج الاستقراء، كبداً استدلالياً، من الخاص إلى العام، ويشكل نشاطاً ضرورياً للمنهج العلمي، ولعدد من الاستدلالات اليومية، مادام يسمح باستخراج قوانين من وقائع ملاحظة. ويميز المنطقة عامة في الاستقراء بين استقراء تام يسمح بالاستنتاجات، انطلاقاً من مجموع الظواهر المعنية ؛ وبين استقراء تعميمي، يكفي بعينة من الظواهر. النوع الأول قليل الأهمية بالنسبة للمعرفة، مادام يتعلق بقانون مستمد من فحص حالات، ولكن لا غنى عنه في الملاحظة الشاملة للواقع ؛ فالقاعدة لا تنطبق إلا بعد دراسة الأشكال والاستثناءات. أما النوع الثاني فهو أكثر جرأة وكشفاً وقابلية للخطأ ؛ إذ يفتح ذهناء غالباً إلى التعميم، بالمعنى الذي يلائمنا، ولأسباب عاطفية ؛ غير أنه يواجه، دائماً، بمحدى تمثيلية الظواهر الملاحظة بالنسبة للمجموع، أو مدى أحقيته في استخراج قانون عام، انطلاقاً من عدد محدود من الظواهر. وإذا كان الاستدلال الاستقرائي لا يصل دائماً إلى تعميمات، أو حقائق يقينية فإن هذا اللابيقين هو ما يهم البلاغيين بالأساس، في دراستهم للمحاج، والسفسطة والحجج التجريبية.

4.1. أنواع الحجج

استناداً على اختزال الطرق الاستدلالية للمخفطات أو استدلالات استنباطية قياسية، واستدلالات استقرائية تجريبية، فإن البلاغيون يصنفون أنواع الحجج في علاقتها بهذين النوعين من

الاستدلالات ؛ أي بحسب قربها من المنطق والقياسات العقلانية، أو حسب ارتباطها بالتجربة وبالممارسة الحجاجية اليومية.

١- حجج شبه منطقية

اعتبر البلاغيون هذا النوع من الحجج حججا شبه منطقية، لكونها قابلة للانشاق من مجال المنطق الصوري ؛ فإذا كانت الحجج، عموما، تحمل عناصر عامة لا يقينية، مثيرة للاعتراض ؛ فإن ما يميز الحجج شبه المنطقية، أنها تقدم مظهرا أكثر دقة من أغلب الحجج الأخرى، وإن كانت تظل، مع ذلك، قابلة للدحض. ومن أهم هذه الحجج :

أ. التعريف

يمثل التعريف في الغالب مقدمة للحجاج، مادام الحجاج يبحث، بتحديد المفاهيم، عن اتفاق المتحاجين حول أسس مشتركة، رغبة في إقناع جيد. ويتم التحدث بالتحقيقات المختلفة للتعريف، والتي صنفها البلاغة كالاتي : (روبريو 1993 : ص 98 - 101).

* التعريف بالإحاطة / التعريف بالتحديد : يركز التعريف بالإحاطة على تقديم الخصائص المميزة للشيء، لإعطائه تمثيلا ذهنيا مجردا ؛ أما التعريف بالتحديد، فهو عملية تعداد العناصر المكونة للشيء، من أجل إعطائه تمثيلا ملموسا. وتختلف قيمة هذين النوعين من التعريف تبعاً للغاية المتوخاة، إذ يفرض التعريف بالإحاطة، مثلاً، حين يتعلق الأمر بمفاهيم مجردة.

* التعريف الوصفي : إجراء تعريف يتم فيه التفاوض عن الخصائص الجوهرية للشيء، وتعريض المصطلح بسلسلة من المفردات الوصفية. وقد يكون اللجوء إليه غير كافٍ، إذا تعاقب الأمر بتفسير مفهوم.

* التعريف الإجرائي : لا يبحث عن الخصائص البتائية للشيء، بل يعتمد على نتيجة التمهيص التجريبي، الذي يؤسس المفهوم. يمكن أن يكون ملائماً، إذا أردنا أن نحدد مفهوما مركبا، دون أن نستخدم مفاهيم عامة أو مثيرة للخلاف.

* التعريف التفسيري : يتم التركيز على جوهر الشيء، المعرف، بتوسيع المفهوم في كل لغاتاته المفهومية، والبحث عن الخصائص المميزة، والإحالة على مفاهيم ومرادفات معروفة. كل الصعوبة تكمن في ضبط واختيار المفاهيم الأساسية التي تدخل في التعريف، مما يفسح المجال للاختلاف والمواجهة بين المتحاورين.

* التعريف التعاقدي : يتوخى خلق مفهوم جديد، بواسطة تعاقد بين المتحاورين، بابتكار عبارة جديدة، أو إعطاء عبارة موجودة معنى جديداً.

غير أن دور التعريف لا ينحصر في كونه مقدمة ضرورية، لتفسير المفاهيم الموضقة، وحصول الاتفاق حولها، بل يستعمل أيضا استعمالا جدليا حجاجيا، يهدف إلى الإقناع، وتسخير الأدعان في كثير من الحالات، فيتمظهر في بنات تركيبية ودلالية مشهورة، في سياق حجاجي جدلي، لينشئ علاقة مقارنة أو مشابهة بين مثبه ومثبه به مجرد في الغالب. ولما كان التعريف، في الأعم، جملة تحصيلية، لا تعبر عن أية حقيقة

جديدة، فإن استعمالها لا يقود إلى إعمال الفكر، بل لتسخير الأذهان، وإثارة الاستجابة، أو صناعة سلوك. ومن أهم استعمالاتها (روبريو 1993: ص 601 - 602).

* التعريف الموجه : كما كان السياق الحجاجي جدليا أو مواجهة كلامية ؛ فقد وظف الجانب التفسيري للتعريف، في توجيه المتلقي نحو موقف معين، انطلاقا من مفاهيم، أعيدت صياغتها حسب حاجات المشكل. وفي المعجم السياسي أمثلة بارزة للتوجيه المشحون عاطفيا. وما إفراط اليسار الفرنسي في نهاية الستينات في وصف اليمين المعجم السياسي بعبارة « بورجوازي » « فاشي » إلا استثمار لدلالاتها السلبية في التخيل الفرنسي.

* التعريف المكشف أو الشعاع : يدرك السياسيون والمشهورون القيمة الحجاجية للجملة التعريفية القصيرة، وفعاليتها في التوجيه والإثارة. إذ تستخدم الدعاية للتعبير عن الأفكار البسيطة. تعبيرا لحصيلها مباشرة. بهذا الأسلوب صيغت أفكار ماوتسي تونغ (الحرب الثورية، هي حرب الجماهير الشعبية)، (الثورة الصينية هي ثورة الفلاحين) لصدمة المتلقي بحقائق أولية، بديهية، نيم لديه كل روح نقدية، وتدفعه إلى اتهام العقيدة الماوية. يستعمل الإشهار أيضا نفس الأسلوب بشكل لافت للنظر ؛ إذ يختم الإشهارات بجمل من نفس التركيب، كخلاصة أو توقيع لأصحاب المضاعة.

* التشبيه : قد يلجأ التعريف أيضا إلى التشبيه، فيستغني عن الشيء في حد ذاته، ويختار شيئا شبيها معروفا ومشهورا، ولو كان التشبيه معاليا أو تبسيطيا أو قائما بخادعا ؛ لأن الحججة التشبيهية،

كمعادلة تبسيطية تنفاضي عن اختلاف السياقات، فتخدع الأذهان بمظهرها الصارم ؛ أو تنشط الخيال بما تحمله من معلومات ملموسة ؛ كأن تلجأ حملة إعلامية، إلى تقديم صورة لمئات من الجثث، ملقاة على الأرض في قرية صغيرة، لتحسيد عدة ضحايا حوادث السير في السنة؛ وقد تقوم الحججة التشبيهية على مقارنة سلبية، تستعمل مشها به غير ملائم، أو أقل قيمة، من أجل إقصائه، ويمثل هذا النوع في الإشهار المقارن المؤسس على التمييز. غير أن هذا المظهر الصارم للحجة التشبيهية لا يصد أمام النقد.

ب : التعارض :

يميز البلاغيون بين التعارض وبين التناقض ؛ فالتناقض يقابل بين الفكرة وبين نقيضها الخالص والبسيط، أما التعارض فينشأ بين إثباتين يتنافيان بكيفية تلقائية، حين يتواجدان في نفس السياق. وإذا كان التناقض في الممارسة البشرية نادرا وممتعا، لأنه يقل خارج الممارسة الحجاجية، فإن التعارض يشكل محالا جدليا بامتياز، ويتخذ عدة تحفقات : (روبريو 1993 : ص 110 - 115).

* حين يتعارض مبدأ مع شروطه القولية، أو مع نتائج شروطه التطليلية، نسمي هذه تعارضا ذاتيا (أوتوفاجيا). فالقباس (الكريتيون كذابون، أنا كريتي، إذن أنا كذاب) تعارض ذاتي غير متعاسك رغم سلامته الصورية، لأنه يعارض بين الإثبات والذات الناطقة. هذا النوع أكثر أهمية من الناحية الحجاجية، لأنه يفرض تحليلا كافيا للنتائج بواسطة المبدأ المطروح.

* تبرز أهمية التعارض الذاتي في حجة « قلب الرهان » المحتواة في المناظرات السياسية. نجدها مثلا حين تسخر

معارضة من حكومة تلجأ إلى تخفيض نسبة الفائدة لتحقيق إفلاعا اقتصاديا + وتبني سحرية المعارضة على أن المضارين سيبيعون العملة الداخلية مقابل عملات صعبة، فتزدهر العملات الصعبة، وتخفض العملة الداخلية ويصير الإفلاع سقوطا.

* تقوم حجة الثالث المرفوع على نفس مبدأ الثانية المشتغل في التعارض الذاتي ومبدأ عدم التناقض + وتمثل في الاضطراب الذي يشهده من لا يتخذ موقفا أو يبنى خطا سياسيا محددا، إذا سلم بأن لا مجال لموقف وسيط بين قطبين متعارضين. وغالبا ما تستعمل حجة الثالث المرفوع في الممارسة السياسية لإرغام المحايدين والمترددين على اتخاذ موقف داخل الصراع + وما الانتماء إلى الوسط إلا طريقة لمراوغة الرهانات السياسية والقيمية، والتفاد الموجه من أحد الطرفين التقيضين إلى الطرف الآخر.

ج : الرهان ذو الحدين :

إنه الدبل الذي يقود إلى اختيار الأقل ضررا، أو يُكره الخصم على اختيار واحد من بدليين ليسا معا في مصلحته. ويمكن لهذا الرهان أن يكون :

* حجة لحسن النية، مبنية على مبدأ الثالث المرفوع، تدفعنا إلى الاختيار الأقل ضررا + مادامت وجهتا الدليل، تقودان إلى نفس النتيجة.

* حجة تسخيرية موجهة إلى حصر المنافس في وضعية يستحيل حلها موضوعيا وإرغامه قبول نتيجة استدلال بدفعه نحو بدله.

وكما هو الشأن بالنسبة لأغلب البراهين ذات الحدين، فإن دحض حجج سوء النية يمكن أن يتم إما بإيجاد فرضية أخرى، بدلية عن الاثنين المتطروحين، بإبطال اللجوء إلى الثالث المرفوع، أو بإظهار أن النتائج، الخاصة بكل جزء، ليست ضرورية.

2- حجج قائمة على المنطق الصوري

اقتبست البلاغة من المنطق الصوري نوعا آخر من الحجج، ينتمي إلى صنف الاستدلالات الرياضية، تستفيد من صرامتها في المجالات الخلاقية (روبريو 1893 : ص 117 - 128) :

أ. مبدأ الهوية : ليس لمبدأ الهوية فائدة كبرى في الحجاج، إلا إذا اتخذ هوية ظاهرية. فحين لا يحيل الموضوع والمحمول بالعبط على نفس المرجع، نكون البداة الظاهرة طريقة لإثارة الانتباه حول حقيقة + وحين نطلق حكما لا يضيف فيه المحمول إلى الموضوع شيئا، نستفيد من تحصيل الحاصل، كما يفعل الإشهار.

ب. التبادل : يتأسس على مبدأ التناظر، فتكون [(أ) بالنسبة لـ (ب) هي (ب) بالنسبة لـ (أ)]، وعلى أساسها تأتي القاعدة الحجاجية (لا تفعل بغيرك ما تكره أن يفعل بك).

ج. التعبدية : تحققها الصيغة التالية: [إذا كانت أ = ب وكانت ب = ج، نستنتج أن أ = ج] وعلى ضوئها تصاغ القاعدة الحجاجية : (أصدقائي أصدقائي أصدقائي).

د. حجة القسمة : تسمح باجتاناب المعالجة الشاملة لفكرة مركبة، وتناول كل مكون من مكوناتها، باعتبار أن الكل هو مجموع الأجزاء، إذ يؤدي مجموع النتائج إلى نتيجة عامة، حين يعتبر كل عنصر من العناصر شبيهاً بالآخرين.

هـ. حجة التضمن : يسمح هذا الإجراء باستنتاج حكم على أحد العناصر ؛ فلما ينطبق على الكل ينطبق على الجزء. نقول بصورة عامة (لا يخرج عن القاعدة)، (لا يشهد عن النوع) .

و. حجج الأشباه : يجب أن يخضع الأشباه لنفس المعالجة، أو لمعالجات مماثلة.

ز. قاعدة العدالة : تفترض أن الحالات المدروسة متكافئة. من هنا جاء مبدأ تطبيق نفس القواعد على كل المتقاضين الموجودين في نفس الوضعية.

ح. قاعدة السابق : تفترض قاعدة السابق تماثلين حائذين متداولين في الزمن، فنقيس الثانية على الأولى.

ط. حجة المتناقضين : إذا كانت ظاهرة تستدعي حكماً، فإن الظاهرة المخالفة تستدعي حكماً مخالفاً. على ضوء هذا المبدأ تصاغ الحجة التالية : (إذا كان حق التصويت مفتوحاً في وجه المعارضة البالغين، فإنه ليس كذلك بالنسبة للأجانب والقاصرين) .

ي. حجة المتلازمين : وهي الحجة التي تجمع بين فكرتين أو وضعيتين متلازمين فلا يمكن اعتبار أحدهما دون استحضار الأخرى : (لا نار بدون دخان) .

ك. الحجاج الاحتمالي : يتأسس على المنطق الكمي للإحصاءات، أو على مبدأ التية الحسنة. ومن قاعدة (رأيان غير من رأي واحد) جاء قانون الأغلبية، الصيغة العادية لاشتغال الديموقراطية.

3. الحجج التجريبية :

يسمى هذا النوع من الحجج حججاً تجريبية، لأنها تقوم على الوقائع، وعلى تجارب ملاحظة أو معيشة، ونصف كالتالي (روبريو 1993 : ص 129 - 180) :

أ. حجج السببية والتتابع، وتخذ مظهرين اثنين :

* السببية : يتم اللجوء إلى العلاقات السببية لغايات حجاجية، وتختلف الغاية باختلاف الأسباب الموظفة. فقد تنحصر في تفسير ظاهرة بسيطة، إذا كان السبب المستعمل مباشراً وبسيطاً وطبيعياً ؛ وقد تنوحي تحليل ظاهرة معقدة، إذا كان السبب عميقاً، أو غير مباشر، أو نتيجة لتحليل أكثر صعوبة.

1- يمكن للحجاج أن يطمس الأسباب العميقة لأغراض تسخيرية، أو يقلل الأسباب المباشرة لإظهار قيمة الأسباب البعيدة، أو السبب النهائي.

2- قد يكون الحجاج نفعياً فيعالج أيضاً الروابط السببية بالنظر إلى النتائج عوض الاهتمام بالأسباب.

3- قد يكون تبريراً، يلجأ فيه الفرد، حماية لنفسه، إلى إعطاء أسباب مخالفة للأسباب الحقيقية ؛ أو يلجأ إلى الذريعة، فينشئ سبباً وهمياً. لتبرير موقف أو سلوك، وغالباً ما يتحقق بكيفية مرنة وملاطفة.

من العوائق الملاحظة في الحجاج القائم على السببية، صعوبة التمييز بين السبب وبين النتيجة (القصة المشهورة للبيضة والدجاجة) ؛ أو توفر أسباب عديدة لتفسير نفس الظاهرة، فيبدو من غير الملائم، مثلاً، الاعتذار عن سلوك عدة أسباب.

الوقائع والسبب : غالباً ما يستند الحجاج السببي على الوقائع، بحجة أنها أكثر موضوعية من غيرها ؛ وإن كان هذا الرأي لا يثبت، دائماً أمام التجربة ؛ فبعض الوقائع لا تقبل الجدل؛ والبعض متعدد التأويلات مشير للخلاف، فضلاً عن كوننا نختلف، منهجياً، حول القيمة السببية للوقائع. كونهما يكن، فإن الحجاج القائم على الوقائع، شديد الفعالية في التأثير وإثارة الشعور، حين يقوم على الوصف والحكي، وتحدث الوقائع بنفسها، دونما حاجة إلى إضافة عناصر أخرى ؛ إذ يكفي، مثلاً، ونحن نحتاج ضد عقوبة الإعدام، أن نصف غرفة الغاز، أو نقدم مشهداً للإعدام بالكروسي الكهربائي ؛ أو حين يقوم على حجة السلطة، التي تريد أن تعطى الوقائع أكثر سلطة، فنضع في الميزان الموقف وقيمة التضحية من أجله، رغبة في إثبات نوع من التماسك.

* التعاقب : نضيف إلى الحجاج القائم على السببية أو الوقائع بعض الحجج المؤسسة على روافد التعاقب :

أ. حجة التبديل : المؤسسة على استمرارية الالتزامات السابقة، حتى لا نضيق الجهود الممكنة.

ب. حجة التجاوز التي تنبئ نحو المستقبل، وتعطي وجهة للفكر (أنا مرتاح، وسأكون أحسن في المرة القادمة) ومن الملاحظ أن أساليب التلطيف والمبالغة أهم الصور المرتبطة بهذه الحجة.

ج. حجة الوجهة التي تقول - بواسطة التصميم - إن كل ما سبق إن حدث، وكل ما قبلناه، مهندد بأن يزول في النهاية.

ب. حجاج المواجهة : وتتلخص في حجتين اثنتين :

* حجة الشخص المهادفة إلى توضيح الفرق بين ما يُعرف عن الشخص، وبين أفعاله وأقواله، لتجريده من أهليته ؛ إما برفض كل حديث تنعدم فيه الجدية، أو بالنظر إلى الشخص، وفق معايير معرفية أو أخلاقية، أو مقابية.

* حجة السلطة : وتقوم على مواجهة إيجابية بين الفعل وبين الشخص ؛ كأن تقبل أطروحة بارجاعها إلى صاحبها الجدير بالثقة؛ أو يقدم كتاب بواسطة كاتب مشهور. توظف حجاج السلطة بكيفية متواترة في الإنشاء المدرسي، والنقد الأدبي، والخطاب العلني، وفي الخطابات الإشهارية بكل أنواعها. قد تجمع الإحالات فنرائب وتقوى، وقد تكون حجة السلطة أقل اعتباراً، حين يعمد الخطيب إلى إرغام مستمعيه على تصديقه، موظفاً عناوينه وإحالاته وموقفه الاجتماعي.

ج. الحجاج الاستقرائية، وتحقق في أشكال ثلاثة :

* المثل : يقدم كحالة خاصة وملبوسة، موجزة أو مفصلة، لتدعيم أطروحة أو للمساهمة في تأسيسها. وهو حجة جارية، تقدم قبل الأطروحة أو بعدها، أو بالموازاة معها؛ يستعمل المثل أيضاً كوسيلة للدحض، فيسمى المثل المضاد الجدلي.

* الأيضاح : يستعمل في تقوية أطروحة مقبولة، وإعطائها مظهرها حياً ملموساً، ولا يهدف إلى الإثبات، بقدر ما يهدف إلى إثارة الخيال. لهذا ففعاليته لا تتعلق بواقعيته بالضرورة. وقد

يتجاوز الإيضاح إطار اللغة الطبيعية ليأخذ تشكيلات متعددة :
(الإيضاح الخطي، الموسيقي، الفيلسفي، الأيقوني).

* النموذج : تقدم هذه الطريقة شخصية أو مجموعة بشرية كنموذج للتسامي، وتأسس على حجة السلطة. تستهدف إثارة التقليد، وتستمد تقنيات الإقناع من الميل الطبيعي للأفراد إلى التماذج. تشكل بعض الشخصيات نماذج مضادة.

4. الحجج المجبرة :

يصنف هذا النوع من الحجج في فئتين :

أ. الحجج الجبرية لا تبحث هذه الحجج عن الإقناع بواسطة الطرق العقلانية، وإنما تدفع المتلقي أو الحضور إلى مجال القيم الذي يندمج فيه، والاستفادة من ضعف تجربته الجدلية :

1. اللجوء إلى القيم :

نصف القيم - في مجتمع معطى - إلى :

أ. قيم مجردة، قد تكون كونية، مقبولة من كل الناس، مهما كان السكان أو العصر كالخير والطلب والجميل والخالص والمطلق والكامل أو تكون خاصة بعصر أو مجموعة بشرية كالأمانة التجارية والروح الرياضية والضمير المهني.

ب. قيم مجسدة في حقائق محسوسة كالدولة والمصلحة العمومية والقانون، بعضها محافظ كالكنيسة، وبعضها متحرك، كقيم الغزو أو الفتح (أرض الميعاد) أو المطالب الاجتماعية (الشعب).

تحقق القيم في أشكال مختلفة :

* الأمثال والقواعد : وهي طرق سهلة للتعبير عن قيم أو عن حقائق خالدة، واستعمالها يتم عن فقر في الخيال وفي الثقافة، وعن امتالية ذهنية، ولا يتج إلا أترا متواضعا فلا تثير في المتكلم إلا حكمة ماضية : مما يجعلها تصنف في حرج السلطة الأكثر ضعفا.

* العادي والحسن الجيد : تسير هاتان الطريقتان في نفس وجهة الأمثال : فحين نسمع عبارات من قبيل (ليس عاديا إلا تسليح الأجر تكلفة العيش)، أو (من العادي أن يعاقب القس بالسجن)، نلاحظ أن هناك معيارا يتوي خلف (العادي)، لكنه معيار مجهول أو غير مصرح به. وما اللجوء إلى قواعد قضائية وغير مجربة، إلا وسيلة لتجنب كل حجاج وكل مناظرة، وطريقة جد خادعة في السخيف، للدرجة أن لفظة (عادي) تمر خفية، ولا تثير أي تأمل أو حذر، مع أنه بإمكاننا أن نوقف الخفي، ونسأله عن القاعدة التي يستند عليها. أما الحسن الجيد، فيسمح بتبرير أية حقيقة وأي سلوك يصباغاته المتداولة : (أمر بديهي) (هذا يتماشى مع الحسن) (أمر لا يقبله العقل).

2. بعض المقاييس العامة :

وهي خطاطة من الحجج العامة القابلة للاستعمال في كل الظروف، في مقابل المقاييس الخاصة المرتبطة بمجالات خاصة كالعلوم أو الحقوق، وتكتسب طبيعتها التخيرية من وضعها الاقتصادي، أي من اختلاف المتكلمين حول مشروعيتها، وصعوبة اتفاقهم حولها :

* مقياس الكم : يقوم على التفوق العددي، كمقياس عام في الاستهلاك وفي الديموقراطية. الحياة السياسية تتمفصل الآن حول الانتخابات، واستطلاعات الرأي، ومؤتمرات الاستماع، والحياة الاقتصادية لا تستطيع أن تستغني عن الإشهار. لذا تستعمله كتنقية من تقنيات الإقناع الموجهة إلى الجماهير، إذ بحث السياسيون الجمهور على الالتحاق بالأغلبية التي اختارت خطأ سياسيا معينا؛ ويستغل المشهورون حاجة الأفراد إلى الأمن، والتساهل مع الجماهير، واتباع لموضة، والتساوي مع الجار.

* مقياس الكيف : يقوم أساس الحجاج على قيم النخبة : (الأخس، الوحيد، الأصيل، الامتثالي)، فيفضل العسير على اليسير، والمخاطرة على الاستقرار، ورأي الواحد على رأي الجميع. يستخدم في السياسة لتمييز مرشح عن الآخرين، وفي الإشهار، في الإشادة بالمتوجات الكعالية، أو العادية.

* مقاييس أخرى : من بين الأسس الحجاجية العديدة التي تقوم عليها خطاباتنا :

أ. مقولة النظام، الذي تقوم عليه كل الحاجاجات، كأفضلية السابق على اللاحق، والسبب على النتيجة.

ب. مقولة الوجود التي يبنى عليها تفضيل الواقعي على الممكن أو التخيل أو المثالي.

ج. مقولة الجوهر التي تسمح بالحجاج لصالح حالات أو أفراد، يمثلون النوع أو المجموعة بكيفية أحسن.

د. حجج سوء النية : تعتبر هذه الحجج أكثر من جبرية لأنها تستدعي سوء النية، ومختلف أشكال العنف الكلامي، ولا تعود إلى اللغة ولا إلى المنطق، وإنما إلى حساسية المتلقي ونقط ضعفه.

أ. مبادئ السفسطة وأهدافها : تنأس السفسطة، كممارسة جدلية، على دفع المتلقي إلى السقوط في الهفوات، فتلجأ إلى سوء النية، واستعمال استدلالات مخفية أو مغالطات، تبدو معقولة في السطح. وتقدم محاورات أفلاطون نموذجا للممارسة السفسطائية حيث يواجه سقراط الباحث عن الحقيقة خصوما سفسطائيين، يؤمنون بمحدودية العقل البشري، واستحالة وجود الحقيقة، وينشرون نوعا من العدمية القيسية، ويجعلون من الحوار لعبة خالصة تحت الانتصار على الخصم بأي ثمن، إما بدحض أقواله، أو بدفعه إلى السقوط في المفارقة والتناقض، أو بجعله يرتكب أخطاء، نحوية أو يعبر بكيفية غير سليمة، أو اعتبار كلامه مجرد لغو خالص : (تكرر، حشو، تحصيل حاصل)..

3 - الضغط على المتلقي : ويتم باتباع عدة أنواع من الإجراءات :

* المفارقة : وهي إجراء لزعة التوازن، ونقي المعايير؛ يصنف داخل الحجج الاستغزائية، ما دام يهدف إلى صدم الرأي العام، وينجح في الخطاب السياسي، غالبا، إلى ضرب التخييلات، وإثارة استجابات انفعالية.

* السخرية وحجة الصمت : يدفع هذا الإجراء بالاستقرار بعيدا، إذ يمتثلان، في الغالب وسائل لقطع وإقصاء التواصل، فالسخرية نوع من الحجاج يعمل على تحييد المناظرات الحادة؛

وحجة الضمت تلعب أيضا على تحميد المخاطب، وتكون فقط من عدم الإجابة عن إهانة أو اتهام.

* حجة الغلو : تثير في اتجاه معاكس للمغالاة في حقيقة وجعلها تمر بالقوة.

* حجج عاطفية : تهدف إلى التأثير على انفعالات الجمهور، بالبحث عن الشفقة كحجة بسيطة تستعمل في التسول أو القضايا الجنائية ؛ أو بالبحث عن النجاح من موقع القوة، فتلجأ إلى الوعد أو الوعيد، لإخضاع المتلقي أو جعله في وضعية دونية ؛ أو بتوظيف الأحكام المسبقة للجمهور باستعمال الحجج التبريرية، خاصة في الخطاب السياسي، حيث لعبت الأحكام المسبقة ضد أو مع السامية والشوعية والقومية أدوارا حرجية فعالة. هكذا يمكن أن نخرج من المحادثة، أن نحرفها أو نرفضها، فنستعمل كل مصادر شخصية الخطاب، أو الانفعال للخروج من المجال العقلاني ولإثارة الخوف، أو الاحترام، أو الانفعال، فيفتح حقل الحجاج لكل أشكال الإغراء.

5.1- تركيب :

يمكن اختزال كل المعطيات بكونية واضحة وبسيطة، وصياغتها في بناء منسجم، يحدد المنظور البلاغي التقليدي للحجاج، ويرز مدى كفايته وقدرته التحليلية، ومدى قربه أو بعده من الإطار الذي حدده لدراستنا، والوجهة التي نسير فيها :

أ. الخطاب أنواع ثلاثة ؛ ولكل خطاب مقام خاص وزمان محدد وقيم يستند عليها، ولكل مقام نوع خاص من الجمهور، ولكل جمهور ضوابطه ومحدداته. أي أن هناك حدودا فاصلة بين

كل أنواع الخطاب. وبعد مفهوم الحضور من أهم المقامات المعتمدة في تصنيف أنواع الخطاب، وهو مفهوم يقوم على مبدأ التفاضل بين أفراد النوع ؛ ويلغى التعدد والاختلاف، مما يجعل أمام جمهور مثالي يتعالى على الزمان والمكان.

ب. لما كان على الخطاب أن يخضع للشروط المقامية، ولنوع الجمهور الذي يخاطبه، ولما كانت هذه الشروط ثابتة وكان الحضور متجانسا ؛ فقد فرض على الخطاب أن يلجأ إلى نوع خطابي خاص، يخضع لنوع المقام ونوع الحضور ؛ ليحدد نفسه أمام ثلاثة أنواع معيارية، وليس بوسعها إلا أن يلجأ للمحددات الخارجية.

ج. لكل الخطابات، رغم اختلافاتها، نفس البنية ونفس التصميم ؛ إذ يتبع الخطاب نفس الخطوات في بناء خطابه ؛ وإن اختلفت الطرق الاستدلالية والجهات الزمنية. وبقي التصميم العام للخطاب، ذاتية بلاغية بديهية، توطن الحجاج العقلاني بمداية ونهاية، ترتكز على الجوانب العاطفية والانفعالية.

د. نختزل العمليات الاستنتاجية في نوعين رئيسيين : الاستنباط والاستقراء. يقوم الأول على القياس الذي يظهر مشروعية الاستدلالات باستقلال عن محتواها القطوي، ويقصد الحيل المحاجية البينة التكرين ؛ أما الاستقراء، فقد يصل، أحيانا إلى تعميمات أو حقائق يقينية، وأحيانا إلى نتائج تقوم على وقائع خاصة. وهذه السمة اللاتيقينية، هي ما يهيم البلاغيون بالأساس.

هـ. لكن كان البلاغيون قد اعتمدوا بأنواع الحجاج وميزوا فيها بين الحجاج المنبثقة من المنطق الصوري، وبين الحجاج شبه المنطقية، وبين الحجاج التجريبية، وبين الحجاج التي لا تقوم على

الطرق العقلانية ؛ فإنهم أهملوا الجوانب النفسية والسياقية لهذه الأنواع المختلفة من الحجج ؛ ذلك أن الحجة في المنظور النصي والسياسي، تتخلى عن بنيتها المنطقية، أو طبيعتها التجريبية، وتكتسب حسب الطبيعة الخطابية للحجاج، بل إنها قد تفقد طبيعتها الاستدلالية أو طبيعتها الإقناعية إن حافظت على طبيعتها خارج النفسية.

من كل ما تقدم يبدو أن النموذج الحجاجي البلاغي التقليدي، لنموذج مثالي معياري ؛ يسعى بالأساس إلى محاربة الألاعيب الخطابية، و دحض المغالطات السفطانية. من هنا انحصر هم البلاغة التقليدية في وضع معايير للخطابات ومقارنتها وطرقها الاستدلالية، والتمييز بين المقبول بين الحجج، وبين ما يصدر عن نوايا الامتغالل والتخدير. بمعنى أنها كانت تؤسس لشكل خطابي معياري، وترسم الخطوط الواجب على الخطيب اتباعها، بعيدا عن أي وصف أو تفسير للممارسة الخطابية الفعلية، إنها تقعد لما ينبغي أن يكون، وتتجاهل الكائن والمحتمل، بصورة يصبح معها الخطاب جامعا ومتعائيا، ويصبح الحجاج ركاما من الحجج والطرق الاستدلالية، قد تغيد في الشرح التعليمي لتصوص وأمثلة مصنوعة لايضاح الغايات التصنيفية، وهذا لا يمكنها من وصف التفاعلات الخطابية وتفسير آلياتها وطرق اشتغالها.

2- تصور بيرلمان chaim PERELMAN

تكاد البلاغة تكون مدينة لأعمال بيرلمان في إحيائها وتحديثها وبعثها من جديد، وإخراجها من مشاهات التصنيف والتبسيط ؛ إذ ترتبطت جل أعماله بالبلاغة، شرحا وتطبيقا، أو تحيينا ومراجعة وتوسيعا ؛ وحاول أن يجعل من النظرية البلاغية أداة لتفسير وتحليل غيرها من الظواهر الفكرية، الفلسفية والقانونية بالخصوص. من هنا تولدت حاجته إلى بناء تصور نظري للحجاج، والدفاع عن أهميته وجدواه على ضوء المفاهيم البلاغية والفلسفية والقانونية. وحتى لا نعيد ما أدرجناه أثناء حديثنا حول البلاغة التقليدية، نركز اهتمامنا بالأساس على تصور النظرية.

2.1 - تحديد المفهوم

ينطلق بيرلمان من أن الإجراء العقلي لا يجب أن :

(يتوقف عند حدود الحجج المؤسسة على البرهنة أو التجربة، بل يجب أيضا أن يتدخل في قضايا ترجع إلى الرأي، وإلى عجزنا واضطرابنا، في غياب التجربة أو الاستنباط المنطقي، إلى مسح المجال لقوانا الانفعالية، للفرار، للإيهام، والعنف) (بيرلمان و تينكا 1970 [1963] : 9).

يفتح بيرلمان، من هذا المنظور، أمام الحجاج آفاقاً جديدة؛ ويحاول أن يخرج من الدائرة الضيقة التي حصرتها فيها الدراسات التقليدية، كأداة تقنية صرفة، توظف في المجالات العقلية أو التجريبية الصرفة + إلى عالم الاحتمالات، عالم الآراء والقيم والتفاعلات بين الأفراد والجماعات، بين الأفكار والأطروحات؛ يريد أن يكون ذراعاً وقفاً أمام التفاعلات وعراقلها؛ أن تحول، بعبارة أخرى، أدواته العقلية واستباطاته التطبيقية والتجريبية من حجب متركمة، إلى نظرية للخطاب؛

(تهدف نظرية الحجاج إلى دراسة التقنيات الخطابية الهادفة إلى إثارة الأذهان وإدماجها في الأطروحة المقدمة، وتفحص أيضاً شروط انطلاق الحجاج أو نموه، وما ينتج عنها من آثار) (بيرلمان 1970: 13).

الحجاج إذن، ومنذ الوهلة الأولى، نظرية خطابية، تدرس التقنيات الخطابية في علاقتها بوظيفتها الحجاجية التأثيرية، وشروط بنائها وقومها، وتعتبرها حججاً موجهة للدفاع عن أطروحات أو دحضها، وتبحث شروطها وآثارها دون الاهتمام بطبيعتها. إنها في نظره حجج وعناصر إثبات، موجهة للإفحام أو الإقناع، بغض النظر عن الشكل الذي تتخذه، أو طبيعة الوسيط الذي تستعمله، ولا فرق بين كونها شفوية أو مكتوبة، ولا داعي للاقتصار على الخطاب الموجه إلى جمهور ساحة عامة أو ميدان فسيح.

في التصور الجديد، يمتد البحث إلى متلق متخيل ومتنوع، فربط الحجاج بحوار ثنائي، أو مداولة حميمية داخل الذات الواحدة، أو بأشكال أكثر تطوراً وتعقيداً، وينتج ليفحص "مع"

أو "ضد"، ليخبر قيمة الأطروحة ويواجه بين نتائجها، أو يواجهها بأطروحة مضادة، لمعرفة حدود اتحادها أو تناقضها. في هذا المستوى يمكن أن يلعب القارئ الجدل السقراطي، مصوغاً في محاور أرسطو كفن للسؤال أو الجواب، للنقد أو الدحض. إذ يؤسس بيرلمان أطروحة على أن الحجاج، الذي طورت عناصره مع جورجياس وبروتاغوراس وزيون، يتعلق دائماً بالانخراط في إحدى الأطروحتين المتعارضتين، ويقوى هذا الانخراط أو يُفلس بواسطة حجج متنوعة (حجج تقدم أسايا مع، أو أسايا ضد، وتهدف إلى التأثير في الفرد في كليته، في عقله وسلوكه، وتؤدي إلى نتائج عملية، إذ تدفع الفرد المثقفي إلى القيام بسلوك محدد أو الخضوع لسلوك غيره؛

(في الحجاج، لا يفصل العقل عن الإرادة ولا النظرية عن الممارسة) (بيرلمان 1970: 14).

2.2. بناء المفهوم :

يلجأ بيرلمان في بناء مفهوم الحجاج، إلى تاريخ الفلسفة، ليؤكد أن الفلاسفة، منذ سقراط وأفلاطون، كانوا في مواجهة دائمة مع خطر البحث عن الانخراط، والتأثير في سلوك الآخر، والنجاح بأي ثمن، وتسخير الحشود الهائلة، واحتقار الحقيقة. لقد كان على الفيلسوف أن يبحث عن الحقيقة وينفي في الآن نفسه معرفة مقبولة، أي أن يهتم بالحقيقة وبالخطاب؛ فلا يكفي أن يعرف الحقيقة ويبحث عنها، بل عليه أيضاً أن يعرف كيفية إيصالها وجعلها مقبولة من الآخرين. من هنا تصبح البلاغة ضرورية، ويصبح تبليغ الحقيقة والدفاع عنها وظيفة اجتماعية في غاية الأهمية. غير أن الفيلسوف، بظل مع ذلك في نظر بيرلمان،

متعلّيا على البلاغة والحجاج، وإن كان في أمس الحاجة إليهما. ليس موضوع الفلسفة نفسه - كقيم وغايات - مجالا لخلاف لا محيد عنه ؟

(إذا اختلفنا في الرأي، أنت وأنا، يقول سقراط لأوطيفرون فإننا لن نختلف حول العدد أو الطول أو الوزن، ولن ندخل في جدال، يكفي أن نعد أو نقيس أو نزن ليحل خلافنا.. لن نجد الجدال إلا إذا فقدنا أدوات القياس ومعايير الموضوعية. نختلف حول العادل والجائر، حول الجميل والقيح، حول الخير والشر، وبعبارة موجزة حول القيم. وإذا أردنا أن نتجنب الصراع، ونبتعد عن العنف كحل للخلاف، فإننا لا نملك وسيلة أخرى غير اللجوء إلى نقاش معقول. إن الجدل، فن الحديث، هو المنهج الوحيد الموهل لحل مشاكل العملية، التي تتعلق بالقيم أو بالغايات من الأفعال). (مورو 1963 : 207) [أفلاطون، أوطيفرون، 47].

لا تنجم القضايا الفلسفية الخالصة من الخلاف إذن، ولا غنى للباحث في حقيقة مقاصدها عن الجدل، عن إتيان فن الحديث واتخاذ وسيلة ومنهج لحل مشاكلها العملية. لذا عرفت الثقافة الشكليدية العتيقة صراعات حول الكفاءة بين الفلاسفة وبين البلاغيين، وارتبطت الحقيقة بالثبوتات الحجاجية التي طورها البلاغيون في الجدل والبلاغة، ليحل الحجاج بذلك مكانة كبرى في الممارسة الفلسفية.

لكن هذه المكانة سرعان ما تضمحل، حين نتقل مع بركمان من مجال الفلسفة إلى المجالات الدوغمائية والعلمية، حيث يفقد الجدل والبلاغة قيمتهما الإقناعية، ويصبحان مجرد تقنيات بيداغوجية أو سيكولوجية أو أدبية لتدعيم الانخراط في حقائق

أنشئت بأدوات أخرى. ففي المجال الدبني - حيث لا يعترض المؤمنون على الحقائق - لا نستخدم هذه التقنيات في بناء الحقائق، بل في ترسيخها في الأذهان، وطبعها في القلوب، وجعلها حاضرة في الوعي ومجسدة في السلوك.

2. 3. الحجاج والبداهة:

يصل بركمان إلى نهاية الجدل والبلاغة، ويقف عند ديكارت، ليحاول مفهوم البداهة، متطابقا من لحظة تاريخية محددة، تحطمت فيها وحدة العالم المسيحي، ودمرت الحروب الدينية القرى والمدن الأوروبية، فأخذت الأوساط المثقفة تؤسس نظاما عقلانيا يتجاوز الخلافات الدينية، ويعطي امتيازاً استثنائياً للفلسفة، وللفلاسفة الذين استلهموا المتاهج التي حققت نجاحات مهمة في الهندسة والفيزياء والفلك، من أجل بناء نسق يدور غير قابل للدحض والاعتراض. في هذا المناخ الثقافي العلمي، لم يعد من الضروري أن تصادم الآراء، أو أن يلجأ المتحاورون إلى العنف وقوة السلاح، ليدفعوا خصومهم إلى الصمت في غياب حجج مقنعة، بل أصبح الكل يلجأ إلى مناهج العلوم الاستباطية، لإيجاد القواعد الموجهة للأذهان، وتطبيقها بعتابة ودقة على القضايا الفلسفية والخلاقية:

(حاول ديكارت أن يبني على الحس نظاما جديدا للعالم، متوجا بأخلاق وديانة عقلانية، وقد أسس هذا المشروع، الذي يكمل الأنساق العقلانية للقانون الطبيعي، بالارتكاز على مفهوم البداهة، الذي يميز الحس العقلاني عند الديكارتيين، في مقابل الحس الحسي عند التجريبيين... لقد أنتج معيار البداهة إقصاء حتميا للحجاج ك تقنية للتفكير الفلسفي) (كوييه 1955 : 85 - 97).

هكذا أخذت البداة تفرض نفسها على الأذهان، باعتبارها خاصية سيكولوجية، بل كقوة تفرض الحقيقة، وتظهرها في صورة بديهية، فما هو بديهي، هو في الآن نفسه حقيقي وقابل لأن يعرف كما هو، والقضية البديهية ليست في حاجة إلى حجة، بل إن الحجة، ليست في واقع الأمر إلا استنباطا ضروريا لما ليس بديهيًا، في هذا النسق لا مجال للحجاج، مادام لا يتعلق إلا بالشبه والمحمّل ؛ ولا ينبغي أن ننسجه - منهجيا ومبدئيا - أية ثقة. حين يتعلق الأمر بالعلم، يجب أن نقصي - كما يقول ديكارت - كل ما يتطرق إليه الشك.

(كلما اختلف عالمان حول نفس الموضوع يكون من الأكيد أن أحدهما مخطئ، أو لا أحد منهما يملك العلم ؛ لأنه إذا كانت حجج أحدهما أكيدة وبديهية، تمكن من بسطها أمام الآخر بكيفية مقنعة) (ديكارت، الأعمال الكاملة 1952: 38).

لا حاجة إذن إلى تقنيات أو أدوات عرض وتقديم المعرفة ما دامت الحجج بديهية. هذا الإتيان يمكن أن يصير، في نظر ديكارت، قاعدة لمنهج كوني، والتفكير الرياضي قادر على تقديم النموذج البرهاني الكفيل بحل كل المشاكل. يؤكد ديكارت على هذه الفرضية كثيرا، في الجزء الثاني من مقال في المنهج :

(إن هذا التسلسل الطويل من الأسباب السهلة والبسيطة، التي اعتاد المهندسون اتباعها في برهانه الأكثر تعقيدا، جعلني أتصور أن كل الأشياء المرتبطة بالمعرفة البشرية، تتابع بنفس الطريقة، شريطة ألا تعتبرها صادقة - إن لم تكن كذلك - وأن نحافظ على النظام الضروري، لاستنباط بعضها من بعض.) (ديكارت، الأعمال الكاملة 1952: 40).

لم يعد ممكنا لدى ديكارت أن نضع كل شيء موضع الشك ؛ أو أن يظل المرء مترددا في سلوكه، في الوقت الذي يلزمه العقل ألا يكون مترددا في أحكامه. لذا كانت القاعدة الأولى في أخلاقه المؤقتة، أن يكون مطيعا لقوانين وأعراف بلده، وأن يحافظ على الديانة التي اتبعها منذ طفولته، وأن يتبع الآراء الأكثر اعتدالا. إن أفعال الحياة لا تحتل أي تأخير.

لكن ديكارت يجد نفسه أمام الممارسة ؛ في صلب الحياة العملية ؛ أمام القواعد التقليدية، والآراء المحملة التي اعتقد أنه أقصاها من العلم، لتظل حاضرة في الحياة. هنا يجد بيرلمان ضلالتة ليجتز على مفهوم البداة، ويستعيد للحجاج مكانته. فإذا كان ديكارت يربط الحجاج في الممارسة العملية بالبداة، ويحدد مهمة الفيلسوف في إقناع غيره بفلسفته الخاصة، ودفعه إلى قبول قضيته باعتبارها عقلانية، وإن كانت معقوليتها ضئيلة ؛ وإقصاء كل ما لا يفرض نفسه بكيفية بديهية. وإذا وجدت بداهات لا يشك أحد فيها أو يفكر في الاعتراض عليها ؛ فإن هناك بداهات نسبية ومتغيرة، بل قد تكون خادعة أيضا. لقد مثل للبداة، على مدى قرون، يكون الكل أكبر من كل أجزائه، ثم تبين أن هذه القضية غير صادقة بالنسبة للمجموعات اللانهائية، فتتوالى الأعداد المزدوجة، التي ليست إلا جزءا من متواليات الأعداد الكلية، ليست أصغر من هذه الأخيرة ؛ مادام من الممكن أن نمثل كل عدد كلي بضعفه، الذي لن يكون إلا عددا مزدوجا، إن الإثبات الصادق في المجموعات المنتهية، ليس صادقا في كل المجموعات.

يعمم بيرلمان هذا المثل في حكمه على ديكارت، لهدم تصوره، بكونه يعتقد - خطأ - بوجود مقولات واضحة ومتميزة،

تشي حين تعالق قضايها بديهية ؛ و بأن هذه المقولات يمكن أن تدرك بحس صادق ذي طبيعة بسيطة، لا يجد الخطأ إليها سبيلا.

(إن التأكيد على وجود طبيعة بسيطة، يمكن أن تدرك باستقلال عن كل سياق، وكل تعالق بالأشياء الأخرى، يرتبط بنظرة إلى الواقع ذرية وقاصرة. فمقولاتنا المستقيم والقضاء لا تملك أن نفس المعنى في هندسة ريمان وفي هندسة أفليدس) (برلمان 1970 : 19).

إن المقولات القانونية والقيمة والفلسفية، حين تدمج في سياقات متغيرة وغير متوقعة، تحمل معاني لا تماثل الأشكال الطبيعية البسيطة، ولا التركيب الوحيد لهذه الأشكال ؛ والظريات المعاصرة في اللغة، طبيعة كانت أو صناعية، تبين أن التقنيات الرياضية المستعملة في اللغات المصورة اتقاء لكل شك أو لبس لا تعالج إلا حالات استثنائية، ولا تمنح نموذجاً للتطبيق الكوني ؛ بل لا تشغل إلا على نسق صوري، معزول عن السياق، أو تطبق في سياق دقيق التحديد، أو موجود في منأى عن اللامتوقع في تأويله وتطبيقه. من هنا يرى برلمان أن :

(النظرة الديكارتيّة للكون نظرة ذرية وميكانيكية، تمنح تصوراً لعلم، يتطور بطريقة كمية خالصة، ويضعف عدد الحقائق البديهية ؛ ولا يضع أية واحدة منها موضع السؤال) (برلمان 1970 : 20).

يقتضي التصور القائم على الحس، منهجياً، إقامة تمييز بين النظرية والتطبيق ؛ لأن ربط النظرية بالممارسة لإعداد ومراقبة أطروحاتها، يجعلها فرضية خاضعة للتحقيق والمراقبة بواسطة النتائج ؛ أما عزل الواحدة عن الأخرى، فيسرجع النظرية -

المستقلة عن الممارسة - إلى معناها الحسني والتأملي ؛ ولن تكون قادرة على إعداد معرفة يقينية، انطلاقاً من حسوسها، إلا إذا كانت اللغة التي تعبر بها، تامة التماثل مع الماهيات التي استوعبها الحس.

إن المنهج الديكارتي، وهو يواجه كل تعددية منهجية، يفرض إقصاء كل ما هو فردي أو ذاتي أو اجتماعي أو تاريخي، حتى يتمكن من استعمال العقل استعمالاً كونياً مشتركاً بين الناس، ولا يمثل إلا انعكاساً ناقصاً للعقل الإلهي، وما على الإستمولوجيا في هذا التصور، إلا أن تزيح العوائق من طريق المعرفة التامة، القبلية الشكوك، الكاشفة عن نفسها حين تزول الحجب الخادعة للأحكام القبلية. وعلى الفيلسوف أن يحارب بصرامة كل أسباب الخطأ ؛ وحين يتحرر ذهنه من الآراء والأفكار القبلية، يستطيع المعرفة الحقيقية في عقله كالشمس. وعوض أن يكون العلم ابتداءً بشريا، تتناقله الأجيال كعمل ناقص، يتطور ببطء ومشقة ؛ يصير في التصور الديكارتي معطى تاماً، واضح المفاهيم والمقولات، وجوهراً خالداً، يستوعبه الحس بدهاء، وتغريه بالانتقال من بسيط إلى مركب، ومن بداية إلى بدهاء، ومن يقين إلى يقين.

4.2 - ضرورة الحجاج :

يرى برلمان أن مماثلة العقلاني بالبدهي والصادق، تفصل العقل عن الملكت الإنسانية الأخرى كالخيال والإرادة، باعتبارهما سبباً للأخطاء والأحكام المسبقة ؛ وأن في التعميم الديكارتي المقترح لحل كل المشاكل البشرية بغضل منهجية مستقاة من الرياضيات، كثيراً من المغالاة ؛ لأننا لا نملك فكراً

تتشوع حين تعالق فضايها بديهية ؛ و بأن هذه المقولات يمكن أن تدرك بحس صادق ذي طبيعة بسيطة، لا يجد الخطأ إليها سبيلاً.

(إن التأكيد على وجود طبيعة بسيطة، يمكن أن تدرك باستقلال عن كل سياق، وكل تعالق بالأشياء الأخرى، يرتبط بنظرة إلى الواقع ذرية وقاصرة. فمفولتنا المستقيم والفضاء لا تملكان نفس المعنى في هندسة ريمان وفي هندسة أفليدس) (بيرلمان 1970 : 19).

إن المقولات القانونية والقيمية والفلسفية، حين تدمج في سياقات متغيرة وغير متوقعة، تحمل معاني لا تماثل الأشكال الطبيعية البسيطة، ولا التركيب الوحيد لهذه الأشكال ؛ والنظريات المعاصرة في اللغة، طبيعة كانت أو صناعية، تبين أن الثقليات الرياضية المستعملة في اللغات المعصورة اتقاء لكل شك أو ليس لا تعالج إلا حالات استثنائية، ولا تمنح نموذجاً للتطبيق الكوني ؛ بل لا تشتغل إلا على نسق صوري، معزول عن السياق، أو تطبق في سياق دقيق التحديد، أو موجود في منأى عن اللامتوقع في تأويله وتطبيقه. من هنا يرى بيرلمان أن :

(النظرة الديكارتية للمكون نظرة ذرية وميكانيكية، تمنح تصوراً لعلم، يتطور بطريقة كمية خالصة، وبضائع عدد الحقائق البديهية ؛ ولا يضع أية واحدة منها موضع السؤال) (بيرلمان 1970 : 20).

يقضي التصور القائم على الحس، منهجاً، إقامة تمييز بين النظرية والتطبيق ؛ لأن ربط النظرية بالممارسة لإعداد ومراقبة أطروحاتها، يجعلها فرضية خاضعة للتحقيق والمراقبة بواسطة النتائج ؛ أما عزل الواحدة عن الأخرى، فيرجع النظرية -

المستقلة عن الممارسة - إلى معناها الحسني والتأملي ؛ ولأن تكون قادرة على إعداد معرفة بديهية، انطلاقاً من حدوسها، إلا إذا كانت اللغة التي تعبر بها، تامة التماثل مع اللغويات التي استوعبها الحس.

إن المنهج الديكارتية، وهو يواجه كل تعددية منهجية، يفرض إقصاء كل ما هو فردي أو ذاتي أو اجتماعي أو تاريخي، حتى يتمكن من استعمال العقل استعمالاً كونياً مشتركاً بين الناس، ولا يمثل إلا انعكاساً ناقصاً للعقل الإلهي. وما على الاستمولوجيا في هذا التصور، إلا أن تزيج العوائق من طريق المعرفة التامة، القليلة الشكوك، الكاشفة عن نفسها حين تزول الحجب الخادعة للأحكام القليلة. وعلى الفيلسوف أن يحارب بصرامة كل أسباب الخطأ ؛ وحين يتحرر ذهنه من الآراء والأفكار القليلة، يستطلع المعرفة الحقيقية في عقله كالشمس، وعوض أن يكون العلم إبداعاً بشرياً، تتناقله الأجيال كعمل ناقص، يتطور ببطء ومشقة؛ يصير في التصور الديكارتية معطى تاماً، واضح المفاهيم والمقولات، وجوهاً خالداً، يستوعب الحس بداهة، ونعتر عليه بالانتقال من بسيط إلى مركب، ومن بداهة إلى بداهة، ومن يقين إلى يقين.

2. 4 - ضرورة الحجاج :

يرى بيرلمان أن مماثلة العقلاني بالديهي والصادق، تفصل العقل عن الملكات الإنسانية الأخرى كالخيال والإرادة، باعتبارهما سبباً للأخطاء والأحكام المسبقة ؛ وأن في التعيم الديكارتية المقترح لحل كل المشاكل البشرية بفضل منهجية مستفادة من الرياضيات، كثيراً من المغالاة ؛ لأننا لا نملك أفكاراً

متحررا من كل تكوين وكل تربية. ذلك أن اكتسابه يفرض مدخلا طويلا وصعبا، إلى المناهج والتقنيات المعقدة تاريخيا، ومعرفة بالنظريات والتصنيفات التي تدعسها، وبالادوات التي تحتاج خيالا واسعا، وبالمحاولات التي تسجل في تطور وأناة، أي أنه يفرض معرفة بشرية تاريخية تنمو وتتطور داخل سياقات ثقافية نسبية ومتغيرة، وبحاج بيرلمان على هذا الموقف، بكوننا :

(لا نستطيع إنجاز معرفة علمية في كل الميادين، فكيف في الميادين التي لا زالت تقتفر لتقنيات، تمكن من اتفاق متين، يعوض المجادلات والخلافات. إنها وضعية كل المجالات التي تقتضي توطيها مستمرا للقيم والأخلاق، والفلسفة قبلها.) (بيرلمان 1970 : 22).

لن نستطيع. حسب بيرلمان. أن نفسر البناء التطوري للعلوم، واستمرار الخلافات في كثير من الميادين، بيقضاء كل الآراء، ولن نشئ معرفة معقولة بمقابلة الحقيقة بالرأي، أو الممارسة بالنظرية، أو البرهنة بالحجاج. بل يجب أن نتساءل لماذا وكيف نحقق اتفاقا واسعا في بعض الميادين، انطلاقا من الجس والآراء المشتركة؛ في حين تبقى ميادين أخرى حقل خلافات لا حد لها. هكذا يعتبر بيرلمان العلوم والتقنيات، كالفنون والفلسفة والأخلاق، أعمالا بشرية، تدرس اختلافاتها بواسطة المناهج المختلفة؛ وقد لا يحصل الاتفاق في بعض الميادين، إلا إذا تم التخلي عن الاعتقادات، وعن الإجماع، كمثل أعلى؛ وهذا لا يمكن أن يمارس إلا بطريقة معقولة، بفضل تقنيات الحجاج، إتنا حين نخذ استعمال العقل في الحدوس البديهية، وتقنيات الحساب القائمة على هذه الحدوس، نهمل الجانب اللاعقلاني، من رغبات وأهواء؛ ونمكن كل حقل السلوكي من الانفلات من

وسائل الإثبات اليقيني. هنا ترسم أمام بيرلمان الخريطة العامة التي يتحرك داخلها فعل الحجاج :

(نظرية الحجاج هي النظرية الوحيدة، التي تميز بين البديهي وبين العقلاني، عن طريق وسيل، طريق المعقول الصعب غير المعبد) (بيرلمان 1970 : 32).

2. 5. الأطر الاجتماعية للحجاج :

إذا كانت سوسيولوجيا المعرفة تميز بين المعارف التي تفلت من عملية الإشراف، وبين المعارف المشروطة، فتقابل بين علوم الطبيعة وبين علوم الإنسان، أو بين المعرفة الكمية وبين المعرفة الكيفية؛ فإن بيرلمان يقترح إجراء آخر يراه أكثر كفاية من الزاوية النظرية، وأكثر خصوصية في تطبيقاته السوسيولوجية. وهو إجراء يقوم على التمييز بين البرهنة وبين الحجاج؛ وعلى الشروط المتحركة في كل حجاج خاص. فإذا كان المنطق الحديث، والمنطق الصوري خاصة، يهتمان بدراسة البرهنة التي يجب أن تؤدي - انطلاقا من مقدمات صادقة - إلى نتائج صادقة، أو ذات احتمال قابل للحساب؛ فإن الدليل البرهاني، الذي يتكفل بالانتقال من المقدمات إلى النتيجة، لا يفلت، فيما يبدو، من الشرط الاجتماعي. من هنا يمثل الحجاج، الذي أهمل المناطقة دراسته النظرية، حقلًا واسعًا للبحث في سوسيولوجيا المعرفة.

ولما كانت نظرية الحجاج تدرس التقنيات الخطابية المثيرة للأذهان، أو الداعمة لانخراطها في الأطروحات المقترحة؛ فقد لزم أن يتطور كل حجاج، تبعًا للمخاطب الذي يتوجه إليه. لكن هذا المخاطب متنوع، يختلف كميا من الخطيب نفسه، مرورًا بالسامع الوحيد للحوار، وكل المستمعين الخصوصيين، إلى

السامع الكوني ؛ الذي يبينه الخطيب، انطلاقاً من عناصر تجربته ؛ ويختلف كيفياً، اعتماداً على المعايير الاجتماعية أو السياسية أو تبعاً للوظائف المزاولة، خاصة تلك التي تسمح باتخاذ قرار، أو تكوين رأي.

ولما كان الحجاج الهادف إلى إحداث تغيير لدى المخاطبين - إما بتعديل في الأطروحات المنخرطين فيها، أو بتخفيف حدة هذا الانخراط - يُقاس بالتنتائج السعيدة التي يهدف إلى إحداثها بالفعل ؛ فقد ارتبطت ممارسة الحجاج بمن يملكون السلطة في المجتمع. فكل مجتمع يملك مؤسسات، ويقوم حفلات ثقوية وخدمة الشعور الوطني، وإجلال الأبطال، الذين يمثلون النماذج المعترف بها، لتقل القيم المقبولة، وتربية الكبار والصغار ؛ بل إن ممارسة الحجاج، في بعض المجتمعات، تحتكر في قطاعات معينة من طرف الأشخاص والمنظمات ذات الأهلية القانونية ؛ وتحتاج أحياناً إلى ترخيص، أو تخضع لرقابة سابقة ؛ وهناك مجالات، يخشى فيها أن يخرق الحجاج - غير الشرعي - قانوناً يحمي الشافع العمومية أو الخصوصية. إن الممارسة الفعالة للحجاج - لدى بيرلمان - تقتضي وسيلة للتفاعل، لغة مشتركة لا يتحقق التواصل بين الأذهان بدولها ؛ وهي لغة نتج بالضرورة من تقليد اجتماعي ؛ إذ لن يطور الخطيب حجاجه، وإن كان يوظف لغة مفهومة من مخاطبيه، إلا إذا ارتبط بأطروحات مقبولة من هؤلاء المخاطبين، وإلا سيقوم بمصادرة على المطلوب. أي أنه لا بد لكل حجاج، أن يخضع في مقدماته وفي مساره، إلى ما تم قبوله وما تم الاعتراف به، كصادق أو غادر أو محتمل. من هنا يترسخ الحجاج في السلوك الاجتماعي، الذي يتحدد بطبيعة المخاطبين، وبمجال مقبولة الأطروحات ؛ فقد تقبل تارة من الحس

المشترك، وتارة من ميدان محدد، علمي أو قانوني أو فلسفي أو ديني. في هذا المنظور إذن، تكون معرفة الأطروحات ومجال مقبوليتها شرطاً ضرورياً لفعالية الحجاج ؛ ويكون الوضع الإنستمولوجي لهذه الأطروحات أحياناً شديد التباين ؛ فقد يكون عقائد دينية، أو إثباتات علمية، أو اعتقادات للحس المشترك، أو قواعد ومبادئ للسلوك المقبول أو مجرد قضايا كانت مقبولة لدى المخاطبين، في مرحلة سابقة على الخطاب.

2 - 6 - تركيب :

أي جديد قدمه بيرلمان في المقاربة البلاغية للحجاج ؟ هل تجاوز التصور الأرسطي والبلاغي التقليدي ؟ ما مدى إيجابية تصوره، وقدرته على الكشف والتحليل ؟... يُعَد صياغة تصوره للحجاج في النقاط التالية :

* الحجاج نظرية تدرس التقنيات الخطابية كوظيفة حجاجية، وتخصص شروطها وآثارها، إذ تنصب الممارسة على الحجج العقلية والتجريبية، وعلى قضايا ترجع إلى الرأي وتواجه الجانب اللاعقلاني من رغبات ومصالح وأهواء ؛ مما يوجب التمييز بين البرهنة المستقلة عن الدلائل، وبين الحجاج كممارسة ذاتية اجتماعية.

* العملية الحجاجية عملية جدلية، تنطلق مع أطروحة أو ضدها، وتنتج للإفحام أو الإقناع، لتقوية الانخراط أو تقييده. ويتحرك الحجاج داخل نية حوارية، يتعدد فيها المخاطب كمتباين ومتنوع كيفياً ؛ ويختلف بين كونه واقعاً خارجياً، وبين كونه بناءً خطابياً ؛ ويتحقق في بنية تواصلية أحادية، من الخطيب إلى المتلقي.

* يكتب الحجاج فعالته من السياق الاجتماعي، ويستقي شرعيته من مالكي السلطة داخل المجتمع."

* تحتم الضرورة التعريف والمنهجية تبني النظرية الحجاجية، لتطوير معرفتنا بالتحالات التي لا تسعنا المناهج العلمية الصارمة في الإحاطة بها.

يضعنا نموذج بيرلمان إذن أمام مواجهة خطابية جدلية أحادية الوجهة، ترتبط بقضية أو أطروحة، تستند فيها الخطيب على ثقتياته الحجاجية ومكانته الاجتماعية ليعدل موقف المتلقي أو يعززه. وهو بهذه الصيغة لا يعدو أن يكون إعادة تنظيم للتصور البلاغي التقليدي. فلا تزال وظيفة الحجاج، في العمق، تمثل في مقاومة الانحرافات الخطابية، ولا يزال يستند على نفس العلاقات التواصلية (الخطيب - المتلقي) الهادفة إلى إحداث تعديل في الأذهان. وما الثقتيات الحجاجية الموجهة للتأثير إلا الحجج كما صنفها البلاغة التقليدية. صحيح أن الثقتيات أصبحت تنظم في عملية جدلية وتوجه لتحقيق هدف محدد، مما يجعلنا نتصور الفعل الحجاجي آلة خطابية منقطة، لكن كيف تشتغل ؟ كيف تنظم داخل هذه العملية ؟ ما مدى إجرائيتها وشموليتها ؟ ما مدى قدرتها على وصف وتفسير الظواهر الخطابية ؟.. يبدو أن بيرلمان فكر وناضل من أجل إثبات فعالية الآلة الحجاجية، ولكنه لم يأخذ الوقت الكافي لبنائها وتشغيلها.

المقاربات المنطقية

نتناول في هذا المستوى ثلاث مقاربات، نظرت إلى الحجاج من زاوية منطقية ؛ وحاولت بناء نماذج نظرية، انطلاقاً من تصورات ومسلمات معينة. سنعرض هذه النماذج، ثم نعيد بناؤها في تصور واضح ومنسجم، يقوم المقاربة المنطقية، ويختم مدى كفايتها الوصفية والتحليلية.

1- نموذج تولمين Stephen TOULIMIN

يحدد تولمين، في بداية كتابه (استعمالات الحجاج (1958)) هدفه في إثارة بعض القضايا، أكثر من القيام بفحص شامل، أو معالجة نسبية، وهي قضايا منطقية، أو تتعلق بالمنطق أو ينبثق منه ؛ وتنطلق هذه الإثارة من مجموعة من التساؤلات : ما العلاقة بين اكتشافات العلم وقيمه، وبين ما هو خارج عن اهتماماته ؟ كيف نطبق هذه الاكتشافات في الممارسة ؟ أية روابط نجتمعها مع المعايير والمناهج التي تستعمل في قياس صلاحية أو قوة أو إلزامية الحجاج في الحياة اليومية ؟.

1-1 - المنطق والتقويم العملي :

يحدد تولمين، في البداية، القضايا التي تستدعي الثقتيات المنطقية ؛ وينتج عن التقويم العملي للحجاج، فيشر قضايا عامة أغفلها المنطق، الذي ظل عبر تاريخه، يميل إلى التطور بعيداً عن المشاكل والقضايا العملية لنتيجة نحو حالة من الاستقلال الذاتي، يصير فيها موضوعاً للدراسة النظرية، وينحصر من كل الالتزامات

العملية المباشرة، ويظل مع ذلك ميالا إلى الجمع بين كونه علما صوريا، وبين كونه تقويمياً تقدياً للجميع الواقعية.

وإذا كان المنطق بطمح في أن يكون علما، فأي نوع من العلم يريد أن يكونه ؟. يقف تولمين عند السؤال، ويتأوله من أربعة تصورات :

* تصور سيكولوجي يعتبر علم النفس النموذج العلمي الضمني للمنطق، لأن المنطق يهتم بقوانين الفكر، وعملياته الذهنية.

* تصور يرى في المنطق امتدادا للسوسيولوجيا، لأن المنطقي يهتم بالعادات والممارسات التي تنمو بتطور المجتمع، وتتأقلمها الأجيال.

* تصور يعتبره تقنية وفناء، لأن المنطقي يهدف إلى وضع قواعد ضابطة للتفكير.

* تصور رياضي يعتبره علما موضوعيا يدرس العلاقات المنطقية، ويصوغ نسقا من الحقائق التي تفسر هذه العلاقات ؛ وإذن فالرياضيات الخالصة هي نموذج الضمني.

إن مقابلة هذه النظريات - حسب تولمين - ليست ذات أهمية قصوى، فهي من المسائل التي أثارت، وتثير خلافا فلسفيا كلاسيكيا ؛ ولكل نظرية بدائلها وحدودها ؛ فجعل المنطق فرعاً من علم النفس، يعطيه طبيعة ذاتية، ويربطه بقضايا العادات الواقعية للاستدلال ؛ وللمقاربة السوسيولوجية ما يبررها. إنه من الصعب الحديث عن منطق علم كالفيزياء، دون أن نهتم ببنية

الجميع المألوفة لدى الممارسين قاعدين للعلم، أي بأشكال الحجاج المألوفة لدى الفيزيائيين. لكن العادة وحدها، لا تستطيع أن تفرض شرعيتها وسلطانها على شكل الحجاج، وإلا سيصبح المنطقي أنثروبولوجيا ؛ وللمقاربة التي ترى في المنطق تقنية، وفي مبادئه قواعد مهنية، جاذبيتها الخاصة. وإذا كانت مناهج الحساب التي نتعلمها في المدرسة تنفع كآليات للاستدلال، فمن الممكن إخضاع الحساب للفحص والنقد المنطقي.

يعود تولمين إلى قضية الجوهرية، السؤال عن علاقة مبادئ المنطق بالواقع، متصوراً أن منطقية العالم أو لا منطقية :

(نتحدد من خلال علاقتها بالناس ؛ لأن الذي يطابق المنطق هو صفة القائل أو المقول الحجاجي ؛ فالقول بضرورة مطابقة الاستدلال، في تنفيذه، للقواعد التي تضمن مبادئ المنطق، يقود إلى مفارقات ؛ إذ غالبا ما نصل إلى نتائج في لحظة، دون أن نمر بأي مرحلة من المراحل الأساسية لتنفيذ المحكوم بقواعد الاستدلال ؛ وقوانين الحجاج تطبق بنفس الطريقة، سواء وصلنا إلى النتائج بواسطة الحساب، أو بواسطة فكرة سريعة.) (تولمين 1958 : 9) .

إن المنطق، في هذا التصور، لا يهتم بالطريقة التي نستدل بها أو بالقضايا التقنية ؛ بل إنه نظام امتعادي تبريري، يهتم بالجميع التي تقدم، من أجل شرعية مقبولة النتائج، لكونها قابلة للتبرير. وهذا أمر يرفضه المنطقي الرياضي، الذي يؤكد أن الحجة مكونة من قضايا، ومما يربط بينها من علاقات صورية، وأن معرفة قوة الحجة تستدعي معرفة سلامة تكوينها.

2-1- المنطق العملي ونظرية القانون

يرفض تولين إقصاء الممارسة التطبيقية للمنطق، ويدعو إلى تسمية المفاهيم النظرية، ونسبها النماذج النفسية والموسولوجية والتقنية والرياضية، ونسبها ما أسماه بالمنطق العملي ؛ ويتخذ من نظرية القانون نموذجاً لهذا المنطق، لأنه يمكن أن نقارن الحجج بالمحاكمة ؛ والحجج بالحجج ؛ والإثباتات خارج السياق القانوني بالادعاءات المعروضة في المحكمة. وإذا كان من بين المهام الأساسية لنظرية القانون، وصف الإجراءات التي تُطلب بها عدالة أو تناقض أو تقرر، ووصف المقولات التي يخضع لها إنجاز كل هذه الأشياء ؛ فإن البحث سينصب على وصف ما يمكن تسميته بالمحاكمة العقلانية ؛ وعلى الإجراءات والمقولات التي يمكن استعمالها في تعييد كل صنف إثباتي أو الدفاع عنه.

(ميزة الموزاة بين المنطق وبين نظرية القانون، أنها تساهم في مركزة الوظيفة القلدية للعقل ؛ لأن قواعد المنطق تطبق على الناس وعلى حججهم كمعايير امتياز، يلجأ إليها الفرد حين يحتاج، وعلى ضوئها تقوم حججه ؛ وقد تقدم لدعمها عناصر تبريرية، تشبع المعايير المكتوبة ؛ في هذا التصور نجد كثير من المصطلحات القانونية امتدادها الطبيعي (تولين 1958 : 10).

إن من يتحدث، لدى تولمين، بكيفية إثباتية، يختلف عن من يتحدث بطيش، أو بدعابة أو بطريقة افتراضية أو يلعب دوراً، أو يبحث فقط عن ترك الطماع، لأنه يتظر أن يؤخذ مأخذ الجد. فالجدية تخضع لعدد من العناصر، كتوعية الشخص، والثقة التي يحظى بها عموماً، وقد نفتن بعض الناس لأنهم معروفون

بتبصرهم ودقة أحكامهم. ولا يعني هذا أننا نقبل بثقة عمياء كل إثباتاتهم ؛ بل نعتمد أن ما يتونه بجديّة، وتفكير ناضج، مؤسس بصورة جيدة، وقائم على حجج متينة، وجدير باهتمامنا اليقظ. وسواء كانت الإثباتات صادرة عن خير أوصاد يتنبأ بزول المطر، أو عامل يتهم مشغله بالإهمال، أو مؤرخ يدافع عن شخصية تاريخية، أو رجل أعمال أو ناقد فني ؛ فإننا نطلب في كل حالة بالأسباب التي تخضع لها قيمة الإثبات، من أسس ومعطيات ووقائع وأدلة واعتبارات وخصائص ؛ أي أننا نطالب بالحجج، ولن نقبل الإثبات إلا إذا كان الاستدلال الذي يدعمه، يحترم معايير الحكم.

3-1- الحجج التعليلية

قد تكون للحجج غايات متنوعة، وقد تتنوع بتنوع هذه الغايات، إلا أن تولمين وجه اهتمامه إلى الحجج التعليلية الموجهة إلى دعم الإثباتات، أي إلى البينات التي تقدمها، والقيمة التي تدعيها، والطرق التي تمكن من تصنيفها وتقويتها وانقادها ؛ لأن :

(التعليل هو الوظيفة الأساسية للحجج، وما عداها من استعمالات ووظائف، ثانوي ومشوش. يفرض أن شخصاً صاغ إثباتاً، ثم طوّل بدعيمه، فلماذا سيجعل لإنتاج حجة تعلل إثباته ؟ وما هي أشكال النقد والتقويم التي ستطبق، بكيفية ملائمة، في فحص الحجة المقدمة ؟. متفاجأ بتوسع كبير في الإثباتات التي يمكن أن تدعم، وفي الأسباب التي يمكن أن تقدم لخدمة إثبات. لهذا ستعدد الطرق التي تقود المعطيات إلى النتائج.) (تولين 1958 : 14).

على أي أساس، وبأي كيفية، تنوع طريقتنا في تقويم الحجج ؟
 أية سمات من إجراءات التقويم ستتغير، بالانتقال من مرحلة إلى
 مرحلة ؟ وأية سمات ستظل متماثلة مهما كانت مرحلة التفكير ؟
 سنلاحظ أن النتائج المرتقبة، والاثباتات المصوغة، تتغير تبعاً
 للقضية المطروحة ؛ قد نطالب في الحين بالاستمرار في الشرح،
 وعلينا إذن أن نتج معطيات ووقائع، أو أسباباً أخرى نراها واردة
 وكافية في تعليل الإثبات الأولي ؛ وسنلاحظ، أيضاً أن نوع الوقائع
 التي نحيل عليها، ونوع الاستدلالات التي نستخدمها يخضعان
 لنوع القضية المعالجة ؛ وأن مراحل الحجج التي تقدمها مختلفة،
 وتنوع مسارها تبعاً لمنطق التعليلات، والنتائج المستخرجة منه.
 ولما كان من الممكن، نظراً للمعطيات المذكورة، أن تكون
 الحجج التعليلية شديدة التنوع، فبأي مقياس نطبق عليها نفس
 الإجراء التقويمي بنفس المصطلحات، ونفس المعايير ؟ كيف
 للحجج التعليلية أن تأخذ نفس الشكل الوحيد، أو أن تلجأ إلى
 نفس السلسلة من المعايير في كل واحدة من الحالات المختلفة
 التي لاحظناها ؟ إلى أي حد يمكننا، أثناء التقويم النقدي للحجج
 المختلفة، أن نستند على نفس النوع من قوانين أو معايير الحجاج ؟
 هل تملك الحجج قيماً متشابهة أو متباينة ؟ وهل نستطيع أن نعثر
 على نمط واحد من القيم في حجج بهذا النوع ؟.

4-1- حقل الحجاج :

لأمام هذه التساؤلات العديدة، وأمام هذا التنوع الملحوظ،
 يرى تولمين أنه من المفيد إدخال مصطلح تقني أسماء حقل
 الحجاج، ويعرفه كالآتي :

(نعتبر الحججتين مستشعيتين إلى نفس الحقل حين تكون
 المعطيات والنتائج المكونة لكل واحدة منهما، من نفس النوع
 المنطقي ؛ ونعتبرهما متشعيتين إلى حقلين مختلفين، حين لا تكون
 الأسماء والنتائج من نفس النوع المنطقي) (تولمين 1958 : 17).

من هذا التحديد يقترح تولمين سلسلة جديدة من الأسئلة : ما
 المستقل في شكل وقيمة الحجج عن الحقل، وما التابع له ؟ ما
 الذي لا يتغير تبعاً للحقل، في صيغ ومعايير تقويم الحجج وفي
 طريقة وصف النتائج، وما الذي يتغير كلما انتقلنا من حقل إلى
 آخر ؟. بأي مقياس، مثلاً، نستطيع أن نقارن بين معايير الحجاج
 التي تطبق في قضية قانونية، وبين تلك التي تلائم الحكم على
 عمل في، أو برهان رياضي، أو ترتبط بمباراة رياضية ؟ علماً أن
 الهدف من المقارنة ليس هو دقة المعايير ؛ وإنما معرفة ما إذا كانت
 هناك معايير مشتركة للحكم على حجج تنتمي إلى حقول مختلفة.

يقابل تولمين بين المسطرة الذي تقفد للقضايا القضائية،
 وبين العملية العقلانية التي تعرض الحجج لدعم إثبات أولي،
 لوجود تنوع كبير في القضايا القانونية ؛ ويدعو إلى التساؤل أيضاً،
 عما إذا كانت تشكيلات المسطرة القضائية أو معايير الحجاج
 القانوني متماثلة، باستقلال عن طبيعة القضية، أم أنها تتغير تبعاً
 لشكل ونوع القضية المطروحة ؟.

لنتطرق إلى الأمر من خلال المراحل العامة التي نحكم أنواعاً
 عديدة من المحاكمات :

- (م 1) يُعرض المتهم أو الاتهام صراحة ؛
- (م 2) تُقدم الأدلة أو الشهادات لدعم المتهم أو الاتهام ؛
- (م 3) يصدر قرار المحكمة.

تسمح هذه الخطاطة باعتبارها بنية ثابتة، مختلفة في التفاصيل - بتحديد معايير مشتركة لتقويم أو تفسير قضايا قانونية شديدة الاختلاف.

(هذا التمييز العام ينطبق على الممارسة العقلانية ككل ؛ حيث نلاحظ تشابهات أساسية في البنية وفي الإجراءات بين الحجج التعليلية عامة + مهما اختلفت حقول الحجج، وطبيعة ووزن عناصر الدليل) (تولون 1956 : 20).

5-1. العبارات الجيبية :

لكي يعطي تولمين لنظام الحجج التعليلية، عبر مراحل التمايزة، ما يحتاجه من وصف وتدقيق، لجأ إلى وضعه في علاقة مع محدّد جديد، تمثله العبارات الجيبية (ممكن ، ضروري، إلخ ...). نقبل، في المرحلة الأولى، أن للمشكل المطروح عددا من الاقتراحات والحلول الممكنة وأن عبارة « الإمكانية »، وما يحاقلها من صيغ، ثلاث تماثلا هذه المرحلة ؛ لأن وصف اقتراح معطى بالممكن، يعني إعطائه الحق في أن يخصص. ثم نشرع في النظر في الاقتراحات، والتساؤل عن العلاقة التي تربطها بما نملكه من معلومات ؛ فتتج وضعيات جديدة، ثلاثها عبارات جيبية أخرى ؛ ونقبل، من بين كل إمكانيات الانطلاقة، أحد الحلول الخاصة، بكونه الحل (الأحسن)، أو (الضروري)، إلخ. قد لا تمكننا الاعتبارات الواردة، من إيجاد النتيجة (الأحسن) ؛ ولكننا نستطيع، على الأقل، إقصاء بعض الاقتراحات المقبولة في البداية كإمكانية ؛ وهذه وضعية توصف بعبارات جيبية تعبر عن الاستحالة. وقد نجد أنفسنا أمام سلسلة من الاقتراحات التي يستحيل إقصاؤها، نجا لدقتها أو شرعيتها

النسبية ؛ أو لأن الإضاءة التي لنحنا بعض الحلول المتبقية، تجعلها (أجدر) من الأخريات. وانطلاقا مما نعرفه، نستطيع أن نتجه بيقظة نسبية، نحو نتيجة خاصة، على أنها (الأكثر احتمالا) ؛ وفي غياب يقين كلي، يتوجب أن نرتب نتائجنا بصورة لدرجبة. ونحن نصف كل الوضعيات المختلفة التي تقدم في عرض حجة تعليلية منعثر، بقينا، على تنوع كبير في الحقول.

يطبق تولمين نموذج على عدد من العبارات الجيبية، ويعرضها على عدد من الأمثلة المتنوعة، والمختلفة الحقول، فيلاحظ، مثلا، في دراسته للعبارة (عدم الاستطاعة)، في حقول مختلفة، أن هناك خطاطة عامة، يمكن أن تصاغ كالآتي :

[(ق) معطاة كما هي. عليك أن تقضي كل ما تتضمنه (ع)، وتنصرف بكيفية معاكسة لـ (ن)، وسيستدعي تصرفك (س)]
الصورة ثابتة في كل الأمثلة ؛ ولا تتغير إلا العناصر الواجب استبدالها في [(ق)، (ع)، (ن)، (س)] علما أن :

(ق) هي السلوك الموصوف في الإثبات.

(ع) هي العلة التي تبني عليها في كل حالة.

(ن) هي المخالفة الضمنية.

(س) هي العقوبات المتوقعة.

5-1. النموذج الحجاجي :

يقف تولمين - بعد استخدام العبارة الجيبية في التمييز بين البنية والمتغيرات - عند معنى العبارة الجيبية نفسها، فيحدده من جانبين ؛ فقرة العبارة، ومعايير استعمالها. فقرة العبارة هي النتائج

العملية لاستعمالها، إذ تمثل قوة العبارة الجبهيية (عدم الاستطاعة) الإيعاز العام، الذي يتضمن أن هذا الشيء أو ذلك، يجب أن يقص بكيفية معينة، ونظرا لبعض الأسباب. أما المعايير هي العلة والأسباب التي تعتمد عليها، في سياق معين، لعلامة جهة خاصة. ونجمع تحت مصطلح معايير عدة أصناف من العناصر التي يجب إنتاجها، في الوقت الذي نعرض حينها أو نتقدمها في حقول مختلفة؛ أي سمات من الإجراء الجبهي؛ أي المفاهيم المستعملة؛ ستكون تابعة للحقل أو مستقلة عنه؟

يستجيب تولمين أن قوة العبارات متشابهة مهما كان الحقل المستعمل؛ وأن معايير وأنواع التبريرات الضرورية للدفاع على نتيجة، تغير من حقل إلى آخر؛ ويتساءل عن إمكانية اختزال الاختلافات بين المعايير: هل تغير الأشياء التي جعلت، عمليا، إحدى النتائج ممكنة أو محتملة أو أكيدة؛ أو جعلت الحجة ضعيفة أو قوية أو ملزمة؛ تبعا لحقل الحجاج؟ يلاحظ أن التماثل بين المعايير منعدم، وأنه ليس ضروريا في تقوم أو انقراض الحجج. الأمر الذي يرفضه المنطقة المحترقون، معتقدين أنه من الممكن عرض حجج تنتمي إلى حقول مختلفة، تحت صورة مشتركة؛ ومؤكدين أن نقد الحجج والنتائج، لا يتم إلا باللجوء إلى مجموعة كونية، من المعايير المطبقة على كل حقول الحجاج.

(إنهم يقولون، في المجال العملي، استعمال مجموعة من المعايير الخاصة، ويحتفظون مع ذلك بالطموح في اكتشاف، وصياغة معايير كونية؛ فينتظرون بذلك إلى الاختلافات، لا باعتبارها ظاهرة ضرورية لا يمكن اختزالها وإنما باعتبارها تحديا، يحتاج إلى معايير للحجة أكثر كونية من تلك التي نستعملها في النقد العملي للحجج.) (تولمين 1958: 74).

إن الطموح في منهج كولبي يبدو معقولا، لدى تولمين؛ بل هو أكثر من طموح؛ إذ بأي مقياس يكون المنطق العام ممكنا؟ هل نعرض ونتقدم الحجج بكيفية، تكون فيها صورتها ومعايير نقدها مستقلة عن الحقل؟

لقد أوضح هذا النموذج أهمية التوازي بين إجراءات التقويم العقلاني، وبين الإجراءات القانونية؛ أو ما أسماه تولمين بالتماثل مع نظرية القانون؛ حيث تقبل بعض الإجراءات الأساسية التي تمارسها في قضايا قضائية، أو للتأكد من صلاية حجة، أو للتأسيس الجيد لنتيجة. يتجلى التماثل في استعمال بعض المخصصات الجبهيية، حيث يبدو أن الإجراءات الملاحظة في سلوك الأفعال القضائية، تشترك في بعض الخصائص، وتختلف في بعض الأوجه؛ وأن التبريرات المستعملة لدعم النتائج، لا تختلف في أصنافها فقط، وإنما تتغير أيضا في العلاقات التي تقيمها مع النتائج، من حقل لآخر. وإذا كانت التميزات المنجزة إلى حد الآن عامة جدا، فإن الفحص الدقيق يمكن أن يبرز عددا آخر من التميزات، التي تسمح بتحسين فهمنا للعلاقات الموجودة بين حجاج ينتمي إلى حقول مختلفة.

هكذا نصل مع تولمين إلى نتيجة الأساسية، إذ نخفض إلى أن:

(التماثل بين التقويم العقلاني، وبين ممارسة القانون يستلزم نموذجا متافصلا للتفكير في شكل المنطق الحجاجي، حيث لا تأخذ الاستدلالات صورة خاصة فقط؛ بل تعرض وتقدم تبعا لسلسلة من المراحل الموافقة لبعض القواعد الأساسية للإجراء) (تولمين 1958: 25).

٦-٢- تركيب :

نعيد تركيب أهم النتائج التي توصل إليها تولمين، لتتلمس الكفاية التحليلية لنموذجيه :

* المنطق نظام استعادي تبريري، يهتم بالحجج التي تضمني الشرعية على النتائج وتبرر مقبوليتها، ويتسم بكونه سلوكاً عملياً مماثلاً لنظرية القانون، هذا التماثل يركز الوظيفة النقدية للعقل، ويتخذ من التعليل الوظيفة الأساسية للحجاج، ومن مفاهيمه الأساسية حقل الحجج الذي يتجاوز التنوع بين الحجج، ويصنفها في حقول تنقسم بنفس الخصائص.

* المنطق العملي كالمحاكمات العقلانية، يتكون من مراحل تتفق في البنية وتختلف في التفاصيل، والتشابه في الخطاطة يجعل الحجج التعليلية متشابهة في البنية والإجراء، مهما اختلفت حقول الحجج وطبيعتها ووزنها.

* قوة عبارات الجبهية متماثلة مهما كان الحقل المستعمل، والمعايير والتبريرات تغير بتغير الحقول.

يقدم إليها تولمين إذن نموذجاً حجاجياً، يجعل من التعليل الوظيفة الأساسية للحجج، ويقوم كفايتها اعتماداً على المنطق الجيهي. غير أن هذا النموذج الذي يتموضع بين المنطق الصوري الصارم، وبين الممارسة النظرية القانونية العملية، ظل أسير المنهج الثنائي ولم يتوخى غاية تحليلية. أي أن انشغال تولمين كان يتمثل في بناء نموذج للمنطق العملي؛ دون أن يهدف إلى تمحيص كفاياته الوصفية والتفسيرية. ومع ذلك تظل عملية إقصاء أو قبول الحجج، التي تنتم في الخطاطة المرحلية، بواسطة

العبارات الجبهية، وترجيحها نحو التعليل ذات أهمية إجرائية تحليلية كبرى، تسمح للمحلل باختزال الأدوات والطرق الاستدلالية في وجهة محددة، ووصف تماسكها وتفاعلاتها.

2- نموذج كريز Jean - Blaise - GRIZE

يحاول كريز في كتابه (من المنطق إلى الحجاج : 1982) تحديد مفهوم الحجاج، انطلاقاً مما أسماه ظاهرة الكمال تحليل السوفسطائيين والبلاتينيين؛ واتجاه المنطق في كليته إلى البرهنة، ويرجع السبب - في منظوره - إلى أفلاطون، وإلى كل الذين رأوا في الحقيقة القيمة المطلقة، واتهموا السوفسطائيين والبلاتينيين بكونهم أساتذة للوهي، ليسون الحقيقة بالتحليلات والشيئات والأوثان.

(لقد أصبح من الصعب تبني هذا الموقف، بعد أن جرى الإنسان على تحدي بعض المسلمات، وتعلم كيف يشك في إمكانية إدراك الحقيقة عن طريق العقل؛ خاصة إذا كنا أمام خطاب، أمام خطاب وجمهور. أمام فعل للحجاج) (كريز 1982 : 27).

2-1- الحجاج فعل خطابي :

لكي يكون الحجاج فعلاً خطابياً، يجب - حسب كريز - أن نتخلى، في معالجته، عن المنطق الرياضي، ونبنى منطقاً يسلم بحضور ذوات نشطة وفعالة في إنتاج الخطاب؛ ويستند في تصورهما على المعطيات التالية : (كريز 1982 : 28)

* كل ذات تتوقع داخل وضعية خاصة، وفي ثقافة محددة، يتداخل فيها الصريح بالضمني.

* لا يقدم الخطيب لسامعيه إلا سلسلة من التمثيلات التي يمكن أن تكون ذات أهمية بالغة ؛ كتلك التمثيلات المخططة التي يقدمها المعلم أحيانا إلى تلاميذه.

* إن كون الخطيب مستمرا في حضوره في بناءه، يعطي لهذا البناء سمة الانفتاح، التي تناقض بالضرورة سمة انغلاق النماذج. قد يبدو الحجاج أيضا تنظيميا حيا، تحكمه التوازنات المحلية والمتابعة، بين ثملات كل الأنواع المبنية سلفا، وبين التكييفات الخاصة للعمليات أو الظروف. بهذه السمات الثلاث يكون الحجاج فعلا خطابيا، تستوجب دراسته منطقا أوسع من المنطق الرياضي.

2-2- المنطق الطبيعي :

إذا كان فعل الحجاج، أيضا، نشاطا يبني خطاطة من خطاطات ممكنة تهدف إلى التدخل في معرفة أو حكم السامع، فعلى هذا البناء، حسب كريتز، أن يشيع بعض الشروط العامة، التي يمكن أن يستوعبها المنطق، وأبرزها شرطا التلقي والمقبولية. فإذا كان الخطيب لا يفعل شيئا سوى بناء خطاطة أمام السامع ؛ فعلى هذا الأخير أن يعيد بناءها، أن يدركها، مادام يعرف اللغة المستعملة في الخطاب، ومادام دور عناصر الخطاب، يتجاوز الإخبار إلى تمكين المتلقي من إعادة بناء القضية المتجادل حولها ؛ ومادام السامع متكسبا بالقوة، بإمكانه أن يرفض ما يسمع، أن ينتج في كل لحظة خطابا مضادا، لإقتشال الخطاب الذي يتلقاه.

(إذا كان الشرطان مشيعين في النماذج، بواسطة التنظيمات البانية للنوع ؛ حيث نعرف، سلفا، قواعد البناء، وكل ما هو ضروري، وكاف ؛ ونسلم بالمعطيات الأولية صراحة ؛ فهل توجد الصيغ خارج النماذج، حيث الضمني حاضر دائما، وحيث يمكن للخطيب أن يتحدث عما يريد ؛ أو أن يدخل في طريقته عناصر جديدة ؛ أو أن ينتقل من موضوع للتفكير إلى آخر ؛ أو أن يشيع قواعد مطروحة سلفا ؛ أو ينطلق من الوقائع لجعلها مقبولة لدى المتلقي ؟) (كريتز 1982 : 29).

أمام هذا التنوع في الإمكانيات المتاحة للخطيب والمتلقي الخطاب، يقترح كريتز أن نبحث عن منطق للخطاب في مستوى آخر، مستوى العمليات العامة الضرورية في بناء الصيغ ؛ أي أن نبحث عن نظرية عامة للعمليات المنطقية. خطابية، المولدة للصيغ ؛ ولن تكون هذه النظرية سوى المنطق الطبيعي، الذي يتميز بكونه :

(كريتز 1982 : 30)

* منطقا للمحتويات، إذ يتعذر استخدام لغة طبيعية دون استحضار موضوعات ذات معنى.

* منطقا للذوات، لأن كل قول يتضمن وجود مرسل ومرسل إليه.

* منطقا للاستدلال، وليس مجرد حساب بسيط.

وبعود كريتز لتفصيل هذه الخصائص تميزها عن المنطق الرياضي، في النقط التالية :

* إن الحديث عن منطق للمحتويات، لا يعني التوقف عند القيمة الوحيدة لحقيقة القضايا، والتساؤل حول ما تعبر عنه ذلك أن القضية ليست جديدة، بل هي في غناها عملية أقسام وعلاقات، والمحتويات أشكال، وليست هي الأشياء نفسها، فالمجموعة، مثلا، تجمع الأشياء وفق معيار محدد، ولا شيء يسمح بتمييز العناصر بعضها من بعض. وهذا لا يشجع المنطق الطبيعي، الذي لا يقف عند معالجة العنصر التوليدي للمجموعة، بل يتعداه إلى ذلك الشيء الفردي الذي يعده خطاب معين.

(يجب على المنطق أن يشمل عددا من العمليات : منها ما يعمل على ترسيخ الخطاب في البناء الثقافي القبلي للمتخاطبين، ومنها ما يقوم بالإعداد التدريجي لموضوعات التفكير : وفي كل مرحلة من مراحل البناء تحدد هذه الموضوعات ببعض المحمولات، فتأخذ بعض الخصائص، أو تتعالق فيما بينها) (كريتز 1982 : 31).

* إذا كان المنطق الرياضي لا يميز بين محتوى الحكم، وبين إثبات هذا الحكم، لجهله بقائل الإثبات، فإن الأمر يحدث بكيفية مخالفة في المنطق الطبيعي، حيث القائل حاضر، وقوله القول محدد، والخطاب يحمل بالفعل علاماته. يجب إذن أن توجد العمليات التي تمكن الخطيب من وضع محتويات أو عديدات الحكم.

يتميز المنطق الطبيعي عن المنطق الرياضي، حسب كريتز، في ثلاث نقاط : (كريتز 1982 : 32)

* هناك ترابطات لا توجد في مستوى المنطوقات، بل سابقة عليها. والفكر قادر على الانتقال من موضوع إلى آخر، ومن تحديد إلى آخر، كما هو الحال في التفسير.

* للمنطوقات أوضاع حد مختلفة، فقد تكون نتائج، أو إثباتات أو وقائع، أو فرضيات أو أطروحات أو أسئلة أو أوامر وليست أية واحدة مسلحة. وقد يسمح الرابط الذي يجمع القول بالقائل، بوضع القيم إلى جانب الوقائع.

* يعرف المنطق الطبيعي أشكالا للتفكير غير تلك التي تنقل من المقدمات إلى النتائج، كان يستعمل المماثلة، أو المثل أو التناقض.

2-3. الغاية والوقائع والقيم :

يرفض كريتز التفكير في الحجاج، انطلاقا من التمييز بين البرهنة وبين الحجاج الذي يستند على طبيعة المقدمات المنطوق منها، لأنه خطأ ثم تجاوزه، منذ ثبت أن مسلماتها ليست أكثر يقينية من آرائها، ولأنه يشكل خطورة، تمثل في كونها كن نعالج الحجاج إلا كبرهنة سيرة التكوين، أو أقل صرامة. ويحاول إقامة تمييز آخر، يثير الحجاج نوعا خطايا فظنظهر خاص، ينبغي أن ينصب البحث على ما يميزه من غيره من الخطابات، وخاصة، الخطاب البرهاني. لذا يرى أنه من الملائم البحث عن بعض الجوانب التي تقاطع فيها أثر من نوع خطابي، ولا تقاطع فيها كل الخطابات : ويتعلق الأمر بالغاية وحضور الوقائع والقيم (كريتز 1982 : 133).

بالرغم من أن الغاية مفهوم محير، عمل العلم على إقصائه، فإن الضرورة تدعو إلى أن يكون من بين مكونات تعريف مستقبل للحجاج. ذلك أننا لا نحتاج أبدا، إلا للعدل، بكيفية ما، فكر أو حكم الذات أو الآخر. والآخر كائن نظري، وليس حثيا للأفراد الطبيعيين، لذا سيعد الخطيب خطابه تبعاً لغايته، وغاية

المتلقي التي ستبنى. ولا يهمه إن كان يوجه خطابه لمتلق قضائي أو أن يكون بعض المستمعين فيزيائيين أو نقادا للفن ؛ وبعبارة أخرى ينبغي التمييز بين متلق نظري متجانس، يستنبط من الخطاب، وبين متلق طبيعي غير متجانس، يرجع إلى الملاحظة السيكلولوجية و السوسولوجية. أما المستويان الآخران، الوقائع والقيم، فليسا مهمين في حد ذاتهما؛ بل المهم هو ما يمكن أن يقام بينهما من علاقات، تحدد من خلال العلاقات الخطابية.

2-4. منطق الحجاج والمفاهيم البلاغية :

ينبغي كبريز منطق الحجاج، ليس باعتباره منطقا خاصا مخالفا لمنطق البرهنة ؛ ولكن بكونه إحصاء للآليات المخالصة للحجاج، ومعرفة بالكيفية التي خرس بها المتلقون والوقائع والقيم، والمفاهيم الأخرى الواجب إدماجها. على منطق الخطاب، كمنطق طبيعي، أن يتخذ موقفا صريحا من المفاهيم البلاغية التقليدية ؛ أن يقصدها أو يدمجها في بنائه (كبريز 1982 : 137).

يادر كبريز إلى تحديد الموقع الذي ينظر منه إلى هذه المفاهيم، بالتأكيد على أنه لا يرى في الحجاج مناسبة للتأمل الفلسفي، كما فعل بربان ؛ بل هو اكتشاف لبعض العمليات ذات الطبيعة المنطقية، ودراسة لبعض أنواع ترابطات الأفكار. من هذا لن يشكل الإطار النظري الذي يقدمه غاية في حد ذاته، بل هو أداة تراجع وتخضع للتجربة باستمرار. وما التجربة لديه سوى مجموعة من الملاحظات، النسقية للثقافات، لعدد من الخطابات المسماة حجاجية.

في هذا الأثر، يعود كبريز إلى فحص خمس مقولات بلاغية أساسية (كبريز 1982 - 136 - 140) :

أ. الوقائع والحقائق : اعتبر التمييز بين الوقائع والحقائق، على درجة كبيرة من العمومية، مادام يكفي بجعل الحقائق أنسجة للوقائع ؛ ورأى أن التمييز، في سياق معطى، بين الواقعة وبين الحقيقة يفرض القدرة على تقطيع الوحدات ؛ فتكون العلاقات حقائق، والعناصر وقائع. لكن هذا التقطيع سيظل لسيا، مادام لا يبحث عن الوقائع والحقائق في واقع المتلقين، بل إنها تنشأ من الخطاب نفسه ؛ لذا يحتفظ بمقولة الوقائع ويقصى مقولة الحقائق.

ب. الافتراضات : اعتبرها ذات أصول خطابية، وإن كانت تبدو أحكاما سابقة على الخطاب ؛ لأنها ترتبط بالمتلقين، بكونها أحد الأشكال التي يتدخلها المتلقون في الخطاب. وهي، وإن كانت لا تقابل بالوقائع، فلا شيء يمنع من تحميل الافتراضات ملموسة تقوم على واقعة محدودة، أو افتراضات أكثر تجريدا وعمومية، توجه اتجاهها عمليا أو أخلاقيا. فالمشعر الذي يؤكد على الجودة الأمنية التي يوفرها طراز سيارة، يقدم مزاياها كوقائع، ويفترض أنه يوجد بين المتلقين لخطابه، من يعتقد أن ما يقوله صادق. هكذا ترتبط المزايا الصادقة مع مقولة الأمن، أي مع رغبة مفترضة لدى المتلقي.

ج. القيم : يعتبر كبريز مصطلح القيمة من المصطلحات التقنية والبلاغية الأكثر صعوبة في التحديد، أو التحول الإجرائي ؛ لأنها لا تستطيع جرد قائمة مقبولة من بعض القيم ؛ ولأن القيم التقليدية كالجميل والصادق والخير، تطرح مشكلا صعبا، لذا يفترض أن تنطلق الدراسة من فحص متأن ونسقي للعلاقة بين اللغة، وبين بعض مستويات اللغة الواصفة.

د. تدرج القيم : أن أفضل، يعني أنني أقتضي فيما دون أن أكون مرغما على إظهار هذه القيم، من هذا المثال، يعتبر كريب مقولة التدرج ذات امتياز مضاعف، يعطي للقيم مكانها، ويمكن، إجراؤها من اختيارها داخل الخطاب نفسه. هكذا تسمح مثلا، دراسة حثيات الحكم بملاحظة الكيفية الفعلية التي رتب بها الشهادات والوقائع دون أن يكون من الضروري، للوهلة الأولى، أن نتساءل حول القيم الموطقة.

هـ. المواضيع العامة : بالإمكان النظر إلى هذه المقولة بطرق مختلفة، ولكن الطريقة الأكثر خصوصية، لدى كريب هي نظرة المناطقة الكلاسيكيين. لأن ما يهم ليس هو جرد قائمة من العمليات أو الوصفات، التي يمكن أن يلجأ إليها الخطيب في غياب الحجج، وإنما هو استخراج مختلف الآليات المنطقية التي تعقدها هذه المواضيع. على منطوق الحجاج إذن أن يستعيد دراسة المواضيع في سياق المنطق والمعارف المعاصرة.

2-5. نحو إطار نظري :

يؤكد كريب أنه لا يهدف من خلال تأملاته القليلة السابقة، إلى بناء نظرية على الحجاج، لأنها لا تسمح بذلك. وإنما يهدف إلى وضع إطار للبحث، يكون في علاقة جدلية مع التجربة. هكذا يتطرق من تحديد مستوى للحجاج اعتمادا على محورين اثنين : (كريب 1982 : 141)،

* محور ينطلق من المتلقي إلى غائية الخطيب،

* محور يذهب من الافتراضات إلى الوقائع، علما أن المفاهيم الأربعة الموطقة مترابطة لا انفصال بينها.

هذا يعني أن المقولات الأربع دائمة الحضور في كل حجاج، على أن توضح كلمة إحداها أو بعضها. ويعني أيضا أنه لا تقبل للامتياز، توجد على المحاور وبالأخص نقطة التقاطع بين المحاور في الصورة الهندسية، فيصور محورا للخطاب، يوازي مستوى الحجاج، ويوضع خارجه، ثم يسقط المستوى على هذا المحور، ليستنتج أن عملية الخطاب ليست إلا ظاهرية، وأنها لا تنبع عن الحجاج نفسه، وإنما من طبيعة السنت اللساني. لذا يمكن أن نتطر، قبلها، حثوا أو إسهائات أو نكوصات إلى الوراء، وهذا ينال من البرهنة، غير أنه لكي تتم النموذج المؤقت، علينا أن نهتم بما أسماه باللعب الضروري، بين اللغة وبين اللعبة الروائية، فندخل محورا ثانيا، يمكن أن يكون موازيا للأول، وعليه أيضا يسقط بعض نقاط مستوى الحجاج.

بهذا يرسم كريب خطاطة، يمكن أن نقود - في نظره - إلى ثلاث صيغ للقراءة، على الأقل (كريب 1982 : 142) :

* قراءة تنطلق من مستوى الحجاج إلى سلسلة الخطاب، فتتموضع المقولات البلاغية نفسها، وتنفقها، وتستخرج تفصيلاتها بكيفية تدرجية.

* قراءة تسلك مساراً معاكساً، تحاول تفكيك السلسلة الخطابية إلى مقاطع حجاجية وتبنيها منطقيا، وتدارن نتائجها مع المقولات البلاغية، لتجعلها إخبارية بكيفية تدرجية.

* قراءة ترتبط بدراسة تماسك الحجاج في مستويات لغوية مختلفة، فتسلم بأن كل سلسلة قابلة لأن تفكك إلى وحدات، وكل وحدة تعني علاقة، ثم تبرز العلاقات وترابطاتها المزدوجة، التحريكية والدلالية، حتى تستطع تفسير بعض الآليات الحجاجية.

2-6. المنطق والحجاج

بعد تتبع الأبعاد البلاغية للحجاج، كمنطق طبيعي، يعود كريتز إلى تساؤل الحجاج من هم صوريه، من زاوية نظر منطقية، فيحاول تقليص المسافة بينه وبين البرهنة. إذ يرى أنه بالرغم من أن المنهجين مختلفان، فيحيل الأول إلى الرأي، ويحيل الثاني إلى مجال الضرورة؛ فإن هذا لا يمنعهما من أن يتقدما تحت مظهر متشابه إلى حد بعيد، إلى درجة اختراعهما معا في متواليات من القضايا؛ ويقوي هذا التصور، لديه، معطيان آشان: (كريتز 1982: 184-185)

أ- إن عالم الضرورة البرهانية ليس معطى من عدم؛ بل إنه نتيجة لإجراء طويل شاق، فتاريخ العلم بين أن البرهنة إبداع يوناني؛ وتاريخ تكون الذكاء، يظهر أنها نتيجة لسلسلة من التجريدات التي تسمح بتركيبة خالصة، تستلعي إقصاء الوضعية الملموسة، والذات المفكرة، والتلقين.

ب- إن للبرهنة معنيين مختلفين؛ فهناك البرهنة بالمعنى المنطقي، وهي متوالية من عبارات جيدة التكوين، توجد بينها علاقات متنوعة، وصريحة بكيفية نهائية؛ وهناك البرهنة كما تقدم نفسها في درس علمي؛ وهي في هذه الحالة فعل كلامي، يتجه المعلم ويتوجه إلى التلاميذ، وإذا كانت تختلف عن خطاب آخر، فإن المتكلم والسامع متفقان بكيفية أولية وصريحة حول عدد من الاقتضاعات، ومستعدان لعلاقات متنوعة. بهذا المعنى وهذا المعنى فقط، يمكن أن تعتبر البرهنة نوعا حجاجيا.

2-7. تركيب

نعيد صياغة نموذج كريتز في النقاط التالية:

* الخطاب بناء ذاتي مفتوح يشبع من بين الشروط المنطقية العامة، شرطي التلقي والمقبولية، والحجاج فعل خطابي، تحتاج دراسته إلى منطق يسلم بحضور ذوات نشيطة وفعالة في إنتاج الخطاب، ويشكل نظرية عامة للمعاملات المنطقية الخطابية، المولدة للصيغ. إنه منطق للمحتويات ولللغات والاستدلال. يشمل المنطق عمليات ترسيخ الخطاب في البناء الثقافي القبلي للمتخاطبين؛ أو تقوم بالإعداد التدريجي لموضوعات الفكر.

* الحجاج نوع خطابي ذو مظهر خاص يتميز عن غيره من الخطابات، وخاصة الخطاب البرهاني. وتمثل الغائية مكونا ضروريا من بين مكونات تعريف مستقبلي للحجاج.

* على منطق الحجاج كمنطق طبيعي، أن يتعامل مع المفاهيم البلاغية التقليدية بإدماجها أو إقصائها، ويتحدد مستوى الحجاج في محورين: من المنطقي إلى غاية الخطيب، ومن الافتراضات إلى الوقائع.

* يمكن للقراءة أن تنطلق من مستوى الحجاج إلى سلسلة الخطاب، أو تفكك السلسلة الخطابية إلى مقاطع حجاجية، تشبه منطقيا؛ أو تدرس تماسك الحجاج في مستويات لغوية مختلفة.

يركز كريتز إذن على السمة الذاتية للخطاب، ويعتبر الحجاج نشاطا خطابيا غائيا، لا يفرسه إلا منطق مخالف للمنطق الرياضي. من هنا يدعو إلى منطق طبيعي يركز على الأبعاد الذاتية، ويتعامل

مع المقولات البلاغية ؛ فيكون بذلك منطقاً يتموضع بين المنطق الصوري وبين البلاغة. وإن كان هذا النموذج يقدم إمكانيات قرائية متنوعة، تجعل من الخطاب ومستوياته منطلقاً الأول ؛ فإنها تقلل مشاريع تنقذ إلى الإجرائية ؛ خاصة حين يتعلق الأمر بمفهوم الغائية والمفاهيم البلاغية. ويبقى أن اهتمام كريبز، كتابيه، ينحصر في بناء منطق للخطاب، أكثر من إيجاد نموذج إجرائي لوصف وتفسير الظاهرة الحجاجية.

3- نموذج ج. فينو Georges VIGNAUX

يحاول ج. فينو في كتابه (الحجاج، محاولة في منطق الخطاب 1967) إقامة تصور للخطاب الحجاجي، وبناء استراتيجية منهجية، متطابقة من تقده لتصور « بيرلمان » وأسس البلاغية والمنطقية التقليدية، ومنها أهم المفاهيم التي نعرفنا عليها في نموذج كريبز.

3-1- الحجاج / البرهنة :

* ينطلق فينو من تصور بيرلمان الذي يقابل بين الحجاج والبرهنة :

(حين يتعلق الأمر بالبرهنة على قضية، تكفي الإشارة إلى العبارة الأخيرة لمثالية استيعابية، يقدم عناصرها الأولى متشقة النظام الأكسيومي الذي تنجز داخله البرهنة. أما حين يتعلق الأمر بالحجاج وأثر الخطاب في درجة انخراط متعلق في بعض الأطروحات، فلا يمكن بثباتها إحصاء الشروط المادية والاجتماعية ؛ وإلا أصبح الحجاج بدون موضوع، وبدون أثر) (بيرلمان 1958 : 18).

بالإضافة فينو في البداية أن تحديد بيرلمان للحجاج يقوم على تقابل أساس بين الصرامة والعقلانية الخالصة للغة الصناعية، وبين صعوبة الإحاطة بالنساق أكسيومية، توجه دراسة الحجاج نحو شروطه المحددة، من مستمعين وأمكنة وظروف. وبالتالي، الحجاج في المناظرات الاجتماعية والمؤسسية، يحتم على الخطيب أن يشتغل على معنى المضامين. وبهذا تكون نظرية الحجاج، لدى بيرلمان، أقرب إلى علم النفس منها إلى المنطق، فلا نعزو نجاح حجاج إلى قدرة برهانية، وإنما إلى أسباب وعناصر الانساق الخطابية، السامع، القيم، أشكال الأحكام وأصناف المقدمات ...

وبعد أن يبحث فينو في الأسس الأرسطية لهذا التقابل القائم على منهج، يمكن من الاستدلال الاستيعابي، انطلاقاً من مقدمات مقبولة ؛ ويقوم على مفاهيم الأولية والصدق ؛ ويقيم الجدل على مبدأ البدهة الذهنية للصريحة والباهرة ؛ ويقيده بمبدأ عدم التناقض ؛ يعتبر فينو بعد كريبز، أن في مواجهة الحجاج بالبرهنة مخاطرة وخطأ كبيراً. أما الخطأ، فقد اتضح على الخصوص بعد أن نجح بعض الرياضيين على تحدي مسلمة، وأخذنا نعرف أن مسلمتنا ليست أكثر صدقاً من آرائنا ؛ وإذا كان المناطقة والرياضيون قد اختزلوا المقدمات الضرورية إلى عدد ضئيل من القضايا الرمزية المتعالية، المستعصية على الفهم، فإن هذا لا يقدم مبرراً كافياً، يجعلنا نعتقد في حقيقة الرياضيات. ولهذا فنأسس التمييز بين البرهنة والحجاج على طبيعة المقدمات إن بقودنا إلا إلى خلط كبير. وأما الخطر، فيتمثل في اعتبار الحجاج برهنة سببة الشكوك، لأسباب تقنية أو لارتباطها بالممارسة الاجتماعية التي تستحيل معها كل صرامة علمية، ولكن ليست البرهنة نفسها، في

بعض جوانبها سوى شكل من أشكال الحجاج ؟ وإذا كان التمييز الأرسطي قائما على المقدمات، ألا يعرف الحجاج والبرهنة معا، مراحل متشابهة من الاستدلال ؟ وما الذي يبرر تمييز بيرلمان القائم على التقابل بين العمليات الحجاجية، وبين المسار الصوري والاستبطاني للحجاج ؟. إن النصوص البرهانية والعلمية، في نظر فينو، لا تخلو نهائيا من الحجاج، ولا من البلاغة.

(صحيح أن الخطاب العلمي يملك بالفعل اشتغالا خاصا قابلا للتجديد. إذ يتطور تبعا لخطاطة امتثالية، تنطلق من فرضيات أو مسلمات، وتتبع عددا من الخطوات المحددة، التي تستلج اختيار تماثليتها ودقتها، تبعا للخطة العلمية التي يهبطها. لكن ما الذي يحدث حين يكون الخطاب العلمي نفسه مكونا من سلاسل من قضايا ذات معنى ؟ هل يمكن أن نتحدث عن ترابطات صورية حين تعلق الأمر بخطاب حول الأشياء ؟ يمكن أن تطور خطابا رياضيا باللغة الطبيعية، باستعمال عوامل منطقية، لكن من المغالطة أن تدعي أنها نفس العوامل التي يستعملها المنطق الصوري) (فينو 1976 : 8).

3-2. الحجاج والتلقي :

يتناول فينو أيضا مفهوم الحضور، الذي يستهدفه الحجاج، وتعمل منه البلاغة، الهدف الأساسي، والمحدد الحاسم في بناء الخطاب الحجاجي ؛ متطلفا في تحديده من التعريف الأرسطي الذي يلجأ إلى المحددات السوسولوجية الخارجية (التركيب السوسولوجي)، ومن تصور بيرلمان الذي يعتبر السامع بناء منظما قليجا إلى تعميم التلقي في الجماهير، ويعتمد على التقنيات

الإشراطية التي تخرج من الجدل والدعاية، وتبر غير الخطاب كفعل للخطيب، لتنتهي إلى الإقناع إن كان الخطاب جيدا، وإن عرف كيف يتكيف في كل مرحلة مع سامعيه. لكن كيف نقيس تأثير الخطيب على السامعين، وأثر السامع على الخطيب ؟ كيف نحدد كفاءة خطاب ؟ ما درجة فعاليته، ومدى ارتساعه بالأطروحات المقبولة ؟ كيف نضع سلميا للإقناعات تبعا لأنواع الخطاب ؟ كيف نقيس حدة انخراط الجمهور أو نتركها على الأقل ؟.

من هذه التساؤلات يصل فينو إلى أن مفهوم الحضور، لن يكون أبدا إلا مفهوما نظريا يتطلب تحليلا لأنواع المتخاطبين، ويقتضي بالضرورة تصنيفا لشخصيات الخطباء، والتركيبات الاجتماعية للمتلقين، وملاحظة لدينامية الجماعة الحاضرة، ودراسات لسانية سطحية لأنواع الصفات البلاغية ؛ متبعا الخطوات التالية : (فينو 1976 : 14)

* المقاصد : تحليل النص أو الاقتضاءات.

* تفاعل الخطيب / الحضور : الشروط النفسية الاجتماعية.

* الفعالية.

يدعو فينو إذن إلى الابتعاد عن مناهج التحليل النفسية الاجتماعية، وإلى تجاوز الجانب الوصفي للحضور، وللأساق الحجاجية، من أجل الوصول إلى نظرية متحركة لتحويلات الجماهير والخطاطات، نظرية تخلق عن تحديد الحجاج بمقولة الجمهور لعدم كفايتها، وتبني مقولة الغاية.

يبحث فينو عن مفهوم إجرائي للحجاج، يساهم في وضع الأهداف المنهجية ويطور التحليل، لكونه يتأسس داخل التفكير المنطقي، ويرتبط بالحجاج كمجال خاص للدراسة؛ يبحث عن صياغة للفكر الطبيعي، لا تعادل المنطق الصوري، أو تجعل نسفا أكثر شرعية من الآخر. بل تحتم التركيز أولا على النسق المنجز من المفاهيم، وعلى ملاحظة السلوك الخطابي قبل رسم الفنيات. أي أن التحديد الإجرائي لمفهوم الحجاج لا يقود بالضرورة إلى مواجهته بالبرهنة أو المنطق الصوري؛ لأن نشاط التفكير يتمثل في تغيير موقع القضايا، حيث تتدخل ظواهر الحجاج، كإجراء مشترك بين كل نشاط ذهني. وإذا كانت تفصيلاته المنطقية لا تناسب جيدا مع الكتابات المنطقية، فهذا لا يعني أنه يقابلها، أو لا يقبل الاختزال في بناء صوري. إنه منتهج للبحث لا يقود فقط إلى التمييز بين الصادق وبين الكاذب في كل مادة، بل له القدرة على تطوير الحجاج كأداة للتفكير.

(إذا كان الحجاج يتمظهر كنسق من الاستدلالات المرتبطة بغضية أو أكثر، فهذا يعني أنه ذو طبيعة خطابية، أو أنه يتمظهر في استراتيجيات خطابية، أو أنه خطاب يتحدد كمجموعة من استراتيجيات خطيب، يتوجه إلى مستمعين، لتعديل حكمهم حول وضعية أو موضوع، وهذا يدفع إلى التساؤل عن إمكانية وجود خطاب حجاجي، أو إلى فحص هذه الإمكانية) (فينو 1967 : 20)

لإثبات وجود خطاب حجاجي، ينطلق فينو من أن الخطاب يرتبط دائما ببعض الأمكنة داخل جهاز معطى، حيث يبدو الحجاج بالفعل، في كثير من الحالات، آلية اجتماعية منظمة

لتفاعل العلاقات بين الأشخاص أو بين المجموعات؛ آلية تحول الصراع المادي إلى مستوى لغوي، إلى بناء أوضاع، إلى تجنب الوقائع، إلى الأسطورة في النهاية. لكن، كيف تحدد هذه الفلسفة من الوقائع التي تحمل آثارا لسانية؟ أي موقع تخصصه للحجاج داخل مقولة الخطاب؟ وماذا يعني بالخطاب؟ ما هي أنساق العمليات الدلالية المنطقية التي يستعملها المتكلم؟ ما الفاصل بين التمثيلات التي يني، وبين التمثيلات التي تحيل على العالم الخارجي؟ إذا كانت هذه التمثيلات تترجم اشتغالا إيديولوجيا، فعلى أي مقياس نحدد الأسباب الموضوعية والنسبية أو تحيلها على الذات؟ هنا يدعو فينو إلى ضرورة التمييز بين محورين (فينو 1967 : 12) :

* دراسة الاستراتيجيات الخطابية التي يستعملها الخطيب، في إنتاج خطابات مماثلة لأوضاع أو موضوعات محددة.

* معالجة شروط استعمال هذه الاستراتيجيات في علاقتها بالأوضاع المقصودة.

لأنه من الخلط، حسب فينو، أن نعتبر كل العناصر دفعة واحدة، فبعضها يتدخل في الفتحاق مقطع حجاجي، وبعضها يتمظهر كترابطات منطقية، لا تستقل عن الآثار اللسانية والسياقية، ولا تأخذ منحى خطيبيا بين الخطيب وبين السامع، بل هي مجموعة من العلاقات المرتبة بكيفية مخالفة، يمكن أن تشكل تمظهرا للنموذج، أو لخطاطة عامة.

يتعلق الأمر إذن، باستراتيجيات تقوم على مضامين، ولا يمكن تحليل ترابطاتها بكيفية مجردة، وإنما بإدراجها في منطق طبيعي، تموضع دراسته بين دراسة نبوية، تبحث عن وصف

الإمكانات الذهنية لمستوى محدد ؛ وبين دراسة وطبيعة ملموسة ترتبط بقضايا وأوضاع طبيعية.

3-4. منطق الحجاج الخطابي :

نقول أن هناك سلسلة من الأشكال الحجاجية، وأن صياغتها ممكنة، شريطة أن نميز بين طبيعة التفكير المستعمل وبين غاية الحجاج. وغاية الحجاج هي تلك الأطروحة المعطاة غالبا في قضية الخطاب ؛ وهي أيضا ما يعطي للخطاب معناه بين عدد من الخطابات المتشاككة عبر الزمن ؛ وهي في النهاية مجموعة الأسباب التي تدفع صاحب الخطاب إلى التلطف به. وإذا تعددت الغايات، وتعددت الأشكال الحجاجية، تبعا لذلك، فهل بالإمكان تحديد قواعد صورية مشتركة بين كل تفكير حجاجي ؟ ليس من الوهم أن نهدف إلى بناء منطق للحجاج ؟.

يقترح فينو منهجا يهتم باللغة كأسلوب للتواصل، وبالتالي، وبالثقافة ؛ فكل خطاب موجه للآخر، وآخر محدد. وهذا يفترض فيه أن يحمل علامات لبعض صور الخطاب، وصدى الخطابات السابقة التي يحيل عليها، والخطابات التي ستلوه؛ لأن الخلاف يتسجل داخل فضاء حجاجي. وإذا كانت خاصية الخطاب أنه يهدف إلى التأثير في حكم، جماعيا كان أو فرديا فعليه بالضرورة، أن يبني وضعا ويهدم آخر، ويمنح الوقائع وعناصر المعرفة ليؤثر على قيم مقبولة بصفتها مقدمات، لكونها مبادئ عامة مشتركة بين كل المجموعة السوسيو ثقافية، أو عنصرا اعتبره الاستدلال أصليا وفاعلا، في حقل يريد إغلاله لأسباب فردية واستراتيجية. كل منطق حجاجي يرتبط بموضوع منجرد إذا حدد في إجراءات البناء ملموس إذا تسجل في وضعية

محددة واستجاب لغاية مباشرة ؛ ويمتلك بالإحالة إلى كبرى ثلاث صفات عامة :

* إنه معرفة تنسق بعض الأفعال وبعض العمليات وتملك كل الخصائص المميزة للمعرفة بشكل عام.

* إنه لا يفصل عن الذكاء، الذي حوله معرفة.

* إنه يفتح من طرف مستعمله، على سلسلة من العلاقات المحلية والمتطورة (كبرى 1987 : 13 - 23)

وإذا ثبت وجود أساس منطقي مشترك بين كل الخطابات المسجلة في تقليد ثقافي ؛ فإن النتيجة هي إقصاء التصور الذي يرى أن هناك تساويا بين الحجاجات الخاصة وبين المتلقين المتلقين. فالمتلقون بالنسبة لمحلل الخطاب وبالنسبة للخطيب، ليسوا إلا عنصرا نظريا، وليسوا حشدا للأفراد ؛ ومن ثم فغاية الخطيب ستكون خالصة وثابتة للمتلقى الذي سيتمنى، والذي يمكن أن يستنبط من ملاحظات سيكولوجية وسوسولوجية، أو انطلاقا من الخطاب. وبهذا يكون الحجاج بناء من أجل الآخر، ويكون الخطاب هو موضوع المقاربة الحجاجية، لأنه الوحيد الذي يستحق علامات ثابتة لهذا البناء. كيف نعالج هذا الخطاب ؟ وأي تحليل ممكن للمعنى ؟ وأية خصوصية للخطاب، تجعله غير قابل في التحاليل اللسانية الجمالية ؟.

3-5. منهجية تحليل الخطاب :

يقدم فينو بعض إجراءات تحليل الخطاب المعاصرة، محيلا إلى بعض التحاليل الممكنة :

أ- تحليل مستمد من نموذج التواصل، يحدد معنى النص بطريقة شبه خطية، يربط الماقبل بالمابعد ؛ ويركز على الغايات (غاية المتكلم، الغاية التي يدركها المتلقي من خلال الخطاب) وعلى كل ما يتداخل مع الخطاب من مؤسسات وظروف وشخصية الخطيب. وقد ينطلق إما من تحليل مكولي، أو من سيميولوجيا عامة للعناصر التي تؤسس معنى النص.

ب- تحليل يرتبط بتصور المعنى المحايث للنص، انطلاقاً من النقط الدالة أو العُجَر الداخلية للنص ؛ واعتماداً على مفهوم الإيحاء الذي يسمح بتأسيس علاقة بين الخطاب وبين معطيات الإحالة الخارجية كالضمان وأسماء الإشارة والتقابلات الحائية والزمنية، والعلامات الدالة على حضور القائل في الخطاب، والعناصر الإيحائية التي تسم العلاقة بين المقول وفاعله. وانطلاقاً من أن اللغة تجمع لبنات المعنى، حيث تستمر دلالة كل جملة في مستوى دلالة الخطاب، استمراراً يدرك من عناصرها، ومن علاقاتها المتعددة داخل الخطاب، واعتباراً لكون معنى الجمل المتوالية يتحدد في جزء منه بالسياق ؛ يصبح من الضروري أن تبني نظرية لهذا السياق، وتحدد عناصره الثابتة على مستوى الواقع الطبيعي والسميولغرافي ؛ أو تنسب منطقاً طبيعياً للغة، قادراً على إبراز العلاقة بين النحو وبين التفكير، وعلى ترجمة كل المفاهيم الممكنة بيانها في اللغة الطبيعية، واعتبار كل الاستدلالات السلمية المنجزة داخل اللغة الطبيعية. وهذا يفرح مشكل النسق المنطقي الذي يستعمله الفاعل المتكلم، ويحدد الخطاب كنسق منطقي من لعلاقات المتعاقبة.

3-6. الخطاب كنسق منطقي :

يعز فينو، استادا على كرير وهو يبحث في الاستراتيجيات المنطقية، والعناصر السبائية في الحجاج، بين ثلاث وظائف للخطاب (فينو 1967 : 35) :

* وظيفة محددة، تستدعي وتحدد الأشياء التي يقوم عليها الخطاب.

* وظيفة معللة، تدخل نعا لقضايا مطروحة تكفي ذاتها أو تستدعي تبريراً.

* وظيفة منظمة، تظهر من خلال تنظيم إجراءات مضاعف، بين القضايا، وبين الأشياء.

تمس العلاقات بين القضايا مشكل العلاقات بين الجمل، الخاضعة لعمليات :

* تؤسم بتعابير، مثل بالفعل، والحالة هذه، إذن .. أو

* يعبر عنها بعبارات بصوغها منطق البرهنة و، أو، إذا .. أو

* تتم بواسطة عوامل، لكن، مع ذلك، ...

وموضعة العمليات تماثل نظاماً يسجله المنتج في الخطاب، ليحدد شكل العلاقات بين الجمل، والعناصر المتوالية، ويجعلها تستجيب -تواصل- للرغبة في توجيه الفكر نحو وجهة مرغوبة. وبعض الحجج لا تفهم إلا بفضل الموقع الذي تشغله داخل متوالية منظمة.

من هنا ينطلق تحليل نص حجاجي، لدى فينو، من فرضية أن الحجاج ينني نفسه، داخل الخطاب، كنسق منظم للأحكام، أو الإثباتات أو القضايا.

(يوجب بناء النسق أن ينني على الخطاب الأصلي، خطابا آخر للقصد المنطقي، يذلف العلاقات التي بينها المحلل بين المعاني المقروءة في الخطاب) مادام التركيب المنطقي المكون لهذه العلاقات، يماثل منطقا خاصا، ويتعلق بخطاطة منطقية تترجم العمليات الخطابية كموضوعات وكأفعال) (فينو 1987 : 75).

3-7- الخطاب الحجاجي :

ينتهي فينو إلى أن الخطاب الحجاجي خطاب غائي، وينبغي أن يكون كل خطاب غائي حجاجيا بالضرورة، لأن هناك خطابات ذات غاية شخصية خاصة، لا تهدف إلى إقناع الآخر. فالخطاب الشعري، وبعض أنواع السير الذاتية والمذكرات، والكتابات الحميمية، أمثلة لخطابات غائية ليست حجاجية. كيف نفصل إذن بين الخطابات الغائية الحجاجية، وبين الخطابات الغائية غير الحجاجية ؟.

يفقد فينو التحديد أكثر، فيفترض في الخطابات الحجاجية الغائية أن :

* تكون مسببة من قضايا أو أطروحات تكون استدلالا، وترجم بكيفية مباشرة أو غير مباشرة موقع وموقف الخطيب من إثباتات وأحكام وانتقادات.

* تحيل دائما على آخر، وسم أم لم يوسم في الخطاب (فرد، مجموعة، حالة اجتماعية، رأي عام...) (فينو 1987 : 85)

يتحدد الخطاب الحجاجي إذن بكونه يسم موقف الخطيب تجاه موضوع أو مجموعة من المواضيع + وهو موقف يتحدد مكان الخطيب داخل التشكيلة الاجتماعية، ويتحدد دائما بالآخر كمرجع تحديدي. الآخر يحدد قضايا الخطاب، مادام هدفا للإثباتات أو الأحكام المرتبطة بنسق محدود باستعمالات التركيب الخطابي، استقرت اسمه دينامية خطافية، ويُبلّغ فكر يرغب الخطيب في تمريره.

يتحدث الخطاب الحجاجي أيضا، عن كائن إجمالي يوجد خارج الخطاب، ويتكون من :

* أشياء ترتبط بعدد من السمات والقيود المعادية، وتسم العلاقات التي تكونتها في أوضاع، بمؤثرات مادية أو مكانية زمانية.

* مواقف وآراء تحمل معايير المؤسسة الاجتماعية، كنسق من القيم، أو تيارات تعبر عن نفسها استجابة لبعض الحالات الاجتماعية (انتخابات، صراع...)، و يحكمها معيار الاستقرار، في ظروف محددة اجتماعيا (أحكام، مناظرات، خلافات...)

* سلوكيات عامة أو مرتبطة بأوضاع خاصة، تعبر بكيفية مباشرة عن علاقة الأفراد أو المجموعات بالمعايير الاجتماعية، (سلوكيات نمطية، أو انزباجية : (انحرافات، إبداعات، قطائع) (فينو 1987 : 59-60)

3-8- تركيب :

مما تقدم يمكن أن نعيد صياغة نموذج فينو في التصورات التالية :

* الحجاج إجراء ذهني مشترك، قابل للاختزال في بناء صوري، يخالف للبناءات المنطقية. ونسق استدلائي ذو طبيعة خطابية تظهر في استراتيجيات خطابية هادفة إلى التأثير.

* تم دراسة الحجاج على محوري الاستراتيجيات الخطابية، وشروط استعمالها، وتحليل الاستراتيجيات الحجاجية. كعضامين - منطق طبيعي، بنوي ووظيفي؛ ويهتم المنهج التحليلي باللغة كسلوك للتواصل، وبالذات القائلة، وبالمتلقين.

* غاية الحجاج أطروحة معطاة في تقنية الخطاب، أو سمة مميزة للخطاب، أو دافع إلى بنائه. وهي إما خالصة للخطيب أو تابعة لمتلق مستتبط من الخطاب، أو من خارج الخطاب. فالخطاب يحمل مؤشرات للمخاطب، وللخطابات السابقة واللاحقة.

* ينشئ الحجاج نفسه داخل الخطاب كنسق منظم للأحكام أو الإثباتات أو القضايا؛ ويستوجب خطاباً آخر يؤولف العلاقات التي يتيها المحلل. وتبنى الخطابات الحجاجية الغائية من قضايا أو أطروحات استدلائية، وتشترجم موقع وموقف الخطيب؛ وتحدد دائماً بالآخر.

* يتحدث الخطاب الحجاجي عن كائن إجمالي يوجد خارج الخطاب، ويتكون من أشياء وعلاقات، وعن مواقف وآراء ومعايير تمثل تيارات أو أنساقاً من القيم؛ وعن سلوكيات عامة، أو مرتبطة بأوضاع خاصة.

نلاحظ من خلال هذه التصورات والافتراضات، أن نموذج فينو ليس في مجمله إلا امتداداً وتوسيعاً للنموذج كيرز، سواء في تصوره للمتلقى أو في اعتماده على مفهوم الغائية، أو ارتكازه على المنطق الطبيعي. غير أنه استطاع من الناحية الإجرائية، أن يقيم تصنيفاً بين أنواع الخطابات، استناداً على مفهوم الغائية؛ وأن يتبع الوظائف التي يقوم بها الحجاج في بناء وتنظيم وتحليل الخطاب؛ بل إنه جعل من المقاربة الحجاجية المقارنة الوحيدة المتعلقة بدراسة الخطاب؛ عداً الحجاج استراتيجية تطبيقية خطابية؛ وما دامت دراستها تعني الكشف عن الآليات التي يتم بها بناء الخطاب.

نستنتج من النتائج الثلاثة المقدمة أن المقاربة المنطقية قد حاولت أن تعيد الاعتبار للحجاج في مقابل البرهنة؛ وأن تبني منطقاً حجاجياً طبعياً يختلف عن المنطق الصوري الرياضي؛ وعن البلاغة التقليدية؛ غير أنها اشغلت ببناء هذا المنطق، وبرسم حدوده، وآليات اشتغاله، أكثر مما اهتمت بالخطاب الحجاجي ذاته، مما جعلها تغتفر نسياناً، إلى الوظيفة الإجرائية التحليلية.

المقاربات اللسانية : التداوليات المُدمجة

تناول في هذا الجزء المقاربات اللسانية التي تناولت الحاج من زاوية تداولية قولية، إذ تعاملت مع العبارة اللسانية، وبحثت عن وظيفتها الحجاجية، وتمفصلاتها القولية، وقدمت آلة للوصف الدلالي، سميت بالتداوليات المدمجة.

وستقف في عرض هذه المقاربة التداولية القولية عند نموذجين اثنين.

1- نموذج ديكر و أنسكومبر :

O.DUCROT et J - C ANSCIMBRE

تتطرق في عرضنا لهذا النموذج لنظرية السلايم الحجاجية كما طورها ديكر و في كتابه (السلايم الحجاجية ديكر و 1980)، ثم تناولها وقد وسعت وأعيدت صياغتها في كتاب (الحجاج في اللغة : ديكر و أنسكومبر 1983) .

1-1- نظرية السلايم الحجاجية :

يلاحظ ديكر و (1980)، وهو يشرع في تحديد مفهوم السلايم الحجاجية، أن كثيرا من الأفعال القولية ذات وظيفة حجاجية، فنرجع المنطقي نحو نتيجة معينة، أو تحول وجهته عنها؛ وأن لهذه الوظيفة علامات في بنية الجملة نفسها، ذلك أن القيمة الحجاجية للمقول، لا تنتج فقط من المعلومات التي يحملها، وإنما يمكن للجملة أن تستخدم صُرُوفات أو عبارات

أو صيغا أسلوبية، لإسناد الوجهة الحجاجية للمقول. أي أن المقول يحمل في ذاته تعبيرا عن السمة الحجاجية ؛ وهي سمة تنوع حسب المتكلمين وتعا لأوضاع الخطاب ؛ فلا أحد يستطيع أن يتوقع : (ديكر و 1980 : 17)

(النتيجة (ن) المقترحة من (م) والمقنعة بواسطة (ب))

لكن بإمكاننا أن نتوقع، انطلاقا من الجملة، أن :

(م) و (ب) لا يقدمان لذاتهما، بل يوجهان إلى نفس النتيجة، وإن كانا لا يملكان نفس الدرجة من القوة.

يقترح ديكر و (ديكر و 1980 : 18) مفهوم الفئة الحجاجية (ف. ح) المتمثل في قولنا عن متكلم - فاعل لساني - إنه :

(وضع مقولين (ج) و (ج) داخل (ف. ح) بواسطة المقول (م) ؛ إذا اعتبر (ج) و (ج) حجتين لخدمة (م)) .

مما يجعل مقولة الفئة الحجاجية مرتبطة كليا بنتيجة خاصة ؛ ومتكلم تحده الوضعية المقامية ؛ وبحجتين توجهان لخدمة (م)، أو لإعطائهما مصداقية، دون أن نعتبرها براهين إثباتية. فالحجة ليست هي البرهان ؛ وقد نعتبر (ج) حجة تعطي مصداقية لنتيجة، دون أن نعتبرها حجة حاسمة، تملك قوة فرضها.

هكذا يتصور ديكر و نظاما للحجج، قائما على معيار التفاوت في درجات القوة والضعف، وعلى سلمية ممكنة بين الحجج الأكثر قوة، وبين الحجج الأكثر ضعفا ؛ إذ يمكن أن نقول عن متكلم، إنه وضع فئة حجاجية، حين :

يعتبر (ج) حجة أعلى أو أقوى من (ج) بالنسبة لـ (م)؛ إذا قبل أن استنتاج (م) من (ج) يتضمن قبول استنتاج (م) من (ج)، والعكس غير صحيح. (ديكرو 1980 : 18).

أي أن استنتاج (م) من الحجة الأكثر قوة، يقضي إمكانية اللجوء إلى الحجة الأقل قوة (بهذا المعنى تنظم الفئة الحجاجية بواسطة علاقة مُلَمَّية، أسماها ديكر و (السلم الحجاجي د.س.ح 8)، للمبر عنه في الصياغة الآتية (1980 : 18) :

م -
ج -
ج -

2-1. التداوليات المدججة :

يعود ديكر و أنسكومبر (1938) إلى مراجعة وتطوير وإعادة صياغة نظرية السلاطيم الحجاجية، قصد إدماجها في الوصف الدلالي، وتوضيح علاقاتها مع التحليل القضوي. وفذلك ضمن إطار عام، يرتبط بمسألة التقابل بين الدلالة وبين التداول، انطلاقاً من التصور الذي يحدد دراسة اللغة في ثلاثة مستويات :

* التركيب، حيث يحدد معيار النحوية القواعد المتحركة في تكوين مثالية من الرموز.

* الدلالة، حيث تأسس العلاقات بين الحمل، على شروط صدقها، المرتبطة بقيمتها الإخبارية.

* التداول، حيث يتم التركيز على استعمال اللغة بكونها ظاهرة ثقافية، محكومة بوضعية تواصلية.

وإذا كانت هذه الدراسة تتبع، لدى الكثير من الدلائل وخاصة الوضعين الجدد، نظاماً خطياً من التركيب إلى الدلالة إلى التداول، يخضع فيه كل مستوى لسابقه؛ إذ تخضع القيمة التداولية للمجموعة المحتوية الإخباري، الخاضع بدوره للنية التحوية في المقابل تستقل القواعد التركيبية عن المحتوى الإخباري، المستقل بدوره عن النشاط الكلامي. أو يشتغل داخل هذا النظام كل مكون، على النتائج المحصل عليها من سابقه، ويؤلفها حسب قوانينه الخاصة؛ فإن ديكر و أنسكومبر يرفضان هذا التصور الخطي الذي يعطي الأولوية للمحتوى الإخباري، وينفي وجود علامات تداولية محضة. ويستند رفضهما على :

(أن أغلب الجمل تحمل أسماء تحدد قيمتها التداولية، باستقلال عن محتواها الإخباري، وأن هذه الواسمات ليست عامشية أو استثنائية، بل إنها تتوقع داخل البنية التركيبية. وإذاً فلا مجال لنظام خطي من الدلالة إلى التداول؛ بل إن التداول يمكن أن يحدد الدلالة، لأن كثيراً من الظواهر المرتبطة بالقيمة الإخبارية للمجموعة لا تفسر إلا انطلاقاً من تحليل اقتضائي؛ ولأن بعض الروابط لا تقوم علاقة بين ما تحمله حملتان من أخبار، وإنما بين الفعل السدي تسجده الأول وبين المعلومة المقدمة في الثانية (ديكر و أنسكومبر 1983-18).

يستغني التداول إذن عن نتائج الدلالة، ليتعامل مباشرة مع البنية التركيبية للمجموعة، ويندمج في الوصف الدلالي. وهذا ما أسماه بالبلاغة أو التداوليات المدججة.

3-1. الوصف الدلالي :

يسطلق الوصف الدلالي، داخل التداوليات المدججة، من ملاحظة أن :

(العبارة لا تستعمل لصالح أية نتيجة كانت، وإن كانت تحمل مؤشرات تبدو للمتلفي والمتكلم أنها تمنح التبريرات الكافية لهذه النتيجة) (ديكرو و أنسكومير 1983 : 27).

في الأمر شيء من الغموض، كيف تتوفر العبارة على كل هذه الشروط، ولا تعتبر مع ذلك مستعملة لصالح نتيجة معطاة ؟. يتعلق الأمر، حسب ديكرو و أنسكومير، بعبارات، يخضع فيها الاستعمال الخطائي للقيود، يستحيل استنباطها من القيمة الإخبارية للجملة ولو بلغ المفهوم الأخير أقصاه، فما أن يحمل مقول إحدى هذه العبارات، حتى تبدأ في الظهور قيود، تحدد النتائج التي يمكن أن تستخدم لصالحها دون أن يكون لهذا التحديد علاقة بالنتائج المرتبطة بالمحتوي الإخباري.

يشغل الباحثان في هذه الوجهة على عدد من الأمثلة التطبيقية، ليؤكدوا أن القيمة التداولية (القيمة الحجاجية) ليست أبدا مشتقا، بل أصل تشتق منه بعض الظواهر الإخبارية ؛ وأن الوصف الدلالي لمقول لا يمكن أن يختزل في أي مستوى كان، إلى دلالة إخبارية ؛ بل يجب أن يشمل منذ الانطلاقة، مؤشرات تتعلق بالاستعمال الفعلي لهذا المقول من أجل دعم نتيجة معينة. لكن بأي صيغة يتم هذا الدعم ؟ وكيف توضح هذه القيود بكيفية ملموسة ؟.

يضعنا السؤالان المطروحان أمام صيغتين جوهريتين (ديكرو و أنسكومير 1983 : 28) :

أ - استعمال المقول (م) لصالح النتيجة (ن) ؛ أي إعطاء (أ) الوجهة الحجاجية (ن).

ب - اعتبار (م) أكثر فعالية من (ب) ؛ أي كحجة أكثر قوة من (ب) لصالح (ن).

يقف ديكرو و أنسكومير عند الصيغة :

استعمال (م) لصالح (ن)

هذه الصيغة لا تعني لديهما أن قول (م) يهدف إلى أن يفكر المتلفي في (ن). هذا الاستعمال القابل على علاقة سببية، بين قول (م) وبين التفكير في (ن)، يجب أن يقصى ؛ لأنه يحول دون تخصيص المقول بقيود حجاجية. لذا وجب استبدالها بصيغة أخرى :

قول (م) لعاية أن يستنتج المتلفي (ن)

أي أن الانتقال من (م) إلى (ن) يجب أن يتم وفق قواعد ومبادئ يعتبرها المتلفي مقبولة، لكن هذا القيد بدوره ليس كافيا بعد، إذ يمكن أن يطلق المتكلم جملة من أجل أن يدفع المتلفي إلى استنتاج ما لم يرد قوله. تدعو الضرورة، إذن، إلى وضع قيد جديد، يصبح بموجبه الحجاج من أجل (ن) بواسطة (م) يعني (ديكرو و أنسكومير 1983 : 28) :

* تقديم (م) كموجب يحمل المتلفي على استنتاج (ن) ؛ أو
* إعطاء (م) كسبب في اعتقاد (ن).

يقوم هذا التحديد على أطروحة بنوية، تقود إلى وصف المقول، بنوع الحمول الذي يدعي أنه يقتضيه. ذلك أن هناك عددا من المتطلبات تحمل علامات بنائية، لا يمكن أن تستعملها دون أن ندعي أنها توجه المتلفي نحو نوع معين من النتائج، وعلى

المحلل، حين يصف مقولاً، أن يحدد الوجهة التي يحملها، أو لصالح ماذا يمكن أن يكون حجة. وقد نستخرج منه عدداً من النتائج لا ترجع إلى قيمته الحجاجية.

أما الصيغة الثانية : (ديكرو و أنسكومبر 1983 : 31)

اعتبار (م) حجة أكثر قوة من (ب) لصالح (ن)

فإنها تتطلب أن نبي مفهوم الحجاج الممكن ؛ أي أن يكون بإمكاننا أن نأخذ قولاً كحجة ممكنة، وألا نستعمل هذه الإمكانية أو أن نرفض استعمالها، لأن لدينا أسباباً لقبول النتيجة المعاكسة. هذا التمييز بين الحجة الممكنة وبين الحجة الحاسمة يوجب اللجوء إلى صيغة تقدر أن (م) قابلة للاستعمال حجاجياً لصالح (ن) ؛ أي إلى القول بأنه بإمكان شخص أن :

« يحتاج لصالح (ن) بواسطة (م) إذا اعتقد في صدق (م)، ولم يكن لديه سبب يمنع من رفض (ن).

أو قد نستعمل الصياغة :

(ق) لكن (ر)

لنقول إن (ق) قابلة للاستعمال لصالح النتيجة (ن)، وأن (ر) تستعمل لصالح النتيجة المعاكسة ؛ دون أن يكون المتكلم نفسه، قد مال إلى (ن) أو إلى (ر).

وإذا عدنا إلى الصياغة التي نعينا مباشرة :

اعتبار (م) حجة أكثر قوة من (ب) لصالح (ن)

فإن تحديدنا سيصبح على الصورة التالية (ديكرو و أنسكومبر 1983 : 32) :

إذا استعمل شخص (م) لصالح (ن)، فعليه أن يعتقد (م) قابلة للاستعمال من أجل (ن) ؛ دون أن يعتقد أن (ب) لهذا الاستعمال.

للاحظ مع ديكرو و أنسكومبر أن كل التعريفات التي فسرنا إلى حد الآن، تتعلق بموقف المتكلم من المقول. فهو موضوع المحمولات، وهو الذي يستعمل (م)... يقدر (م) قابلية للاستعمال... يعتبر (م) أكثر قوة من (ب)... ولم نصل بعد إلى وصف المنطوقات نفسها حجاجياً ؛ وإقصاء المتكلم من المحمولات السابقة.

لأجل هذا الغرض يدخل الباحثان الصيغة (ديكرو و أنسكومبر 1983 : 32)

(م) أكثر قوة من (ب)

ويعطيانها الوجهة التالية :

أ - إذا استعملنا (ب) لصالح (ن)، أي كان الطرف، ومهما كانت النتيجة (ن)، فيجب أن نعتقد أن (م) قابلة للاستعمال لصالح (ن).

ب - هناك ظروف يستعمل فيها متكلم (م) من أجل نتيجة معينة (ن)، دون اعتقاد أن (ب) قابلة للاستعمال من أجل (ن).

من الصيغة المذكورة، والوجهة التي اتخذتها، يبرر ديكرو و أنسكومبر مفهوم السُّلم الحجاجي و يعتبرانه أساسياً، لأنه يدخل نظاماً بين الجمل، يسمح، مثلاً، بأن يطبق على اللغة بعض القوانين البلاغية كالتأليف الذي يفترض تدرجاً في الجمل. مما يدعم مفهوم البلاغة المُلمَّجة ؛ أو يعنى تصوراً لبعض الروابط

الحجاجية، وتطوير الأطروحة نفسها. من هذا المنظور يتحدث الباحثان عن الرابط [تقريباً] الذي يسمح بإعطاء الأطروحة العامة، صياغة جديدة؛ وذلك من خلال تمييزهما، للأسباب التي تقود إلى استعمال أو عدم استعمال المقول (م) من أجل النتيجة (ن)، في ثلاثة أصناف: (ديكرو وأنسكومير 1983: 35)

أ- اعتبارات المناسبة: أي أن (م) يقال، أو لا يقال، تبعاً لظروف القول. هذا الصنف لا يهتم به الباحثان، لأنه في نظرهما ينتمي إلى بلاغة غير متعجبة.

ب- الأسباب الواقعية: وتتلخص في كوننا نعتقد أولاً نعتقد، في صدق (م) و(ن)، وفي كون صدق (م) ينتج صدق (ن)؛ وهذا صنف سبق للباحثين أن أقصاه.

ج- البنية الحجاجية: ويتعلق الأمر بوجهة داخلية للمنطوقات نحو هذه النتيجة أو تلك؛ وجهة لا تستبطن من المحتوى الإخباري، وليس مفهوم البنية الحجاجية إلا صياغة أخرى لمفهوم السلم الحجاجي؛ الذي تشغل عليه البلاغة المدمجة، كفرضية تجعل العلاقات الحجاجية بين الجمل، غير قابلة لأن تختزل في محتواها الإخباري.

1-4. العلاقات الحجاجية في الوصف الدلالي

ما وضع العلاقات الحجاجية في الوصف الدلالي؟ هل هي فعل أولي غير قابل للاختزال؟ أم أن هناك مستوى أعمق، يتحقق فيه تمثيلها البيوي؟ وفي الحالة الأخيرة، هل سيكون هذا المستوى مجالاً لتفهم الإخبارية الخالصة؟ إن قبولنا بهذا المستوى الأعمق يحتم علينا أن نضع تحت العلاقات الحجاجية

بين الجمل علاقات حجاجية بين الوحدات الأكثر تجريداً؛ وأن شغل حساباً لاشتقاق الأولي من الثانية، وهذا يتطلب تمييزاً بين مجموعة من المفاهيم: المقول، القول، المقول المحقق. (ديكرو وأنسكومير 1983: 38)

إذا كان القول نشاطاً لغوياً تاريخياً وحديثاً، لا يعيد إنتاج ذاته بكيفية مماثلة مرتين؛ فإن المقول المحقق هو موضوع القول. القول فعل، والمقول المحقق منتج؛ وعن قولين فرعيين ينتج مقولان محققان مختلفان، أما المقول فهو ما يتبقى من المقول المحقق، حين يجرد من مظهره الحديثي. أي أن المقول فئة من المقولات المحققة؛ وفئة المقولات لا تتميز إلا بالعلامات التاريخية التي يمنحها لها المقول. لكن ما هو الوضع المنهجي لهذه المفاهيم؟ وما دورها في الوصف الدلالي؟

لما كان الوصف الدلالي للغة طبيعية [ل] يعني بناء آلة (مجموعة قواعد صورية) لها نفس كفاءة البنيات المتكلمة لهذه اللغة؛ أي أنه وصف يربط المعنى بالقول؛ فقد اتجه مشروع الوصف الدلالي عند ديكرو وأنسكومير إلى صورة الحدث اللساني، انطلاقاً من كونه معطى يعكس ذاتية المحلل حتى في المرحلة الأولية من الوصف، إذ لا يستطيع المحلل أن ينشئ مدونة من الأحداث اللسانية إلا استناداً على نوعين من الفرضيات: داخلية وخارجية.

لتوضيح ثنائية الفرضية الداخلية / الفرضية الخارجية، يحدد ديكرو وأنسكومير إلى إدخال مفهومين جديدين: «فعل الكلام والمحتوى» (ديكرو وأنسكومير 1983: 37). فأفعال الكلام كما وردت لدى أوستين وأصحابه، لقوال لا تنجر فقط أفعالاً،

أو تدفع إلى إنجازها ، بل إنها في ذاتها، أفعال خاصة ببعض صيغ القول، منجزة داخل هذه الصيغ. وهو مفهوم تضعه الباحثان في مستوى الفرضيات الخارجية، ويقابلانه بالفرضية الداخلية للمحتوى، التي تنحصر الموضوع اللساني « فعل الكلام » داخل المعطى التجريبي. وإذا تأملنا هذا التقابل في مستوى الآلة ، نلاحظ أن المقولات توصف بكونها حاملة لواحد أو عدد من المحتويات، المحددة بواسطة للأفعال الإنجازية ؛ حيث تشير هذه الواسمات إلى الإمكانيات الإنجازية للمقول، وتفيد قول المقول المقصود بإنجاز عدد من الأفعال الكلامية.

هذا إذن هو الإطار المنهجي، وما يبنى عليه من جهاز مفاهيمي ؛ وهذه هي الكيفية التي تشتغل بها آلة الوصف الدلالي. كيف ندخل الحجاج إلى هذه الآلة ؟ كيف تشتغل بعض المفاهيم الحجاجية، كمفهومى الفئة الحجاجية والسلم الحجاجي ؟

يلاحظ الباحثان أن هناك خلطاً بين الفرضية الخارجية وبين الفرضية الداخلية ؛ أي بين موضوع الوصف الدلالي، وبين الوصف الدلالي نفسه، وانطلاقاً من وجود علاقات تحيل على الحجاج، وتربط، بكيفية منتظمة، بين مقولات عاملة لخصائص جد مضبوطة ؛ يحاول الباحثان تحديد بعض المفاهيم الأساسية للفئة الحجاجية، السلم الحجاجي، التفوق الحجاجي، السلم المطلق واتخاذها مطلقاً لصياغة بعض المفاهيم الإجرائية قانون انفي، قانون القلب، إلخ... ؛ لتفسير السلوك الدلالي للمقول. تشكل المفاهيم الأولية والإجرائية إذن فرضيات داخلية، موجهة إلى إدراك الموضوع الدلالي، المحددة بواسطة الفرضيات الخارجية.

إن بناء الآلة يفرض بالضرورة، أن تشتغل هذه الفرضية الداخلية على المحتوى وليس على المقول، لمعالجة الطوائف الاقتضائية ؛ وإثبات أن مختلف القوانين المرتبطة بالنفي، حيز بالنسبة للطوائف الحجاجية، لا تكون بالفعل إجرائية، إلا إذا أعيدت صياغتها على المحتوى، وإلا إذا أسندنا إلى المقول محتويين المعطى والمقتضى، لتحليل سلوكه الحجاجي، وصياغته صياغة صورية. علينا إذن، أن نجعل من الحجاج مفهوماً (فرضية/خارجية) ؛ وفرضية داخلية تشتغل على المحتويات، باعتبارها الوحدات الوحيدة المعروفة من طرف الآلة ؛ وأن نتأمل الفرضية الخارجية على مستوى الآلة بإنشاء علاقة صورية بين المحتويات تسمح بتمثيل العلاقة المستخرجة تجريبياً.

مسابق، يدعو ديكر و أنسكومر إلى إدخال ثلاثة مكونات لسانية (م، ل، ع)، على الأقل، في الوصف الدلالي (ديكر و أنسكومر 1983 : 49) :

* م-ل-1 : يستند إلى المقولات محتويات مخصصة بواسطة الأفعال، من بينها أفعال الاقتضاء ؛ ومحتويات تدخل العلاقة الصورية.

* م-ل-2 : يحول المحتويات، يفضل حساب مؤسس على القوانين الحجاجية، قوانين النفي وقوانين التخييض ؛

* م، ل-3 : يستنبط، انطلاقاً من التحويلات التي تمت في (م، ل-2) الوجهة الحجاجية الشاملة للمقول، الموجهة إلى إنجاز فعل للحجاج، وتحقق نتيجة خاصة.

هكذا يستند إنجاز الفعل على محتويات حجاجية، موسومة بفعل كلامي للاقتضاء.

5-1 : تركيب

نعيد في هذه المرحلة صياغة نموذج ديكر و انسكومبر صياغة مركزة انطلاقاً من أهم مفاهيمه المركزية :

* لكثير من الأفعال القولية وظيفة حجاجية تظهر في بنية الجمل. وتحمل الجمل مؤشرات، تحدد قيمتها التداولية، داخل البنية التركيبية، باستقلال عن المحتوى الإخباري. إذ قيمة التداولية الحجاجية أصل تشتق منه الظواهر الإخبارية، والعلاقات الحجاجية بين الجمل، هي علاقات حجاجية بين وحدات مجردة.

* للحجج نظام قائم على معيار التفاوت في درجات القوة والضعف، يجعل الفئة الحجاجية منتظمة في السلم الحجاجي. والبنية الحجاجية السلمية نظام يدعم مفهوم البلاغة الملمعة، كقرضية لا تختزل فيها العلاقات الحجاجية بين الجمل في محتواها الإخباري.

* يندمج التداول في الوصف الدلالي، ويشغل مباشرة على البنية التركيبية، فيسمى بالتداوليات المدمجة : والوصف الدلالي آلة لها نفس كفاءة الذوات المتكلمة : تربط المعنى بالقول وتُصور الحدث اللساني باعتباره امتداداً للذات المحلل.

* ينشئ الوصف مدونة من الأحداث اللسانية امتداداً على نوعين من الفرضيات : خارجية وداخلية. الفرضية الخارجية موضوع الوصف الدلالي والفرضية الداخلية هي الوصف الدلالي نفسه، إذ تشكل المفاهيم الأولية أو الإجرائية فرضيات داخلية قصد إدراك الموضوع الدلالي المحدد بالفرضيات الخارجية.

كما تشتغل الفرضيات الداخلية على المحتوى لمعالجة الظواهر الالغائية : ولاتبات إجرائية قوانين النفي : وتحليل السلوك الحجاجي للمقول، وصياغته صياغة صورية.

* للوصف الدلالي ثلاثة مكونات لسانية : مكون إسمادي، مكون تحويلي، مكون استنباطي.

يجعل ديكر و انسكومبر من التداوليات المدمجة إذن، نموذجاً للوصف الدلالي للظواهر الحجاجية، يركز على دراسة المحتوى، ويتجاوز نتائج المكون الدلالي يربط المستوى التداولي بالاشتغال على البنية التركيبية، ويعتمد سلسلة من المقاهيم الأولية والأدوات الإجرائية، لإدراك الفعل الحجاجي. يستند النموذج إلى المقولات محتويات تخصصها وتصورها ويحول المحتويات اعتماداً على القوانين الحجاجية ثم يستنبط الوجهة الحجاجية الشاملة، الموجهة لتحقيق فعل الحجاج.

2- نموذج جاك موشلر Jacques MOESCHLER

يحاول موشلر في كتاب (نحو تحليل تداولي للمحادثة : 1980) بناء نظرية تداولية لوصف البنيات الخوارية وصفاً حجاجياً. يبنى نظرية التداوليات المدمجة ويحاول إعادة صياغتها، وتعميق أهم مفاهيمها ليصلها آلة للوصف.

2.1 - الخطاب الحجاجي

يحدد « موشلر » الخطاب الحجاجي، بكونه :

(الخطاب الذي يعطي ما يكفي من الحجج، لتبرير هذه النتيجة أو تلك، وينشئ الحجج من العلاقة بين الحجج وبين

النتيجة. وهي علاقة حجاجية وليست برهانية، ما دامت الحجج متعددة، وتختلف درجة قوتها، وما دامت الحجة، حين تدخل في فئة حجاجية، تصبح قابلة للدحض، ويمتنع أن تدخل في الفئة الحجاجية المقابلة) (موشلر 1980 : 46).

وإذاً فالحجة تحدد دائماً فئة من الحجج المضادة والنتيجة تحدد نتيجة معاكسة؛ والخطاب الحجاجي يتموضع مقابل خطاب مضاد. بهذا المعنى لا يفصل الحجاج عن الجدل، لأن الدفاع عن أطروحة أو نتيجة، يقابله دفاع عن أطروحات أو نتائج أخرى؛ ولأن الدخول في الجدل لا يعني عدم الاتفاق فقط، وإنما يعني أيضاً أن المجادل يملك حججاً مضادة. هذه الخاصية الجدلية المتمثلة في القابلية للدحض من أهم الخصائص الجوهرية التي تميز الحجاج من البرهنة أو من الاستنباط، اللذين يقدمان في نسق معطى يكونهما غير قابلين للدحض. من هنا أيضاً تختلف العلاقة الحجاجية عن العلاقة المنطقية :

(العلاقة الحجاجية لا يمكن أن تحدد كعلاقة منطقية عامة أو تخصص بقيم الصديق. فهناك عبارات تستحيل منطقياً، وتكون تامة المقبولة في الخطاب ؛ ولذا فتأويلها لا يقوم إلا على علاقة حجاجية، تملك خصائص تختلف عن خصائص العلاقة المنطقية ويحدد مفهومها بمقولات الوجهة الحجاجية، القوة الحجاجية، القصد الحجاجي ...) (موشلر 1980 : 47).

2-2 - خصائص العلاقة الحجاجية :

يحدد موشلر العلاقة الحجاجية في أربع خصائص (موشلر 1980 : 53 - 54) :

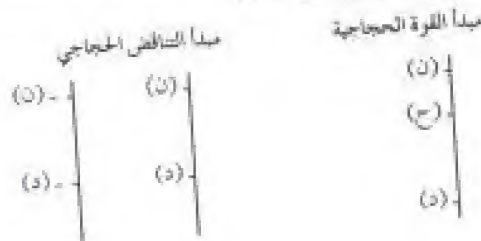
1 - توجد علاقة حجاجية بين مقولين (د) و(ن) حين يكون الأول (د) لإثبات الثاني (ن) أو لجعله مقبولاً، (د) هو الدليل و(ن) هي النتيجة.

ب - العلاقة الحجاجية ليست بالضرورة علاقة بين عبارتين لسانيتين صريحتين ؛ فقد تكون النتيجة ضمنية، أو تكون بعض الحجج من طبيعة غير لسانية.

ج - حين تكون النتيجة ضمنية يجب أن تكون قابلة للاستنتاج. يستلزم هذا القيد أن يستخرج المتلقي من النص أو السياق معلومات كافية لاستنباط النتيجة الضمنية.

د - للحجة وجهة حجاجية تحدد قيمتها الحجاجية، إذ تملك الحجتان نفس الوجهة، حين تخصصان لخدمة نفس النتيجة، وكعارضتان في الوجهة حين توجهان لخدمة نتيجتين متعاكستين. لتفويم الحجة ننظر إليها، حسب موشلر، من زاوية قوتها الحجاجية، أو من زاوية التناقض الذي تحدثه. فإذا كانت للحجة (ج) قيمة بالنسبة للنتيجة (ن)، فإنه توجد بالضرورة حجة (ج) تملك نفس القيمة بالنسبة للنتيجة (ن).

وبصاغ المبدآن : (القوة الحجاجية، التناقض الحجاجي) كالآتي : (موشلر 1980 : 55)



توضح الصياغة أن هناك حجة أو أكثر توجه إلى تحقيق نتيجة أو عكسها، وأن العلاقة بين الحجج تخضع لمبدأ التدرج، الذي يجعل نجاح أطروحة نجاحا نسبيا وليس مطلقا ؛ أي أن الحجاج ظاهرة تدرجية.

2-3- فعل الحجاج :

إذا كانت العلاقة الحجاجية بين العبارة (س) وبين العبارة (ج) تعني لدى موشر أن (س) موجهة لخدمة (ج)، فإن الصياغة « س موجهة لخدمة .. » تقتضي لديه، أن تعتبر العلاقة الحجاجية أنرا نشاط تواصل بين متكلم ومتلق. وإذا اعتبرنا العلاقة الحجاجية تواصلية، فهذا يعني أن الحجاج يتسم بخصائص النشاطات التواصلية ؛ فيكون، في نفس الآن، (قصديا وتعاقديا ومؤسسيا) (موشر 1980 : 58 - 58).

* تكمن السمة القصدية للحجاج في تحديد العلاقة الحجاجية، حين تعتبر العبارة (س) موجهة لخدمة (ج)، لتحقيق السمة القصدية. وقد يتحقق الجانب القصدى في تقديم حجة فلا تعتبر العبارة إلا في علاقتها بنتيجة معينة، أو يتحقق في الهدف الحجاجي للفعل القولى.

* تتحقق الخاصية التعاقدية للفعل الحجاجي بارتباطه بثلاثة أنواع من العلامات الحجاجية، (العلامات الأكسيولوجية، العوامل الحجاجية، الروابط الحجاجية)، ولتين ذلك من لفظة [اللطيف] كقيمة أكسيولوجية، ونحدد وجهتها الحجاجية، ونموضعها داخل السلم الحجاجي، في الصياغة الآتية :

اجتماعية.

- شديد اللطف.

- لطيف.

- أكثر لطفا.

- أقل لطفا.

* يرتبط الجانب المؤسسي لفعل الحجاج بالتحويلات القانونية التي يضعها الفعل وبطبيعة الآليات التي تنشأ، إذ يحدد الفعل التلغظي كحامل للقوانين وواجبات المتلقين ؛ أي كفعل يضع مجموعة من المعايير داخل إطار التبادل. وإذا كان الفعل التلغظي للحجاج إدعاء بالإلزام، فمرد ذلك إلى السمة المعيارية التي يستند عليها.

2-4. العوامل والروابط الحجاجية :

يميز موشر داخل الوظائف العلائقية، بين الروابط القضية التي تجمع وحدتين دلالتين داخل نفس الحقل اللغوي، وبين الروابط التداولية التي تتم بين فعلين لغويين، وبين العوامل التي تشتغل دائما على مكونات داخل الفعل. فإذا أجرينا تحويلات على المتوالية : [ق ر ص] : (موشر 1980 : 61)

* يكون المكون (ر) عاملا إذا كانت المتوالية كلها مجالا للنفي والاستفهام.

* يكون العنصر (ر) رابطا إذا كان المكون الأول (ق) هو الخاضع للنفي أو السؤال.

ويميز أيضا بين العوامل الحجاجية وبين الروابط الحجاجية
(موشلر 1980 : 62) :

* العامل الحجاجي صُرْفَة تقول الاحتمالات الحجاجية
للمضمون المطبقة عليه، ولقد العبارات المتغيرة بإمكانيات
استعمالها لغايات حجاجية.

* الرابط الحجاجي صُرْفَة تفصل عبارتين فأكثر، أو فعلين
لغويين فأكثر، ضمن استراتيجية حجاجية وحيدة.

وإذا نظرنا في الروابط الحجاجية، وميزنا بين عيظها المادي،
وبين المتغيرات الحجاجية التي تفصلها، سنميز بين خاصيتين :
موقعية ووظيفية : (موشلر 1980 : 63) .

* تميز الخاصية الموقعية بين الروابط الحجاجية للمحمولات
ذات الموضوعين « إذن، حيثئذ، نتيجة لـ ، لأن، بما أن، لأجل »
وبين الروابط الحجاجية للمحمولات ذات «المواضع الثلاثة »
حكما، مع ذلك، لكن، حتى، زد على ، على أن..

* تميز الخاصية الثانية الوظيفية الحجاجية للعبارة التي
يدخلها الرابط، فتكون الروابط مدخلا للحجج لأن، زد على،
حتى، لكن أو مدخلا للنتيجة إذن، حكما، أخيرا، مع ذلك. وقد
تعطي الروابط للحجج وجهة واحدة حكما، زد على، حتى ؛ أو
وجهة متناقضة مع ذلك، لكن، أخيرا .

وتتضح كل هذه العلاقات في الجدول الآتي :

محمولات ذات ثلاثة مواضع	محمولات ذات موضعين	الوظيفة	
		حجج الوجهة المشتركة	حجج الوجهة المضادة
مدخل الحجة	لأن، مادام، بما أن	زد على حتى	لكن
مدخل النتيجة	لأجل، إذن، حيثئذ، نتيجة لـ	حكما	حتى، أخيرا، مع ذلك

2-5. فعل الوجهة الحجاجية :

يجعل موشلر من التمييز بين الحجاج، وبين فعل الحجاج،
تمييزا بين العلاقة الحجاجية وبين النشاط الحجاجي ذاته ؛ بين
الحجاج، وبين فعل الوجهة الحجاجية :

(إن مفهوم فعل الوجهة الحجاجية ضروري، لأنها إذا قلنا
أن العبارة تتج فعلا، فلأن القيمة الحجاجية للقول تتحدد بالفعل
بواسطة الوجهة الحجاجية للعبارة ؛ ولأننا إذا كنا نرى خلف فعل
التوجيه الحجاجي، الفعل اللغوي الأساس، فلكونه يحدد مفهوم
التوجيه، ويميز بينه وبين النتيجة) . (موشلر 1980 : 65) .

إن التمييز بين التوجيه الحجاجي للعبارة وبين نتيجة الحجاج،
لا يجري فقط على مقاهيم ذات طبيعة مختلفة ؛ بل يجر أيضا،
عملية تأويل العبارات ذات الوظيفة الحجاجية. فالتوجيه
الحجاجي نتيجة للفعل بوجه العبارة حجاجيا ؛ ويغرض على
المتلقي إجراء تأويلا دقيقا ؛ والنتيجة، أحد العناصر المحددة للفعل
الحجاج، الذي بوجه العبارة كخدمة نتيجة معينة .

2-8. رهان نظرية الحجاج :

يضع موشلر نظرية الحجاج أمام رهان مضاعف (موشلر 1980 : 72)

* أن تسمح بتلخيص خصائص نظرية القول.

* أن تحتاج من أجل تداوليات مدمجة.

إنها في المنظور الأول ترجع مبادئ العملية المعرفية - الخطابية (الحجاج) ، إلى القواعد العامة، النتمية إلى الحس المشترك والقبالة للدخس ؛ وليس إلى المنطق الكلاسيكي ؛ فتختلف ، بذلك ، عن النظرية الكلاسيكية للتفكير ؛ وهذا يعني أن الحجاج غير قابل للانفصال عن نظرية القول ، وأن مبادئ النشاط القولي أساسية في النشاط الحجاجي لأن النشاط الحجاجي المنجز داخل الخطاب فعل كلامي من نفس مستوى الإثبات والاستفهام والأمر ، ولأن القول نفسه يمكن أن يتدخل في النشاط الحجاجي . هكذا تدمج نظرية الحجاج داخل نظرية القول .

(إن الفكرة الأساس لنظرية القول تلخص في الأطروحة التي تعتبر أن معنى عبارة كناية عن القول ؛ وأن العبارة تحمل دائما صورة عن فعل القول ؛ وأن هذه الصورة تكون مرشدا للقراءة) (موشلر 1980 : 72 - 73) .

ترجع فكرة التداوليات المدمجة ، في المنظور الثاني ، إلى نتائج أو تطبيق هذه الأطروحة ، التي تعتبر أكثر ثقلية حتى وإن كانت ملائمة وصفا ؛ إذ تلحق الجانب القولي من المعنى ، بالجانب الإخباري والصدفي ؛ عوض أن تفرض منذ البداية على الدلالة ، أن تدمج الجوانب القولية للمعنى . لذا ينبغي الاعتماد على التداوليات المدمجة ، التي تميز داخل الجوانب التداولية ،

بين الجوانب الداخلية التي تملك الخصائص التعاقدية للغة ، وبين الجوانب الخارجية السياقية أو الحوارية ؛ وتركز بالأساس على الجانب التعاقدي ؛ ويتحدد موضوعها في (موشلر 1980 : 74 - 75)

* فرضيات خارجية تتعلق بالمحفوظ ، كموضوع بناء .

* فرضيات داخلية ، تنتج آليات وممارسات للملاحظات .

ولما كانت التداوليات المدمجة تركز ، في تعيين دلالة الجملة ، على الإجراءات التعاقدية ؛ فإن هذا يتطلب ، ثلاثة أنواع من التعليمات : (موشلر 1980 : 76 - 77)

أ. التعليمات الحجاجية ، ترتبط بالعوامل والروابط الحجاجية ، وتعطي توجيهات حول التوجيه الحجاجي للجملة ؛ وحوّل نوع الأفعال الحجاجية المنجزة .

ب. التعليمات القولية ، ترتبط بالعلاقات القولية ، وتبين الطريقة التي يشير بها معنى الجملة إلى القول .

ج. التعليمات الخطابية ، تشير إلى الشرايطات المناسبة للخصائص الدلالية أو التداولية أو الحجاجية للجملة .

بهذا ينتهي موشلر إلى ربط التداوليات المدمجة ، ونظرية الحجاج ، بمفهوم الخطاب المثالي ويحدد دلالات الخطاب المثالي اعتمادا على ديكرو (1978 ؛ 1982) كمحدد لجوانب الخطاب التي تصوغها التعليمات القولية والحجاجية والخطابية ؛ مؤكدا أن نظرية الحجاج لا تستطيع وحدها أن تحفظ كل التعليمات ذات الطبيعة الخطابية .

من خلال ما تقدم، يمكن إعادة صياغة تصور موشلر كالتالي :

* الخطاب الحجاجي، خطاب تبريري، ينشأ من العلاقة بين الحجاج وبين النتيجة، وهي علاقة غير برهانية، تجعل الحجاج لا يتفصل عن الجدل، تعدد الحجاج ودرجة قوتها، وقابليتها للدحض. وتقوم هذه العلاقة بين دليل ونتيجة صريحة أو ضمنية، قابلة للاستنتاج من النص أو السياق. فضلا عن كون هذه العلاقة أثرا لنشاط تواصلي يجعل الحجاج فعلا فصيحا وتعاقديا وتواصليا.

* للحجاج خاصية توجيهية وخاصية تدرجية. فالقيمة الحجاجية للحجة تحدد بها وجهتها الحجاجية ؛ والعلاقة بين الحجاج تخضع لمبدأ التدرج. لذا وجب التمييز بين الروابط القضية وبين الروابط التداولية وبين العوامل. والتمييز بين الحجاج كعلاقة حجاجية، وبين فعل الحجاج كنشاط، هو تمييز بين الحجاج، وبين فعل الوجهة الحجاجية. وإذا كان التوجيه الحجاجي نتيجة للفعل التوجيهي الذي يوجه العبارة حجاجيا، فإن النتيجة مجرد عنصر من العناصر المحددة لفعل الحجاج.

* ترجع نظرية الحجاج مبادئ الحجاج إلى القواعد الحسية المشتركة، وتعمل مبادئ النشاط القولي أساسية في النشاط الحجاجي ؛ فتدمج نظرية الحجاج في نظرية القول.

* تركيز التداوليات المدمجة على الجوانب التداولية التعاقدية، ويتحدد موضوعها في الملحوظات كموضوع بناء وفي إنتاج آليات معاكسة. والتركيز على الجوانب التعاقدية يتطلب تعليمات حجاجية وتعليمات قولية وتعليمات خطابية. مما يجعل التداوليات المدمجة والحجاج مرتبطتين بمفهوم الخطاب المثالي، الذي تصوغه التعليمات القولية والحجاجية والخطابية.

حين نعيد صياغة نموذج موشلر نلاحظ، لأول وهلة، أنه مجرد توسيع وتطبيق وإعادة صياغة لنظرية التداوليات المدمجة. غير أنه ليس تكرارا سجينيا لأعمال ديكر و والسكوير، فلم يكتف بتمييز منطلقاتها ومفاهيمها وتصويراتها الأساسية بل عمل على تظهيرها في صورة أدق، وسار بها نحو ظواهر لسالية أعقد من الحملة ؛ وجعل منه آلة لوصف البنيات الحجاجية الحوارية.

مهما يكن، فإن نموذج التداوليات المدمجة، وإن انحصر مجاله في بناء آلة نظرية، ولم يتجاوز في تطبيقاته مستوى الحملة، أو البنيات الحوارية الثنائية ؛ فبإمكانه المساهمة في نظرية عامة للخطاب الحجاجي أكثر تدخلا وتعقيدا، مادام يجعل من السلوك الحجاجي سلوكا جدليا متنازيا.

المقاربات اللسانية : نظرية الأفعال اللغوية

تناول في هذا المستوى المقاربات التي نظرت إلى الحجاج من زاوية نظرية الأفعال اللغوية، وإن اختلفت منطلقتها التحليلية وأهدافها المنهجية، وسنعمل بعض عرضنا لها على سياقها في تصور نظري منسجم ومتكامل.

1- نموذج فان. إيمرين Frans Van Eemeren

يشتمل النموذج الذي يطلق عليه اسم نظرية الحجاج الجدلي داخل التداوليات المعيارية، لكونه يدمج مقاربات من نظرية الأفعال اللغوية، وتحليل المحادثة والخطاب ونظرية الحجاج والجدل الصوري، داخل نموذج نظري لتحليل حجاجي للخطاب. ويتحدد بكونه :

(نموذجاً مثالياً للمحادثة الخلافية، يوجه مراحلها، ويوزع الأفعال اللغوية عبر هذه المراحل، وينظم تفاعلاتها؛ ويشكل شرطاً أساسياً لبناء معياري نسقي للخطاب يسمى التحليل الجدلي) (إيمرين 1987 : 201)

1-1- التحليل الجدلي للخطاب :

التحليل الجدلي يهدف إلى تحليل الخطاب الحجاجي، باعتباره جزءاً من المحادثة الخلافية، ويحدد الحجاج تحديداً بلاثم الوجهة الجدلية، فنصوره :

(فعلاً لغوياً مركباً، يتكون من مجموعة من الإلهابات الموجهة لتحرير أو دحض رأي، ولإقناع حاكم عقلائي يتفاعل بكيفية معقولة، مع درجة مقبولة وجهة النظر المطروحة) (إيمرين 1987 : 201)

يشمل التعريف كل سمات الممارسة الجدلية التداولية الخارجية والوظيفية الاجتماعية والجدلية. تشرح السمة الخارجية بالمواقف القضية؛ وتذكر السمة الوظيفية الحجاج كفعل لغوي مركب، وتربط السمة الاجتماعية الفعل اللغوي بشخص مقتنع بوجهة النظر؛ وتفترض السمة الجدلية أن المثالي يتصرف بمعقولة، ويرغب في الانخراط في تفاعل نسقي للأفعال اللغوية الموجهة إلى حل الخلاف.

يركز إيمرين على الحجاج العنسي، الذي يتوسع من :

(منطوقات لتحديد كحجاج بكيفية تكاد تكون صريحة، إلى منطوقات ذات قوة تواصلية، تتحقق لغوياً بكيفية أقل وضوحاً، وتظل مع ذلك، شرطية، ملائمة لتبليغ الحجاج العنسي وتأويله. إذ يمكن للمؤشرات السياقية، في حالة الحجاج غير المباشر، أن توضح القوة التواصلية للمقول، وتساعد على تأويلها، خاصة إذا كان سياق الحجاج محدداً بدرجة معينة) (إيمرين 1987 : 203).

لكن ماذا يحدث حين يكون السياق غير محدد ومجرداً من المؤشرات؟ كيف نؤول الحجاج؟ كيف نشعر به على قوته التواصلية؟ وإذا كان الحجاج فعلاً لغوياً غير مباشر فما العلاقة بين التعاقبية اللفظية المتتالية، في تأويل هذا النوع من الأفعال اللغوية، وبين السياق الذي تتحقق فيه؟

2-1- الورود الشرطي للحجاج :

إن إنجاز متكلم للفعل لغوي أو مجموعة من الأفعال اللغوية الحجاجية، تبرير وجهة نظر، وإقناع متلق بها، وجعله يقبلها، لا ينحصر لدى إيمرين في مستوى العبارات أو الجمل المفردة، بل يوصفه مركبا من الأفعال الإنجازية، في نسق نصي أعلى. لكنه، كفعل إنجازي مركب، لا ينجز وظيفته الحجاجية، إلا إذا ارتبط في مستوى الجملة أو العبارة بإنجازات أخرى بسيطة أو مركبة، تعبر عن وجهة نظر معينة. فقد تكون المقولات حجاجات حين تتحقق في سياق وجهة النظر. وقد تصير تفسيراً أو قضية أو شيئاً آخر حين تتغير الظروف. أي أن الفعل اللغوي الحجاجي يتكون من أفعال إنجازية أقل تركيباً، تلغى جميعها في خدمة وجهة نظر معينة، لا يتحقق الحجاج بدونها. لكن هل هذا هو الشرط الوحيد؟ أو هل يقع هذا الشرط وحده في تحديد البعد التواصل للـفعل «لغوي»؟

يرى إيمرين أن المعنى التواصل للـفعل «لغوي»، لا يخضع فقط للخصائص الصورية للعبارة ؛ ولكن يخضع أيضاً وبكيفية أولية، للسياق والوضعية اللذين أنجز فيهما ؛ ذلك أن :

(الفعل الإنجازي المركب، في مستوى تفاعلي، فعل تواصل مشروط بفعل استجابي إقناعي، مؤثر في مقبولة وجهة النظر. في هذا المستوى التفاعلي يرتبط الحجاج بالأفعال اللغوية الأخرى داخل الحدث اللغوي المكون لسياق الفعل التواصل) (إيمرين 1987 : 205)،

قد يكون الحدث اللغوي رسالة، أو مداخلة في مؤتمر أو مناظرة، أو إنتاجاً مرتبطاً بسياق الحياة الواقعية لمستعلمي

الـلغة، إلخ...)، في هذا المستوى من الحدث توظف طرق واستراتيجيات تفاعلية، تؤثر في تنظيمه البنيوي (مبدأ التعاون، المسلمات الحوارية) ؛ ويظل توزيع أفعاله التفاعلية تابعاً للأهداف التفاعلية المحلية أو العامة. وقد يكون أحياناً تعاقبها، وخاصتها لسلسلة الحدث اللغوي. لهذا السبب إذن يمكن لمعرفة الحدث اللغوي وتركيبه، أن بقودا إلى معرفة الهدف التفاعلي المرحلي، وإلى تأويل تبريري للفعل التواصل المتجر.

بهذه الطريقة يأخذ الفعل اللغوي المركزي - لدى إيمرين - موقعه الخاص، داخل حدث لغوي، وتبعاً لتنظيمه البنيوي ؛ إذ ترتبط بعض الأفعال التواصلية وفق هدفها التفاعلي، مع بعض الأهداف التواصلية للمستعلمي، لتقدم وجهة النظر وقبولها أو رفضها ؛ وتشكل هذه الأفعال من منظور التنظيم البنيوي في صورة ثنائية :

(وجهة نظر / قبول) أو (وجهة نظر / رفض)

هكذا يأخذ الحجاج داخل سياق صراع الآراء، خاصية الـورود الشرطي ؛ إذ يصبح وروده، في إطار مستوى تفاعلي، تابعاً لحضور فعل آخر، ولطبيعة الحدث اللغوي، ولأهداف التفاعلية، والأفعال التواصلية.

2-1- تأويل الحجاج غير المباشر :

إن غياب الخلاف البارز في الخطاب، يعني، لدى إيمرين، أن :

* قول المتحدثين ملائم لمرحلة الحدث اللغوي

* الأفعال التواصلية المنجزة في المستوى التفاعلي، تتعاقب بكفاءة في ما بينها، وبينها وبين الأهداف التفاعلية المرحلية العامة. (إبراهيم 1987: 207)

كما أن تقديم مجموعة من الأفعال اللغوية المكونة لوجهة النظر، يعني التزاماً :

* بموقف سلبي أو إيجابي من المحتوى القضيوي لهذه الأفعال اللغوية.

* بواجب الدفاع عن هذا الموقف إذا حصل التعارض.

وبفضل الترابط التعاقدى بين الفعل اللغوي وبين الخلاف، حين يعبر عن الشك، أو يشار إليه ضمنياً داخل سياق تفاعلي، نستطيع أن نقدم صورة مضبوطة لمعقولية فعل حجائي غير مباشر، إذ تعدد أنواع شروط سلامة الإنجاز، وتعدد تبعاً لذلك، أنواع الروابط بين الحججيات، وبين وجهات النظر. في كل حالة، شكّل آخر من الشك يجب أن يُهزم، وفي كل مرحلة من التأويل يتجج حجج ممكن.

* في حالة الشرط التمهيدي، تدخل الشروط السياقية إلى الرهان لتقديم وجهة النظر.

* في حالة شروط الصحة تستخدم المخزونات الفردية، الناشئة عن تقديم وجهة النظر.

ويتعدد الحالات، تأخذ السمة اللامباشرة لوجهة النظر أو الحجج أشكالاً متنوعة.

١-٤. التحليل الجدلي والتأويل المعقولي :

هكذا يمكننا أن نستفيد، في تأويل أجزاء الخطاب الحجائي العادي، من نظرية الأفعال اللغوية، التي تتيح إمكانية حل مشاكل التأويل المستمر في المسلمات الحوالية، بالإحالة على المعرفة الضمنية لمستعطي اللغة بشروط صحة الأفعال اللغوية. لكن ماذا يحدث حين يتضح أن المشكل لا يمكن أن يحل بصفة نهائية ؟ وأن سياق الحدث اللغوي لا يقدم أدنى مساعدة ؟ هنا يرى إبراهيم أنه من المشروع والضروري أن نعتمد الخلفية المعيارية للتحليل الجدلي، وأن نقف نقطة انطلاق الجدل من الخلفية إلى الأهمية، وأن نربط المرغوب المعباري في التحليل بالممكن الوظيفي.

فإذا كان المعنى الحرفي وحده لا يقدم معنى، منحاول أن نؤول الفعل التواصل كفعل لغوي غير مباشر، فنأخذ بعين الاعتبار مبدأ التعاون، ومسلمات الحوار ١ ثم تأني معقولية الجدل كخطوة لاحقة، نحقق التحليل الجدلي للأفعال اللغوية في مرحلة الحجج ١ لأنه لا بد من إنجاز التأويل الحجائي، وإعادة بناء الخطاب لخدمة الحجج، إذا كانت بعض العبارات ليست واضحة تماماً. في هذا التحليل يتميز الحجج عن الأفعال التواصلية التي تقدم وجهة النظر وتقبلها أو ترفضها ؛ وعن الأفعال المركبة التي يمكن أن تنجز، في مرحلة الحديث الأخلاقي، أثرها تفاعلياً مغايراً، أو نشئاً أئوها أخرى من الإنجازات. وإذا كانت للتحليل الجدلي هذه الأهمية، فكيف يشتغل ؟ كيف يؤول الأفعال اللغوية التي لا تملك قوة تواصلية واضحة ؟.

٥-١- استراتيجيات التحليل الجدلي :

أمام الإشكالات المطروحة يقترح ليرمين تطبيق ما أسماه باستراتيجية التأويل العقلاني الأعلى ، التي :

(تعتبر الخطاب محادثة موجهة لحل خلاف ، والأفعال المنجزة مساهمة محتملة في هذا الهدف ؛ وتعتبر السنن التحكم في إنجاز الأفعال اللغوية، نقطة انطلاق الحكم العقل ، الذي يؤول الأفعال الكلامية المنجزة في مختلف مراحل الخطاب الخلاف) (ليرمين 1997 : 211).

هكذا يكون للتحليل الجدلي لأي خطاب مشروطا . فقدر ما يكون الخطاب موجهاً إلى حل خلاف ، يكون النموذج المثالي قابلاً للتطبيق ، ويكون التحليل مشروطاً . في هذا المنظور الجدلي للمعقولة ، يحوز للأفعال اللغوية ، في مرحلة حجاجية ، ما لم توجد أية إشارة واضحة إلى حل الخلاف ، أن تختار استراتيجية التأويل الحجاجي الأعلى التي توجب على الأفعال اللغوية الضمنية في هذه المرحلة ، أن تأخذ القوة التواصلية الحجاجية ، وإن كانت تملك قوة تواصلية أخرى ، وتقوي الاعتراف بالأفعال اللغوية التي تشكل طرفاً حاسماً في حل الخلاف .

بهذا تكتمل استراتيجية التحليل الجدلي ، في المرحلة الحجاجية للحدث الخلاف ، استراتيجية الوصف الحجاجي الأعلى للبيئة الحجاجية ، تكونت معاً نتيجتين للاستراتيجية العامة للتأويل المعقول الأعلى . وبهذه الطريقة تضم إعادة بناء معيارية جدلية للخطاب الحجاجي .

٦-١- تركيب :

نعيد صياغة نموذج التحليل الجدلي في الخطوات الأساسية الآتية :

* نظرية الحجاج الجدلي نموذج مثالي يوجه مراحل المحادثة الخلافية ، ويوزع الأفعال اللغوية عبرها وينظم تفاعلاتها ، وينشئ بناء معيارياً نسقياً للخطاب ، بهذا يكسب التحليل الجدلي سمات الممارسة الجدلية التداولية .

* الفعل الحجاجي فعل لغوي ينجز وظيفته الحجاجية في ارتباطه بأفعال إنجازية أقل تركباً ؛ وقد يتجاوز إنجازاً مستوى العبارات أو الجمل المرفدة إلى مستوى نسق نصي أعلى .

* يخضع المعنى التواصل للفعول اللغوي للخصائص الصورية للعبارة ، والسياق الإنجاز . وفي حالة الحجاج الضمني ، وفي غياب المؤشرات النصية ، تؤول القوة التواصلية للمؤشرات السياقية .

* الفعل الإنجازي المركب فعل تواصل في مستوى لغوي ، حيث يرتبط الحجاج بالأفعال اللغوية الأخرى ، داخل الحدث اللغوي المكون لسياق الفعل التواصل . وبمعرفة الحدث اللغوي وتركيبه ، نعرف الهدف التفاعلي المرحلي ونؤول الفعل التواصل المنجز ، بتوقيف طرق واستراتيجيات تنظم الحدث اللغوي بنوياً وتوزع أفعاله تفاعلياً .

* تشكل الأفعال التواصلية في صورة ثنائية خلافية يملك فيها الحجاج خاصية الورد الشرطي . وغياب الخلاف البارز في الخطاب ، يعنى ملائمة القول لمرحلة الحدث اللغوي ، وتفاعلاً ناجحاً بين الأفعال التواصلية المنجزة ، وبينها وبين

الأهداف التفاعلية المرحلية والعامية. ويقدم الترابط التعاقدية بين الفعل اللغوي وبين الخلاف داخل سياق تفاعلي، صورة مضبوطة عن معقولة فعل حجائي ضمني.

* تستخدم الخلفية المعيارية لتحليل الجدلي يربط المرفوب المعياري بالممكن الوظيفي ؛ وتحقيق التحليل الجدلي للأفعال اللغوية في مرحلة الحجج. في هذا المنظور تشكل استراتيجية التأويل العقلاني الأعلى محادثة موجهة لحل خلاف، وتشكل الأفعال المنجزة والسنة المتحكم في إنجازها منطلقين لتأويل مختلف مراحل الخطاب الخلافية. ويجوز للأفعال اللغوية في مرحلة حجائية أن تختار استراتيجية التأويل الحجائي الأعلى، التي تعطي للأفعال اللغوية الضمنية قوة تواصلية حجائية حاسمة في حل الخلاف.

يجعل نموذج بيرين من نظرية الحجج الجدلي لمودها مثالاً لبناء معياري نسقي للخطاب. أي تحليل جدلي تداولي، يتخذ موضوعه الأساس من الفعل اللغوي الحجائي كقفل إنجازي مركب، يرتبط تواصلياً بحدث لغوي، وأهداف تفاعلية مرحلية ؛ ويحكم تأويله وجود استراتيجيات، تنظم الحدث اللغوي بنيوياً، وتوزع أفعاله تفاعلياً معيارياً ووظيفياً. استراتيجية توجّه لحل خلاف، وتأويل مختلف لمراحل الخطاب، امتداداً على القوة التواصلية الحجائية للأفعال اللغوية الضمنية المنجزة.

2- نموذج س. جاكوبس Scott Jakobs

يعتبر جاكوبس في نظرية الحجج الحوارية (1986) الحجج لظاهراً، يشتغل كآلة منظمة حين تفتقر أهداف التبادل إلى التنظيم أو تعجز عنه. وسين من خلال كيف تشتغل هذه الآلة،

وكيف تعمل أدائها على إنتاج أو تأويل الحجج الحوارية، وما علاقة خصائص الحجج بالنسق التنظيم الحوارية على العموم ؟
2-1- الحجج الحوارية يحدده جاكوبس الحجج الحوارية،
بكونه :

(عملية تكيف للمبادئ الحوارية العامة، مع متطلبات وظيفة خاصة، وهي وظيفة إدارة الخلاف ؛ ذلك أن الحوار - كأي نسق - يتطلب آليات تنظيمية، تواجه القضايا الخلافية، يوضع الحجة في محيط الخلاف المفتوح أو التضمن أو المستقط ؛ وإعطائها وظيفة تداولية ؛ مادام الخلاف علاقة بين الأفعال اللغوية الحوارية، أيا كانت القضايا المرتبطة بهذه الأفعال) (جاكوبس 1987 : 229).

إذا كان الخلاف يقدم نفسه في الحوار كعملية عملية، كمنع قائم أو محتمل لجواب مقبول، فإن الحجج يدير هذه المشاكل، فيعد ويرفض الأفعال التي تنشئ أجوبة غير مقبولة؛ ويستخدم النماذج الحوارية بطرق متعددة، كالحفاظ على حالة التنظيم في المساهمات الحوارية أو إعادة توليدها أو التفاوض بشأنها. هذا السياق الوظيفي للخلاف / الإدارة، هو الذي يميز لدى جاكوبس، بين الحجج التي يصنعها الأفراد، وبين التي يملكونها ؛ أي بين الحجج المصنوعة، وبين نماذج الخطاب المتعلقة بنيوياً، والتي تؤدي وظائف استيعابية، كالإيضاح والتفسير والإضفاء.

2-2. الحجج نسق خطابي :

للحجج لدى جاكوبس، كآلية خطابية، نفس المصادر ونفس القوة التنظيمية التي يملكها الحوار على العموم ؛ غير أن بينها تأثير ثلاثة أنساق :

أ. الحوار المتناوب : حين يتم أي شكل من المواجهات التواصلية (وجه / وجه)، بطريقة منظمة، تعمل الآليات التنظيمية على توجيه الحجاج الحوارية بإجراءات تقتصر المساهمين، وتحدد من ومتى تحدث ودرجة حدة الحديث ومدة نقل الحديث بين الأفراد وترتب التدخلات (جاكوبس 1987 : 231). هنا يتخذ تنظيم الحجاج الحوارية سمة تعاونية، لا توجد بنفس الدرجة في بنية الحجج ذات الصبغ المونولوجية. فلا يتجلى التأثير عما يفعله المتكلم بالثقل، وليس الحجاج سلسلة من الحجج المتتالية فرداً، في سياق المتحدث المفرد؛ بل إن الشكل والوجهية العامة للخلافات، وطبيعة القضايا، والجوانب الجوهرية والعرضية، تنتج بكمية تعاونية في إطار ثابته حوارية يسمح للطرفين المتجادلين باستنتاج المسند المرغوب لخلق الوفاق، مادام كل مفول مفتوحاً على السؤال والتعارض، ويتدعيم مقدمات الحجة بالنشائج المحصل عليها خلال الحوار؛ ويتعويض القبول أو الرفض بالتفاوض والاقتراح. (جاكوبس 1987 : 232)

ب. بنية الفعل اللغوي : الفعل اللغوي هو الوحدة الأساسية لتنظيم الحجة، يوجهها ويكسبها خصائصه، ويمكن من التمييز بين امتلاك حجة وبين صنعها؛ فإذا كان امتلاك حجة نشاطاً لغوياً، مكوناً من أفعال لغوية؛ فإن صنع حجة يعني إنجاز نوع خاص من الأفعال اللغوية وفق مجموعة من شروط الإنجاز. أي أن الفعل اللغوي لا ينجز بمشروعية وملائمة، إلا إذا كانت اقتضائه الحوارية صادقة. أما الأفعال الأخرى المكونة لنشاط امتلاك الحجة، فهي عامة تفهم من خلال دورها في الأنشطة والأهداف الواسعة، ومن خلال استراتيجيات وطرق الوظيفة التداولية، والإجراءات العامة للتفكير العملي؛ حيث يتحدد أساس

الخلاف في الصدام بين الشروط القليلة لأحد الأفعال اللغوية، وليس فقط في القيمة العنصرية للقضايا الملحوظة.

وإذا كان الحجاج لا ينحصر فقط في المستوى القسوي للمفول، فأي عنصر من التضمنات والاقتضات التداولية للفعل اللغوي، يشي الحجاج ؟ كيف تتبين ؟ متى يتبين المجال الواسع للقضايا ؟. أمام هذه التساؤلات يلجأ جاكوبس إلى الخصوصية السببية :

(يتبين الحجاج، وبمجال القضايا، حين تكون لسلسلة الحجج الداعمة أو الداحضة للفعل، خصوصية سببية، تخضع للنشاط الكلي الذي يساهم فيه الفعل اللغوي، وتربط فيه الأفعال اللغوية المختلفة مع شروط الإنجاز الشرعي لهذا الفعل السببية؛ أي أن الحجاج سيوجه مجموعة صغرى، من القضايا المحددة بشروط إتمام هذا الفعل القضائي الداعمة التي يمكن أن تبني حولها مسلمات من الحجاج) (جاكوبس 1987 : 233).

ج. العمليات التنظيمية : إذا كان الحجاج الحوارية تعاونية، وكان الفعل اللغوي هو الوحدة الأساسية لتنظيمه، فأي مبدأ يدير عمليات تنظيمه ؟. يفعل جاكوبس اتفاق بين المساهمين في عرض مقاطع العمل المشتركة، من خلال تنوع واسع للأفعال اللغوية. فالالتصاات تنتج الموافقة أو الرفض، والنقد يفضح دفاعات أو إنكارات أو اعتبارات، والإثباتات تنتج توافقاً أو خلافاً أو استمراراً محورياً.

يرسم جاكوبس الصورة المفضلة لهذه المقاطع، فيرى أنه حين تتوافق الاقتضات التداولية للفعل الاتدائي، مع اقتضات الفعل الذي يليه، يشغل الخيار الموافقة كسداً تنظيمي لأجزاء

العمل المشترك، فيشجع الصفات الوفاقية ويقضي الصفات المعاكسة. إنه مبدأ يتجاوز حالات الخلاف بين الأفعال، حيث ينشئ التنظيم، ويحقق الهدف التداولي للعمل المشترك، ويدعم حالات الوفاق، حيث تنجز وحدة العمل المشترك، وتمثل شروط الإنجاز في الأفعال المكونة.

من هنا يكون تطبيق مبدأ تقبيل الوفاق نتيجة طلب اجتماعي عام يترجم اعتقادات ورغبات المشاركين في الحوار + ويعطي للفعل اللغوي، المتجر بمشروعية، القدرة على تغيير أو إضافة أو إثبات سياق الرغبات والاعتقادات المشتركة. وما السياق إلا نسق مؤسسي، يحدد التضمنات التي تقيد الاعتقادات والرغبات المقتضاة في الأفعال الفرعية + وهذا يلبي لدى المتكلم طلب التماسك الذاتي، ولدى السامع الرغبة في الانضمام مع الاعتقادات والرغبات المتبادلة، (جاكوبس 1997 : 235)

2-3. تضمنات الفهم والتنظيم

يخلص جاكوبس إلى تحديد تضمنات فهم وتنظيم الحوار، في بعدين :

أ. على المساهمين في الحوار ألا يتوجهوا فقط إلى ما يرغبون ويعتقدون بالفعل، ولكن إلى ما يتعهدون به وشرائهم جهاراً، أو ما تقتضيه أهداف الحوار. فالحوار خطاب عمومي يتظم حول إجماع كافٍ + وغير ضروري أن يشفي السياق العام للرغبات والاعتقادات المتبادلة، مع الاعتقادات والرغبات الحالية للمساهمين.

ب. بإنجاز الأفعال اللغوية والتشارك في الأعمال، يصبح المساهمون مشتركين في بعض الاعتقادات والرغبات قصدوا ذلك أم لم يقصدوا + ولذا لا يجب أن تنظر إلى الحجاج كمجرد طريقة في تعطيل إجماع المتعاقدين، وإنما كمجهود لتقوية الإجماع، وعلى الخصوم تفضيل الاتفاق، بقوي التوقع بأن المتكلمين، لن يسألوا أو يعارضوا بدون سبب، ولن يقولوا أشياء مشهورة بالخطأ، أو غير قابلة للدعم وإذا قاموا بأفعال خلافية، فلن يكون ذلك إلا لأسباب معقولة. (جاكوبس 1987 : 237)

2-4. تركيب

نعيد في هذه الفقرة صياغة نموذج الحجاج الحوارية كما حدده جاكوبس في النقاط التالية :

* الحجاج آلة تنظم أهداف التبادل، والحجاج الحوارية تكيف للمبادئ الحوارية العامة، ومتطلبات وظيفة إدارة الخلاف. يتطلب الحوار آليات تنظيمية تعطي الحجة وظيفة تداولية، في محيط الخلاف القائم بين الأفعال اللغوية الحوارية + ويدير الحجاج الخلاف قبضي الأفعال المعينة.

* تتأثر بنية الآلية الخطابية بالحجاجة بثلاثة أنساق، نسق التناوب الحوارية التعاوني، وبنية الفعل اللغوي، ومبدأ الموافقة.

الحجاج لدى جاكوبس إذن آلية حوارية تداولية تنظيمية تدير الخلاف في إطار تناوب حوارية تعاونية، تخضع فيه الجميع للنشاط الكلي للفعل اللغوي، وتنتهي في تفاعلها إلى الوفاق وتقوية الإجماع.

3- نموذج س. جاكسون Sally Jackson

تشغل جاكسون (1987) داخل نظرية الحجاج الحوارية، مركزة بالأساس على شروط الإنجاز، ويتحدد الحجاج لديها في كونه :

(إمكانية ثابتة في الخطاب العادي، تهدف إلى تنظيم وحل الخلاف، ولا تنحصر في الشغاعلات التي يتم فيها الادعاء والمعارضة، بل يمكن أن تظهر استجابة لأي فعل لغوي ؛ فتظهر حين يقدم فرد ملتصا برفضه الآخر، أو يعارض تبريره ؛ أو حين يقدم شخص اتهاماً، يدحضه الآخر أو يسائل مشروعته ؛ أو حين يقدم شخص بماملة يعتبرها الآخر بكيالية غير متوقعة هجوماً) (جاكسون 1987 : 217)

3-1- الأفعال اللغوية في الحجاج :

يتحقق الحجاج مهما تكن طبيعة الفعل اللغوي، ويتم ذلك حسب جاكسون، داخل بنية حوارية، حين يقود اعتراض شخص على ما قاله الآخر إلى تبادل الخلاف ؛ وحين ينادي طرف إلى الدفاع عن الفعل المنجز، سبقا للخلاف. من هنا لا يقود كل خلاف بالضرورة إلى الحجاج، بل يمكن أن يقود استباق الخلاف إلى مراجعة أو إصلاح أو سحب الفعل الداعي للجدل.

(يجب أن تبدأ المحادثة الحجاجية من مواجهة، يعبر فيها كل طرف عن موقفه تجاه الموضوع المجادل حوله، ولا يقدم المتحاورون حججا إلا إذا واجهوا أو توقرت لديهم أسباب للخلاف. وحين تقدم حجج، فإنها تنحصر في حدود إشباع الخلاف الحاصل أو المتوقع) (جاكسون 1987 : 218)

لقد برهن جاكسون وجاكوبس (1980) على أن هذه الأدلوة في الحجاج الطبيعي عقلانية واستراتيجية ؛ فهي عقلانية لأن الهدف من الحجاج هو تنظيم الخلاف ؛ وهي استراتيجية لأنها تدعو القضاء على الفرص الممكنة لنشوء الخلاف. وحين يظهر الخلاف، تختلف القضايا التي تنشئ الحجة حسب نوع الفعل اللغوي الذي يولد الحجة ؛ فلا تنشأ الحجة من صدق القضية أو من قابليتها للتعليل، وإنما من ملائمة ومقبولية الأفعال. نقط الخلاف ليست مسألة بدهة أو ورود، بل نتيجة حقوق وواجبات ورغبات ومقاصد، وتوقعات وفهم وإحساس وتعاقدات.

3-2- شروط الإنجاز :

مهما يكن الفعل الجدلي في نظر جاكسون، فإن شروط الإنجاز الجيد لهذا الفعل هي التي تحدد قضايا الحجاج من خلاله. لنمثل بفعل الاتماس : (جاكسون 1987 : 217 - 218)

* يقول المتكلم (م) أو يفعل شيئا، يعبر محاولة لجعل السامع (س) يقبل إنجاز الفعل (ف) .

* العناصر المرتبطة بإنجاز الفعل (زمان، مكان، موضوعات) موجودة و / أو مقبولة بكييفية مشتركة.

* ك (س) القدرة على فعل (ف).

* (س) مستعد أو ملزم بفعل (ف).

* (س) لن يفعل (ف) في غياب التماس.

* هناك حاجة أو فائدة في إنجاز (ف).

حين يقدم المتكلم التماسا، يمكن أن :

* يطلب السامع تبريرا لكل شرط أو جملة شروط.

* يعترض السامع على الالتماس بسقوط شرط أو أكثر.

* يدافع المتكلم بإثبات إشباع للشروط.

* يدافع السامع عن رفضه للالتماس، بنفي واحد أو أكثر من الشروط.

هكذا يتبين أن هذه الشروط تحدد أرضية الدفاع والاعتراض، وأن الأسباب الممتوحة لرفض التماس، هي ترجمة خاصة لهذه الأرضيات العامة، وإذن فليس الحجاج إلا مقطعاً موسعاً لفعل لغوي (جاكسون و جاكوبس 1983)، أو فعلاً إنجازياً مركباً (إيمرين وكرونتنورست 1983).

مهما يكن، فإن سلسلة الأفعال اللغوية الفردية، كما تصورها جاكسون، لا تنظم داخل المقطع الموسع ككل، إلا اعتماداً على شروط الإنجاز، وتمثل لها من جديد بشروط إنجاز الفعل الانتقادي (جاكسون 1987 : 222).

* يقول المتكلم (م) أو يفعل شيئاً، يعتبر تقويماً سلبياً لأفعال أو صفات السامع (س).

* (م) يحمل رأياً سلبياً حول فعل أو صفة (شرط الصراحة).

* ل (م) أرضية ملائمة لهذا الرأي (شرط تمهيدي).

* ل (م) كفاءات ضرورية (معرفة، دقة، ...) للحكم على أفعال أو صفات (س) (شرط تمهيدي)؛

* ل (م) الحق في تقويم أفعال أو صفات (س) لتأثيرها عليه أو لسبب آخر؛ وله قصد بناء (شرط تمهيدي)؛

* يمكن ل (س) أن يقدم تفسيراً أو تعليلاً للفعل أو الصفة، حسب مهارته و/أو رغبته (شرط تمهيدي).

3-3-3- تركيب :

نعيد تركيب تصور س - جاكسون في ما يلي :

* يهدف الحجاج إلى تنظيم وحل الخلاف، ويتج في الفعل الحوارية الجدلي، استجابة لخلاف أو استباق له، إذ تبدأ المحادثة الحجاجية من مواجهة جدالية ولا تنشأ الحجاج إلا لمواجهة الخلاف أو أسباب الخلاف، وإشباع الخلافات المتوقعة أو الحاصلة.

* الحجاج الطبيعي عقلاني ينظم الخلاف، واستراتيجي يرغب في القضاء على فرض الخلاف. ونقط الخلاف ليست بديهية أو واردة، وإنما نتيجة لملائمة ومقبولية الأفعال.

* الحجاج مقطع موسع لفعل لغوي، تنظم داخله سلسلة الأفعال اللغوية الفردية اعتماداً على مجموعة شروط الإنجاز. هذه الشروط هي التي تحدد قضايا الحجاج ولأرضية الدفاع والاعتراض.

ينتمي نموذج جاكسون أيضاً إلى الحجاج الحوارية، إذ يعطي للحجاج وظيفة تنظيم وحل الخلاف، داخل عمادة حجاجية جدالية، تشبع فيها الحجاج الخلافات، وبأخذ فيها الحجاج طبيعة عقلانية واستراتيجية، ويتحقق كمقطع موسع تنظم داخله الأفعال الفردية، وفق شروط خاصة للإنجاز.

4- نموذج أ. كونزرت Olga Kunst

نطلق أولكا كونزرت (1987) من تحديد مفهوم الحجاج :

(الحجاج نشاط لغوي وعلاقة نشيطة ضمن الإطار النصي التبادولي ، بين السياقات (س) وبين النص (ن). ويتولد المعنى بواسطة العلاقة (س - ن) ، إذ ينتج نص حجاجي (ن-ح) داخل سياق (س) + حين يكون متكلم (م) رآيه (ر) حول قضية (ق) صريحة أو مقتضاة ؛ قد يكون هذا الرأي سلبيا أو إيجابيا ؛ وقد لا يتفق السامع (ل) مع موقف المتكلم فيشكل فيه أو يعارضه. يلجأ المتكلم إلى إقناع السامع بمشروعية رأيه ويقدم حجة (ح) تدعم رأيه، أو تدحض رأي الخصم.) (كونزرت 1987 : 103)

4-1. الحجاج علاقة مزدوجة

الحجاج نشاط لغوي يتكون من علاقة مزدوجة : علاقة إقناعية (ع.ق)، بين المتكلم والسامع ؛ وعلاقة حجاجية (ع.ح) بين القضية والرأي والحجة في إطار النص الحجاجي. وتشتمل العلاقة في الصورة التالية :

يقصد المتكلم (م) إقناع السامع (ل) فننتج العلاقة الحجاجية (ع.ح)

(ع.ح : ن.ح - ق.ح - ر.ح)

لتحليل طبيعة كل من العالقتين المذكورتين وكيفية تعاقبهما تؤكد الباحثة على الترابط بين الحجاج والإقناع، مستندة على ستراوسن، الذي يرى أن (هدف الحجة الإقناع) (1962: 12) ؛ وعلى سورل الذي يرى أن الجملة (أنا أحاج من أجل (ق)، ولا أحاول إقناعك) جملة غير ملائمة (1969: 66). ثم نحاول معالجة الإشكال مفترضة أن :

العلاقة الحجاجية علاقة دلالية بين القضية والرأي والحجة في النص الحجاجي، وأن العلاقة الإقناعية تتولد من علاقة الاتفاق أو الاختلاف بين النص الحجاجي والنص السياقي، ولا تنسحب إلى أي واحد منهما ؛ إذ ينتج أثر الإقناع عن الاختيار المناسب لنص حجاجي داخل سياق حجاجي ؛ أو يؤثر قصد الإقناع داخل سياق حجاجي على اختيار النص الحجاجي. (كونزرت 1987 : 104)

تنبثق من هذا التحديد عدة أسئلة : ما هي مواصفات النص الحجاجي الذي يجعل العلاقة الإقناعية ممكنة ؟ أية علاقة تربط بين الحجاج العقلاني وبين أثر الإقناع ؟ كيف نقرر أن العلاقة الحجاجية (ق - ر - ح) تتم في النص الحجاجي بواسطة نص حجاجي عقلاني، دون أن يحصل الأثر الإقناعي ؟ ما الذي يجعلنا نقنع بحجة لا تستند على العقل ؟ وبعبارة أخرى، كيف نعلل مظاهر الاتفاق والاختلاف الموجودة بين إجراءات الحجاج العقلاني وبين الإقناع ؟

4-2. الحجاج العقلاني / الحجاج التبادلي :

لتجاوز الإشكال الناتج عن العلاقة بين الحجاج العقلاني وبين أثر الإقناع، نضعنا الباحثة أمام خيارين اثنين : (كونزرت 1987 : 105).

1 - إقصاء العلاقة الإقناعية من نظرية الحجاج، باستبدال العلاقة الحجاجية بين المتكلم والسامع، بالمبادئ والقواعد المعيارية التي يستند عليها الفعل الحجاجي، والاقتصار فقط على النصوص الحجاجية الموجهة عقلانيا. هذا الخيار لا يثير مشكلة انسجام النصوص أو تنافرها مع المعايير السلوكية المقبولة.

2. جعل العلاقة الإقناعية جزءاً من نظرية الحجاج، لتحتوي التناقض الحاصل في بعض السياقات الحجاجية، بين العلاقة المؤسسة حجاجياً وبين أثر الإقناع؛ وتضيف النصوص الحجاجية المؤسسة تداولياً، إلى النصوص المؤسسة عقلياً؛ وتجنباً للفصل بين النموذج العلمي النظري، وبين الممارسة الحجاجية الفعلية.

تبنى الباحثة الخيار الثاني مفترضة أن القصد الإقناعي بين المتكلم وبين السامع، أولي وأعلى من باقي القرارات؛ وأن المتكلم حين يقرر إقناع السامع بشرعية رأيه يضع في اعتباره الأمان والحاجات والقيم المترابطة في القرار المعطى؛ ويقرر على أساسها الارتكاز على العلاقة الحجاجية التداولية أو العقلانية، داخل النص الحجاجي؛ وقد يقصّي الحجاج العقلائي، لأنه يعتقد أن الرغبات والحاجات أكثر أهمية؛ أو لأن الرأي المعروض لا يقتضيه.

(حين يختار المتكلم الحجاج التداولي يصبح جزءاً من الخطاب فتخضع الحقيقة لرغباته وحاجاته؛ ويتحول من كائن عقلائي إلى كائن انفعالي). (كونزرت 1987: 106)

تسع نظرية الحجاج لتشمل الجوانب التداولية فتتضمن العلاقة الإقناعية بين قصد الإقناع والحاجات والرغبات، وبين التلازم الضروري مع مبادئ الصراحة والصدق بواسطة الحجاج العقلائي؛ ويمتد التعارض إلى الحقيقة نفسها، فلا تدرك عن التجربة الحسية فحسب، بل عن الحاجات والرغبات أيضاً؛ إذ يمكن أن تُرى الرغبة ما ليس موجوداً، وتنفي ما هو موجود بالفعل.

* أعرف أن هذه حقيقة، لكنني لا أريد اعتقادها.

* رغم أنني أعرف أن هذا ليس حقيقة، فإنني لا أزال أعتقد.

(كونزرت 1987: 106)

من الصيغتين أعلاه، نستنتج أن العلاقة الإقناعية، لا تقوم إلا على الرغبات والحاجات والقيم؛ وأن الحجاج العقلائي يستند على مبادئ الصراحة والصدق. لكن هذا التمييز ليس حاسماً، أو لا ييسر دائماً؛ فماذا يحدث، مثلاً، إذا صادفنا سياقات تشعب فيها هذان العلاقتان، ويمتزج فيها العقل بالرغبة؟ أي حجاج يمكن أن يستعمل في هذه الحالة؟ أي نص حجاجي سيختاره المتكلم حين يوجد تناقض بين الرغبات وبين العقل؟ في أي سياق حجاجي يحل التناقض بفعالية؟

3.4 - الحجاج الإنجازي:

تلحاً كونزرت أمام هذا الإشكال الجديد إلى مفهوم الحجاج الإنجازي، وانطلاقاً من تعريف «أوستين» للأفعال الكلامية الإعلانية، تحدد كونزرت الفعل الحجاجي الإنجازي بكونه فعلاً يولد وينجز العلاقة الحجاجية؛ وتجعله مرادفاً لحجة السلطة، المنتزعة في حوار دار بين الطفلة (أ) والطفلة (ب) (كونزرت 1987: 107):

(أ). ألا ترغبين في الاستحمام في شاطئ الغريان؟

(ب). لا.

(أ). ولم لا؟ (شك)

(ب). لأنه فاحش، (الرأي)

(أ). لم تعتقدين أنه فاحش؟

(ب). لأن حالي، ماري، تقول ذلك. (حجة)

يتضح من الحوار أن القيمة الصدفية للعلاقة الحجاجية بين الرأي وبين الحجة، قد انحزرت بالإحالة على شخص ثالث

وبارتباط مع السامع ، وأن الحجة الإنجازية أو حجة السلطة، لا تقوم على علاقات دلالية بين (ق - ر - ح)، وإنما تتأسس على علاقة السلمية الاجتماعية ؛ فالعنصر الأقوى سلمياً يعطي للقضية قيمتها الصدفية، والعناصر الأفل قوة تعقليلها. نكتسب حجة السلطة أو الحجة الإنجازية قيمتها إذن الصدفية من شخص يملك السلطة، ونخضع لتحقيقات مختلفة :

* لا تستند العلاقة على أساس عقلائي وتعتبر صادقة، لأن الحجة تصدر عن شخص يملك السلطة.

* لا تستند العلاقة على أساس عقلائي وتعتبر صادقة، لأن الحجة تمثل رأي الأغلبية ؛

* تكون العلاقة ذات أساس عقلائي ولا تعتبر صادقة، لأن الحجة صادرة عن شخص وضع، (كورت 1987 : 108)

هكذا يتخذ النص الحجاجي الإنجازي وضعاً خاصاً، تقصى فيه العلاقة الإقناعية من المستوى العقلائي، وتنقل كلياً إلى العلاقة الاجتماعية ؛ حيث لا يمكن للأثر الإقناعي أن يتحقق إلا إذا بنيت العلاقة الاجتماعية سلمياً، واعتقد السامع في حجة السلطة. وهكذا تدمج العلاقة الإقناعية داخل نظرية الحجاج، ليتم إدماج مفهوم الاختيار وتنتسج دائرة النصوص الحجاجية ؛ ولتكون النظرية أكثر انسجاماً مع الممارسة التواصلية الفعلية.

4.4. تركيب :

نعيد صياغة نموذج أ، كورت في النتائج التالية :

* الحجاج علاقة لغوية نشيطة بين النص وبين السياق، وتتكون من علاقتين، حجاجية وإقناعية، إذ تعتبر العلاقة

الحجاجية دلالية، وتنتج العلاقة الإقناعية من الاختلاف أو الاختلاف بين النص وبين السياق. وتشكل العلاقة الإقناعية جزءاً من نظرية الحجاج، لأنها تستوعب التناقض بين الحجاج وبين الإقناع، وتوسع دائرة النصوص الحجاجية، وتربط النظرية بالممارسة الفعلية.

* تحدد علاقة القصد الإقناعي الأماني والحاجات والقيم، وتمكن من التمييز بين العلاقة الحجاجية التداولية أو العقلانية، إذ تقوم العلاقة الإقناعية على الرغبات والحاجات والقيم ؛ ويستند الحجاج العقلائي على مبادئ الصراحة والصدق.

* الفعل الحجاجي الإنجازي فعل مرادف لحجة السلطة، يولد وينجز العلاقة الحجاجية وقيمتها الصدفية على العلاقة السلمية الاجتماعية، لتفصي العلاقة الإقناعية من المستوى العقلائي.

يضع هذا النموذج الحجاج في إطار العلاقة بين النص والسياق، ويدمج العلاقة الإقناعية بأبعادها التداولية والتواصلية والنتيجة داخل نظرية الحجاج ؛ لتضع دائرة النصوص الحجاجية، وتربط النظرية بالممارسة. وبإدماج للمفعل الإنجازي، يتجاوز الحجاج المستوى العقلائي إلى الاندماج في العلاقة السلمية الاجتماعية.

5. نموذج أ. بلير J. Antony Blair

يميز بلير (1987) بين الحجة وبين الحجاج. بين الأسباب الداعمة لادعاء، وبين عملية تبادل الحجج لصالح أو ضد وجهة نظر معينة.

(عملية الحجاج فعل يبدأ من جدال أو خلاف، يرغب فيه كل مشارك، أن يجعل الآخر يقبل وجهة نظره، ويدفع خصمه إلى التنازل، دون أن يستسلم. الحجاج، من هذا المنظور، فعل صراحي يواجه بين جاتين لحل الخلافات؛ ويرغب كل طرف في هزم خصمه، دون أن يقدم تنازلاً. (بلير 1987 : 189)

5-1. الحجاج الجدالي / الحجاج الذاتي

لكن هل كل حجاج مواجهة ؟ ماذا يجري داخل الفرد نفسه ؟ كيف يبنى اعتقاداته ومواقفه ؟ كيف يتعامل داخلياً مع مواقف وادعاءات الآخرين ؟. تقوم التساؤلات إلى التمييز بين حجاج جدالي ينشأ من الخلاف بين فردين أو أكثر؛ وبين حجاج ذاتي ينشأ من نقاش يتم داخل الفرد الواحد حين تتوفر لديه بعض الأسباب لمسألة أشياء كان يعتقد سابقاً، أو يخضع لمؤثرات خارجية. وقد يساهم في هذا النوع أكثر من شخص، وكانتهم فرد واحد، حين يسائلون وجهة نظره فيبحثون عن مقبوليتها، ويعملون على إثبات قضائهما. (بلير 1987 : 190)

يستلزم النوع الثاني من الحجاج أن يقوم المسائل بعمل مضاعف. عليه أن يجد أو يوجد حججاً لوجهة النظر المطروحة؛ وعليه أن يجد أو يوجد أيضاً حججاً مضادة للحجج السابقة، ولوجهة النظر المطروحة. (بلير 1987 : 191). إنه حجاج يشتغل في الآن نفسه، على مراجعة وتقويم الحجج الداعمة والحجج المضادة لوجهة النظر ليثبت مدى مقبوليتها. لكن ما علاقته بالحجاج الجدالي ؟ هل يمكن أن نطبق عليه ما طبق على هذا النوع الأخير من مقاربات ؟.

يلتجئ بلير إلى نظرية الأفعال اللغوية، وإلى النموذج المعياري الوصفي لدراسة الحوارات الحجاجية (إفرين وكروتندورست 1984) لبحث إمكانية تطبيقهما على الحجاج الذاتي متسائلاً : هل حجاج المسألة حجاج خالص ؟ بل كيف نحاج دون أن نعتمد على حجاج المسألة الذاتية ؟ كيف للجادل غيرنا إذا لم تفحص آرائنا أولاً، أو نحدد درجة مقبوليتها على الأقل ؟. وإذا ثبت أن الحجاج الذاتي حجاج خالص، فكيف لا نطبق عليه نظرية الأفعال اللغوية ؟ هل يعني هذا أن النظرية لا تطبق إلا بكيفية مشروطة ؟

5-2. المواقفة بين الجدل والمسألة الذاتية :

يلتجئ بلير إلى محور التفاضل بين الجدالات الثنائية الحوارية وبين المسألة الذاتية :

(إن تمييز التوافق بين نظرية الأفعال اللغوية وبين الحجاج الذاتي ليس ضرورياً. يتلشى التعارض بين المسألة وبين الجدل بشيء من التدقيق في الفوارق السطحية). (بلير 1987 : 192)

يستدل بلير على هشاشة التعارض، بمناقشة بعض المظاهر الاختلافية، إذ يرى أن :

* غياب الحوار، أو أي مظهر لغوي آخر، من حجاج المسألة، ليس عفة أمام تطبيق نظرية الأفعال اللغوية.

* طابع الحجاج الفردي ليس حاسماً، فكل مسألة نشاط ثنائي الدور بالضرورة.

* كون حجاج المسألة لا يحتاج إلى الخلاف، أمر لا معنى له، حتى حين يكون الباحث على المسألة مجرد حيرة طارئة؛ إذ يمكن للحيرة أن تجد أصولها في أسباب تدعو إلى التفكير في أن وجهة النظر قد تكون غير مقبولة.

يفتضي الحجاج الذاتي إذن، معرفة بعض الاعتبارات الخاصة، التي فُهِمَتْ أو يمكن أن تقدم ضد وجهة النظر المطروحة؛ وحضور الخلاف يعني على الأقل حضور وجهة نظر غير ملائمة.

قد استيعب أن الحجاج الذاتي نشاط ثنائي جدلي يقوم على الخلاف. ومع ذلك يظل السؤال مطروحا: ألا يعرف غياب التلطف فيه، تطبيق نظرية الأفعال اللغوية؟ كيف تدرس جدالا داخلها لا يمتظهر لغويا؟ يحيل بلير مجددا على خصوصية نظرية الأفعال اللغوية، ليميز بين أربع فئات من الأفعال اللغوية: (بلير 1987 : 193)

* الأفعال الإثباتية، وتؤكد وجهات نظر المتجادلين أو اعتراضاتهم، وتعرض حججهم ومواقفهم.

* الأفعال الاتزامية، وترتبط بتعهد الطرفين مباشرة بالحديث، ويلعب الأدوار المتفق عليها سلفا، حتى النهاية.

* الأفعال التوجيهية، وتدفع السامع إلى الفعل، حين يكون الاعتراض الدفاعي متطلبا للحديث. أي حين يطلب المجاور من خصمه أن يدافع عن جزء من الحجج، فيفسر أو يوضح قضية أو استدلالا.

* الأفعال الإعلامية، وتحدث مطابقة بين الكلمات وبين العالم، بفضل ما يقدمه إنجازها من تحديدات وتوضيحات، خلال المراحل الحجاجية للحديث.

بالرغم من أن المسائل الفرد لا يتحدث ولا يكتب، ولا يمكنه أن ينجز هذه الأفعال اللغوية، كما تنجز ضريحة في الحجاج الجدلي، فإنه يستطيع، حسب بلير، أن يقوم بعمليات ذهنية تطابق هذه الأفعال الكلامية بدقة متناهية. ولما كانت نظرية الأفعال اللغوية خاصة بالأفعال اللسانية فيإمكانها تمذجة المسألة غير الناطقة أو المكتوبة، لأن هذه المسألة قسوية ولسانية بالأساس.

هكذا ينتهي بلير إلى المواءمة بين المواجهة وبين المسألة، وينتقد في الآن نفسه، نموذج إيرمين وكروندورست، الذي يتصور المحادثة تعاونة بالأساس، فلا يحل الطرفان معا خلافيهما، إلا إذا تهيئا إلى البحث سوية عن التضمنات في مخزونهما المختلف. لأن أدوار التبادل الجدلي تقتضي طرفا مدافعا عن وجهة النظر، يجيب عن أسئلة واعتراضات الآخر المعارض لنفس وجهة النظر، وتقتضي في مرحلة متقدمة من الحديث، وقبل الانتخاط في الحجاج، أن يتفق الطرفان على:

* مخزون مشترك، وإجراءات تنبئ انشعاب القضية إلى المخزون.

* إجراءات تحدد متى يمكن لقضية خدامية جديدة أن تنتمي إلى المخزون.

* إجراءات تجعل مقدمات الحجاج الضمنية، صريحة.

* قواعد متطابقة لتفهم مشروعية التفكير المستعمل. (بلير 1987 : 199)

كيف يمكن أن تتحقق هذه التوقعات ؟ ألا يمكن أن يستعمل الحجاج لحل الخلاف، إلا حين تتفق الأطراف المتعارضة مسبقاً على الإجراءات التعاونية ؟ المشكلة، لدى نظر بلير، يكمن في الإجراءات نفسها، فقالباً ما تكون هي موضوع الخلاف. وإذا كان الحجاج لا يحل قضية إلا إذا كان هناك اتفاق سابق على هذه الإجراءات، فلن يحصل التوافق أبداً.

3-5. تركيب :

يمكن اختزال تصور بلير في الخطوات التالية :

* الحجاج عملية والحجج نتيجة والحجاج فعل صراعي يوجه لحل الخلافات، حيث يرغب كل طرف في هزم خصمه، دون أن يقدم تنازلاً، وللميز فيه بين حجاج جدالي ينشأ من الخلاف وحجاج ذاتي ينشئ عن نقاش داخلي.

* يوجد المتسائل حجاجاً لوجهة النظر المطروحة وحجاجاً مضادة لها وللحجج السابقة؛ والفوارق السطحية لا تلغى التشابه بين المسألة وبين الجدال، ولا تعوق تطبيق نظرية الأفعال اللغوية. فكل مسالة ذاتية نشاط لثنائي، ولا فرق بين المواجهة وبين المسألة.

* لا يؤدي الحجاج القائم على الإجراءات التعاونية إلى التوافق. إن الإجراءات غالباً ما تكون موضوعاً للخلاف.

بهذا يزول نموذج بلير الفوارق بين الحجاج الجدلي وبين الحجاج الذاتي، ويجعل من الحجاج فعلاً صراعياً ليس تعاونياً، داعياً إلى تطبيق نظرية الأفعال اللغوية وإقصاء المسلمات الحوارية.

6- نموذج سوزان كلاين Susan L. Klaine

تناول سوزان كلاين (1987) إشكالية الهوية في الخطاب الحجاجي والكيفية التي يدير بها المتحاجون هوياتهم داخل الخطاب ؛ متطلعة من وجود عدة صعوبات ترتبط بهوية المتحاج الذي عليه أن يضمن مقبولة زاوية نظره، والانتصار لحجته.

6-1. الصعوبات :

تضعنا كلاين أمام ست صعوبات (كلاين 1987) :

(241- 242) :

* يشعر المتحاجون أن خصومهم يتجاهلونهم ؛ أولاً يعطون ما يكفي من الشرعية لأرائهم ؛ أو يقتلون من قدراتهم الفكرية، وقيمهم الذاتية.

* حين يقبل المتحاجون وجهة نظر الخصم، يظهرون، بالضرورة، تغيراً في مواقفهم ويلبسون صورة متناقضة ؛ فتعارض رغبتهم في اكتساب صورة متماسكة، مع فعل قبول وجهة نظر الخصم ؛

* يدعي المتحاجون صورتين متافرتين في نفس الآن، صورة الجدارة بالثقة، والرغبة في حصيلة مقبولة تبادلياً ؛ وصورة الشك، أو الرغبة في تجنب تقديم التنازل.

* لا يتوقف نجاح المتحاجين على اتفاق الخصم مع وجهة نظر المخالف فحسب، وإنما مع اعتقاداته التي تتفق مع صورته الذاتية. لأن تصور الفرد على ذاته عقبة كبرى، إذ يمكن للمتحاج أن يقضي الموقف المضاد، لأنه لا ينسجم مع صورته الذاتية.

* لما كان الخلاف ينشأ من اختلاف المتحاورين حول المحتوى القضي أو حول شروط إنجاز الفعل اللغوي؛ ولما كانت أغلب شروط الإنجاز، ترتبط برغبات وقدرات وصفات المتكلم أو السامع، فإن أغلب الحجج في الجدل تنصب على هويات المتحاجين.

* تمثل الصعوبة الأخيرة في ترميز وجهة النظر الذاتية؛ إذ على المتحاج إن أراد النجاح، أن يثنى أو ضاعاً جديدة للاعتقاد لدى الخصم، وأن يدحض اعتقاداته حول شروط الإنجاز المعينة للاتفاق.

إذا كانت هذه الصعوبات، في نظر كلاين، لا تبرز إلا في سياق التعارض؛ فكيف تتجاوزها؟ كيف يحقق المتحاجون حاجتهم إلى الاحترام والاستحسان؟ وما دور الحجج كأفعال تواصلية؟

2.6. تجاوز الصعوبات :

ترى كلاين أن الحجج كأفعال تواصلية، تحدد الهويات التي لا تلائم الصورة الذاتية للمحاج وتبني سياقها الخاص للتقويم والاستجابة؛ وأن الخصائص التواصلية تشكل مشاكل للمتحاجين، وتمكن المحاجين الناجحين من استعمال هذه الخصائص لإدارة صور خصومهم؛ ولتنظيمهم وشركتهم، مع هويات تلائم وأهدافهم الأدائية.

ومادام الطرفان يمارسان، معا وفي الآن نفسه، الفعل الحجاجي، فإن الاتفاق حول الهويات الساقية يفاوض ويثبت باستمرار، ليحقق التلازم بين الأهداف الأدائية للمحاجين وبين

أهداف خصومهم، في هذا المنظور يأخذ عمل الهوية عدة تشكلات، كأن يظهر المحاج أن موقفه منسجم مع الصورة الذاتية لمحاوروه؛ بتبديل تصور الآخر عن ذاته؛ أو يتخذ فعلاً توافقياً، حين يدافع عن فقدان الصورة؛ أو يتخذ فعلاً تنافسياً، حين يمنع إخراج الخصم. (كلاين 1987 : 246)

إلى جانب استراتيجيات إدارة الهويات، بالإحالة على الأهداف التفاعلية الخاصة؛ يختار المتحاورون استراتيجيات تحافظ على الصورة الإيجابية لقنواتهم ولشركاء المتفاعلين معهم. غير أن احتفاظه على هذا التوازن التفاعلي صعبة في حالة النجاح؛ لأن الدفاع عن وجهة النظر ليس إلا تهديداً للصورة؛ يقود المتحاجين إلى البحث عن الامتياز، وكسب الاتفاق، أو المواجهة بالحجة.

لذا يمكن للمتحاجين (كلاين 1987 : 246) أن يقرروا تجنب الخلاف كثيراً، ويمنعوا أي ضياع للفرصة؛ أو يقدموا وجهات نظرهم بكيفية مباشرة، بالرفع من الوضع والفعالية، أو بكيفية غير مباشرة؛ أو بواسطة استراتيجيات تهذيبية خاصة تعوض صورة الخصم الضائعة، وتوصل إلى الإحساس بالاستحسان.

إن المتحاورين، حسب كلاين، (كلاين 1987 : 247)

* يملكون طرقاً لسانية، لإدعاء أرضية مشتركة، ولإظهار التعاون مع السامع، وإشباع رغباته، وتجنب إكراهه، وتحقيق الامتياز.

* يدركون أن عليهم أن يحدثوا لدى خصومهم، أو ضاعاً جديدة للاعتقاد وللعمل، مادامت شروط إنجاز الفعل اللغوي بمشروعية، ترتبط بخصائص ومحفزات واعتقادات السامع.

* يدركون أن ما يختارون من حجج لا تدعم مواقفهم، بل تدحض بالدرجة الأولى، اعتقادات الخصم المعيقة للاتفاق، لذا على المتحاج التاجع أن يراقب الحقل المفهومي، والسياق العلائقي اللذين يقوم فيهما الحجج.

3.6. النسق التأويلي/ النسق الإنتاجي :

نرى كلاً من أن هناك علاقات أساسية تطورية بين الإدراك الاجتماعي للمتحاورين وبين استراتيجياتهم اللغوية ؛ لذا يجب إنتاج الحجج التي تحول أسباب الخلاف لدى الخصوم، وتنسق أهداف هويات المتحاجين، والهويات المنشأة في سياق الحجج (كلاين : 1987 : 248).

من هنا سيكون على المتحاجين أن :

* يملكون نسقاً تأويلياً، يمكن من معرفة أهداف هوية الخصم.

* يملكون نسقاً إنتاجياً يمكن من إدماج الأهداف، في الموقف الذي يدافع عنه المحاج.

* أن يتحرروا من حالاتهم الانفعالية واستجاباتهم المباشرة. وهذا يستلزم انفصالاً عن وجهة النظر الخاصة، وتبعية مخططات مركبة للعمل، واستراتيجيات تنفيذ الأهداف وتزليل العوائق.

وسيكون على المتحاجين، أيضاً، أن يملكون :

* نسقاً تأويلياً يميز المظهر التقابلي للعمل التواصلي (محتوى، مكونات علائقية).

* نسقاً لفهم تضمنات الهوية والعلاقات في الأعمال.

* نسقاً إنتاجياً يراقب وتنسق الهويات والسياقات المنشأة بواسطة الحجج، وبالبداية والتفكير المستخدمين في الحجج نفسه. (كلاين : 1987 : 249)

4.6- تركيب :

نعيد صياغة تصور من كلاين على الصورة التالية :

* يواجه الخطاب المتحاجي عدة صعوبات ترتبط بهويات المتحاجين، مما يجعل الحجج أفعالاً تواصلية تدير الهويات المخالفة، وتلائم بينها وبين الهويات والأهداف الأدائية، ويجعل الاتفاق حول الهويات بغاوض وثبت باستمرار.

* لتحقيق الاستراتيجيات عبر أدوات لسانية ضمنية أو مباشرة ؛ وتأخذ طبيعة تفاعلية أو محايدة أو تعويضية ؛ وينجز الفعل اللغوي بارتباط بهوية السامع، وفي أوضاع جديدة للاعتقاد والعمل حججاً تدحض الاعتقادات المعيقة، وتحول الخلاف، وتنسق الهويات المنشأة في سياق الحجج.

* بين الإدراك الاجتماعي وبين الاستراتيجيات اللغوية، علاقات تطورية، تدعو إلى مراقبة الحقل المفهومي، والسياق العلائقي للحجج، والانفصال عن وجهة النظر الخاصة، وتبعية مخططات للعمل، واستراتيجيات تنفيذ الأهداف وتزليل العوائق ؛ وتدعو إلى إلى نسق تأويلي، يعرف الهويات ؛ وتنسق إنتاجي يراقب وتنسق الهويات والسياقات المنشأة.

يربط نموذج كلاين إذن الحجج بالهويات، ويضعه داخل سياق تواصلي تفاعلي، حيث يلجأ المتحاجون إلى استراتيجيات متنوعة للحفاظ على هوياتهم واستثمار هويات خصومهم، وإزالة أسباب الخلاف، لخلق تفاعل تواصلي ناجح، والقضاء على كل العوائق الذاتية.

7. نموذج فان دايك Dijk T.A. Van

ينسحو فان دايك (1990) متحن تحليليا، فيفحص بعض الاستراتيجيات والبيئات الحجاجية، في الافتتاحيات الصحفية البريطانية المحافظة مركزا على دور الخطاب في إنتاج العنصرية، وعلى الاستراتيجيات الصحفية في التقديم الإيجابي للنخب البيضاء، وفي التقديم السلبي للجماعات السوداء؛ ويسعى من وراء هذا الفحص إلى تسليط الضوء على اقتضاءاتها الأيديولوجية وفهم دور النخبة في دعم الاعتقادات العنصرية.

7. 1. الطبيعة الحجاجية للافتتاحية:

ينطلق فان دايك في مقاله (الحجاج والعنصرية 1990) من تحديد البنيات الصورية للافتتاحيات، بالمقولات العرقية الآتية:

* التعريف بالوضعية : ماذا حدث ؟ مقولة تقدم تلخيصا ذاتيا للمستجدات.

* التقييم : مقولة تقدم تقويما للمستجدات.

* الاستنتاج : مقولة تبرز توقعات مستقبلية ، أو معايير حول ما يجب فعله أو ما لا يجب فعله. (فا. دايك 1990: 191).

ثم يؤكد أن للافتتاحية، إلى جانب بنائها الصوري، وظائف متعددة فهي :

* تقوم تواسلها، بوظيفة حجاجية إقناعية، لتأثير في المعارف الاجتماعية للقراء.

* تهدف بفعالها التأثيرية، إلى زرع مواقف وإيديولوجيات مجموعة خاصة وسط جمهور واسع.

* تخطب عبر القارئ العام فاعلمي الأحداث المؤثرين، والنخب القوية ورجال السياسة بالأساس.

* تشغل مياها كإنجاز للقوة، كخطوات استراتيجية لشرعة هيمنة نخبة خاصة أو للمحافظة على توازنات القوى بين مجموعة النخب المختلفة في المجتمع.

* تعيد ثقافيا إنتاج القيم والعاير المقبولة التي تقوم بواسطتها الأحداث الحليفة. (ف. دايك 1990 : 119 - 120)

يمكن اختزال كل هذا في وظيفة حجاجية خالصة، تنظم الوظائف السياسية والثقافية والأيدولوجية، وتحتل مكانة بارزة في كل مقارنة تحليلية لهذا النوع من الخطاب. من هذا المنظور يدرس فان دايك، الافتتاحية، منطلقا من مجموعة من الخصائص العامة للحجاج، ويعتد بعض المفاهيم كأدوات إجرائية تحليلية.

7-2. الخصائص العامة للحجاج :

يوجز فان دايك الخصائص العامة للحجاج كالآتي (فان دايك 1991 : 221)

* نظرية الحجاج نظرية متعددة المجالات، تنفرع عن نظرية شاملة للخطاب، فخصائص الحجاج تشتق من خصائص الخطاب، والحجاج شكل خاص للغة المستعملة، وللتفاعلات الاجتماعية. وعلى نظرية الحجاج، أن تصف وتفسر البنيات والاستراتيجيات، التي تعطي للخطاب صفة الحجاجية.

* للحجاج قيود تداولية أكثر حرية، وللحجاج - في الغالب - طبيعة إثباتية عامة، فأفعالها اللغوية إثباتات قد تنحز طليا أو وعدا أو تهديدا، دون أن تكون، بالفعل تهديدات أو طلبات أو وعودا.

* ليس الحجاج في حد ذاته فعلاً لغوياً بالمعنى الضارم، بل هو بنية نصية تتلقى مع الخطاب الكلي أحياناً. فلا يملك، بخلاف الأفعال اللغوية الأخرى، مجموعة خاصة ومحدودة من الشروط الملزمة؛ ولا ينجز بعبارة القضية المفردة، بل يحتاج إلى فصيلين على الأقل.

* للحجاج أسس ووظائف معرفية. يتوجه جديداً نحو قبول السامع أو القارئ للقصيدة أو للرأي أو للاعتقاد المعياري التقويمي أو للمفعول اللغوي؛ وينجز هدفه التواصلية بواسطة العبارة الاستراتيجية للقضايا المفترضة مقبوليتها. أي أنه يشتغل معرفياً كاستراتيجية خطابية إقناعية، توجه نحو المبادلات الخاصة للنسق الاعتقادي للمتلقى.

3-7. الحجاج والعرفة :

يربط فان ذلك الحجاج بالمعرفة كأساس مركب.

تعتبر البنية الحجاجية عن بنية معرفة اعتقادية خاصة، ترتبط بوضع أو حدث خاص جريته المتكلم أو قراه أو سمع عنه وتسمى نماذج؛ أو عن بنية اعتقادية عامة ومباشرة اجتماعياً (نصوص، مواقف، قيم، معايير، إيديولوجيات)؛ أو عن النماذج والاعتقادات العامة معاً. وقد يتبار الحجاج في ما يربط بين النماذج وبين الاعتقادات، فيكون النموذج حاملاً تجريبياً للاعتقادات، أو تستعمل الاعتقادات لجعل النماذج حقيقية ومعقولة. (فان ذلك 1991: 321)

حين يكون الحجاج تعبيراً نصياً عن الاستراتيجيات المعرفية الحجاجية الخاصة، لا تطبق بنية اعتقادية جاهزة، بل تنشأ متوالية من الخطوات الاستراتيجية والبنوية، تبحث في الذاكرة العامة والخاصة، لتجعل الاعتقاد المقصود أكثر معقولة؛ لأن للأفراد نماذج حول الأوضاع التواصلية. هذه النماذج التواصلية أو السياقية حاسمة في الحجاج لأنها تمكن من معرفة اعتقادات السامع / القارئ؛ والاعتقادات الخاصة أو العامة التي تجعل الاعتقاد المقصود مقبولا.

(مادام معظم الحجاج معتقدات مشتركة تقدم في صورة خطاطة معرفية ومواقف وإيديولوجيات وبنابات من معايير وقيم ومبادئ، فإن الأفراد لا يحتاجون حول معتقداتهم الشخصية فقط، بل يتبنون مواقفهم، ونماذج أوضاعهم الخاصة كأعضاء، يتبنون إلى مجموعة؛ فتتصرف بالضرورة تمثيلات طبقته الاجتماعية بواسطة مواقفهم الاجتماعية، التي تؤثر في المواقف الحجاجية) (فان ذلك 1990 : 124) .

هكذا يوجه الحجاج، في الإعلام، إلى متلقى واسع، إلى طبقة اجتماعية، فيأخذ بذلك وظيفة إقناع الجمهور، ويعيد، إقناعياً، إنتاج المواقف المسبقة داخل المجتمع.

من كل هذا يتنبأ فان ذلك (1990 : 120) إلى أن لنظرية الحجاج جوهرًا مضاعفاً :

* المقاربة البنوية لتطبيقات النص غير الصوري، ولاستراتيجيات الإقناع.

* التحليل الوظيفي للاستراتيجيات والتمثيلات الاجتماعية والإدراكية ؛ لأن فهم البنيات النفسية للحجاج يقتضي إبراز أدوارها الوظيفية في التسخير التواصلي للأذهان.

بهذا النموذج النظري البنيوي الوظيفي، يقارب فان دايك افتتاحيتي جريدين تماثلتين مشهورتين المتأيل والمان، ويستنتج أن القضايا الكبرى للخطاطة الافتتاحية، قد أنجزت جزئيا أو شموليا، بخطوات واستراتيجيات حجاجية بلاغية. فإذا كان التحليل هو الفعل الحجاجي الأساس، فإن الخطوات الحجاجية التي تدعم هذا التحليل المستنتج، ليست في الواقع إلا تأكيدا بلاغيا (غلبوا، مجازا، مقدرات معجمية درامية) ؛ أو تظيفيا وتصللات حافظة لما الوجه ؛ ويستنتج أيضا أن البنية الحجاجية وظيفة تسيير ثقافية وسياسية واسعة، تتبادل سياسيا من أجل مراقبة الأقليات، وإنتاج هيمنة النخب البيضاء.

4.7. تركيب

نخلص من تقديمنا لتصور فان دايك إلى بنائه على الصورة التالية:

* نظرية الحجاج جزء من نظرية الخطاب تصف وتفسر البنيات والاستراتيجيات الحجاجية. والحجاج فعل لغوي مركب، وبنية نصية قد تشمل الخطاب ككل، وتشغل كاستراتيجية خطافية إقناعية.

* تعبر البنية الحجاجية عن النماذج، أو عن الاعتقادات المشتركة ؛ أو عنهما معا أو تملص بينهما. فالحجاج مثالية من الخطوات الاستراتيجية والبنيوية في إطار التفاعل المستمر بين النماذج والاعتقادات.

* نظرية الحجاج مقارنة بنيوية لتطلق النص الطبيعي، والاستراتيجيات الإقناع الخطابي ؛ وتحليل وظيفي للاستراتيجيات والتمثيلات الاجتماعية والمعرفية.

الحجاج إذن فعل لغوي مركب، يشغل كاستراتيجية خطافية إقناعية تفاعلية، ترمط الأفراد بالجماعة والنماذج الشخصية بالمعتقدات العامة، الشيء الذي يقتضي أن تكون نظرية الخطاب قادرة على وصف البنيات والاستراتيجيات الحجاجية بنيويا ووظيفيا.

8- نموذج (زامير بادوفا. V.ZAMMUNER PADOVA)

ينطلق زامير (الخطاب الحجاجي 1987) من أن :

(الأفراد يستخرجون في الحجاج، لتحقيق نتائج مرغوبة ومحددة ؛ وأن الحجاج يحتل موقعا في وضعية للصراع بين معتقدات متباينة ؛ ويهدف إلى دعم بعض وجهات النظر والدفاع عنها، باعتبارها واردة أو حقيقية، أو أكثر شريفة، بالنسبة إلى محور أو قضية معينة). (زامير 1987 : 111)

8-1- العمليات المعرفية :

يركز زامير على العمليات الإدراكية الموظفة في التصوص الحجاجية، استنادا على الفرضية الآتية :

(أقترح أن العمليات المعرفية تنعكس في المنتج البشري، أي في البنية المنطقية والبلاغية، أو اختيار بعض المحتويات القضية، وترتبط بالعوامل الذاتية، كالأهداف التواصلية وخصائص سياق الإنتاج). (زامير 1987 : 111)

يحدد زامير الحجاج من منظور معرفي، يكون له نشاطا تحكمه ثنائية مشكل / حل، إذ يهدف للتكلم / الكاتب إلى تغيير الحقل المفهومي للمتلقى، المرتبط بالمحور (س) والمحاور المتعلقة (س، ي ..)، وما يصاحبها من معرفة واعتقادات، ليجعل هذا الحقل يتطابق أكثر ما يمكن، مع اعتقاداته ومواقفه ومعرفته، وإذا افترض أن بعض المفاهيم غير مشتركة فيجب أن تناس المعرفة أولا، وإن كانت الفضاءات المفهومية المدعومة أو المحال عليها، في الغالب، جد معقدة.

(لما كان الناس يتفاسمون في مجموعة موسيو ثقافية أنواع الخبر، فإن التكلم / الكاتب يفترض أن بعض المفاهيم والعلاقات، جزء من العالم التذاتي للخطاب؛ وأن هناك مفاهيم وعلاقات أخرى، ينبغي أن تنشأ وتعطى ورودا عقالا) (زامير 1987 : 111)

يعتبر زامير أن الأهداف للتكلم / الكاتب، دورا حاسما في تشكيل فعل الخطاب؛ إذ يمكن للخطاب تبا للأهداف المنشأة، أن يركز أقل أو أكثر على بعض المحاور أو المفاهيم، أو يكون أقل أو أكثر صراحة حول بعض العلاقات الخطابية، أو يصمم بتجاذج أو لا يصمم إطلاقا. وهذا عامل هام يرتبط بالنيات والمجالات المعرفية التي يدخل إليها المتكلم / الكاتب ويختارها للاستعمال في تواصله. فقد يختلف الأفراد إلى حد بعيد، حول المعرفة المعقدة الأساس، وحول الكيفية التي تكون بها المعرفة مشتركة ومتغيرة وواسعة ومنظمة. وقد تضاف إلى الاختلافات عوامل أخرى.

(تساهم في اختلافات صور الخطاب عوامل أخرى، كالتنوع والجنس والأوضاع التربوية، وإدراك المتكلم لسياق الإنتاج...، كما ترتبط جهات الخطاب، ونوع الخطاب، بطريقة الإنتاج) (زامير 1987 : 211)

في هذا المنظور تتحدد الخطاطة الحجاجية النموذجية، لدى زامير، بكونها تشمل عرضا صريحا لمعتقدات الكاتب ومعتقدات الذي يخالفه، وحديثا عن الوقائع التي تحمل الاعتقادات المشتركة؛ وثبت أن الاعتقادات غير المشتركة حاليا مخطئة؛ وأن الحجاج ليس مجردا بسيطا للاعتقادات المشتركة. لذا لا نجد لوصف المكونات الدلالية للحجاج، إلا طريقتين تطبيقيتين بارزتين: من الوقائع إلى الاعتقادات، ومن الاعتقادات إلى الوقائع.

(إن التنظيم المحتمل للحجاج صعب نظرا لتعدد مستوياته؛ فقد تشغل مقاطع قليلة (وقائع / اعتقادات) كواقعة مركبة تدعم معتقدا؛ أو يؤسس معتقد مركب على واقعة مفردة. قد نلاحظ في أغلب السياقات موقع الحجة صريحا؛ أو يكون الحجاج غير مباشر فيترك للمتلقى استنباطه من الخبر المعطى صراحة). (زامير 1987 : 113).

هناك، حسب زامير نيات حجاجية مختلفة غير مقنعة أو غير قابلة للفهم، تختلف كفاءتها باختلاف المتلقين، أي في العلاقة بمتغيرات سياق الإنتاج والتلقي. فكل بنية حجاجية تقوم ذاتي للمهارات التي تتطلبها الأهداف المرسومة، في سياق خاص للإنتاج. ولما كانت الحجج، قاعديا، برهانات منطقية، بلغة طبيعية انفعالية؛ فهناك عوامل مختلفة، تساهم في تحديد كفاءة الحجاج المنتج. من بين العوامل الفترات اللسانية والمنطقية الحاسمة في التمييز بين الأفراد، ومعرفة المجال الخاص والجوانب المختلفة لمحور الجدال، والمهارات البلاغية الإقناعية، ومعرفة التوقعات والمعايير الثقافية التي تساهم أيضا في الكفاءة الحجاجية خاصة في السياق الحوارية. (زامير 1987 : 113).

2-8- ملاحظات حول الاستراتيجيات :

يسجل زامير في نهاية مقارنته مجموعة ملاحظات حول الاستراتيجيات : (زامير 1987 : 114 - 115) :

1- إن الاستراتيجيات التي يتبعها الأفراد في الحجاج متنوعة، غير أن بعضها أكثر لمذجة، أو حسما في مقبولة الحجاج : استعمال المقدمات، السحب العريض للتتبع، التقطيعات (الدلائل، الإثباتات) ، يصدق هذا على الاستراتيجيات الواسعة، المثنية لأجزاء النص الكلي.

2- إن اختيار الاستراتيجيات يرتبط بأهداف الأشخاص ؛ وبمعرفة المحور، في موضع أو مقام معين، وتكون بعضها غير ملائمة للمتطلبات والقيود النصية والسياقية، لأنها تغفلها، أو تنج عن تخمين غير دقيق، لخصائص سياق الإنتاج.

3- قد ينجح بعض الأفراد في الدفاع عن آرائهم، بتكوين حجاج مفهوم ومقبول، وإن استعملوا طرقا مغايرة. وقد يختار نفس الأفراد طرقا أخرى، في مناسبات مختلفة، ومع اختلافات بارزة في السياق.

4- يرتبط استعمال الاستراتيجيات واختياراتها بجهات وأنواع الخطاب ؛ بمعنى أن النوع أو الجهة الخاصة، ينتجان أو يقضيان إمكانية الاتجاه إلى استراتيجية معينة، ويحددان كيفية أو ضرورة إنجازها.

5- إذا كان من الممكن نظريا، أن تحدد الاستراتيجيات والبيئات الحجاجية، لأساس معرفي معطى، أو مجموعة معتقدات،

أو نوع من السياقات، إلخ... فإنه لا توجد في إنتاجات الحياة الواقعية، بيئات صارمة يستعملها لشكل أو السامع أو للزمان باستعمالها ؛ وإنما هناك نماذج مفضلة، تستعمل بكثرة، من طرف بعض الأفراد، في سياق معين، أو بالنسبة لجهة معينة. ولن يوجد نموذج حجاجي، يُمذَج الإنجاز البشري، إلا فقط إذا، واجه البيئات والمبادئ العامة.

3-8- تركيب :

نخلص إلى صياغة تصور زامير في البناء التالي :

* الحجاج نشاط داخل الصراع بين الاعتقادات، وعمليات إدراكية تعكس في المنتج اللساني، وترتبط بالعوامل التداولية ؛ وتساهم في تشكيل فعل الخطاب وفي اختلافات صورته، عوامل ذاتية واجتماعية وإدراكية ؛ ويرتبط نوعه وبعثاته بطريقة الإنتاج.

* تحدد الكفاية الحجاجية بالقدرات اللسانية والمنطقية والبلاغية والمعرفية والسياقية ؛ وكل بنية حجاجية تقوِّم للمهارات في سياق خاص للإنتاج. وعلى الاستراتيجيات الحجاجية ملائمة للمتطلبات والقيود النصية، ووصف سياق الإنتاج والتلقي.

* تحدد الاستراتيجيات والبيئات الحجاجية نظريا، استنادا على أساس معرفي أو اعتقادي أو سياقي، ولا توجد في الحياة العملية إلا لنماذج مفضلة. لذا وجب على النحو الحجاجي أن يواجه البيئات والمبادئ العامة.

الحجاج إذن نشاط إقناعي يتخذ صورة خطاب، يقوم على الاعتقادات والوقائع ؛ وتشكله عوامل ذاتية واجتماعية ومعرفية ؛ وتحدد كفايته قدرات نصية وسياقية. يشتغل كاستراتيجيات توظف كل العوامل والقدرات، ليكون الحجاج ناجحا وفعالا.

9- إعادة بناء الخطاب الحجاجي :

ترسم النظرية المعيارية للحجاج نموذجاً مثالياً للحجاج كما ينبغي أن يكون، وتشرح النظرية الوصفية للحجاج نماذج تتناول الممارسة الحجاجية كما هي في الواقع. لكن ألا يمكن للنظريتين معاً أن تتوافقا في برنامج موحد للبحث، دون أن تختلط الأهداف النظرية ؟. تتجسد هذه الرغبة التوفيقية في المحاولة الأخيرة لإعادة بناء نظرية الخطاب الحجاجي (إيمرين، كروندورست، جاكسون، جاكوبس 1991) بدمج البرنامج المعياري للنظرية التداولية الجدلية (إيميرين وكروندورست، من 1984 إلى 1992) والبرنامج الوصفي للحجاج الحواري (جاكسون و جاكوبس من 1980 إلى 1983). كيف يمرر هذا الإدماج ؟ وهل له مسوغات أخرى غير المبرر النظري العام ؟ وكيف يتم تجريبياً وعملياً ؟

9.1- مبررات الإدماج :

إن البرنامجين وإن كانت لهما أصول مستقلة، واختلفت الوجهة المعيارية للنظرية التداولية الجدلية، عن الوجهة الوصفية للحجاج الحواري، يعتبران الحجاج عملية خطابية تفاعلية، ويوظفان نظرية الأفعال اللغوية، ومبادئ كرايس للتفكير العملي. وهذا يشجع على إدماجهما في برنامج موحد هذه خطواته العامة (كرايخ 1996 : 125 - 126) :

* الفعل اللغوي ظاهرة ذات تنظيم طبيعي معياري، تخضع شروط إنجازه لمبادئ عقلانية، وتصاغ نظرياً بواسطة مبدأ التعاون الكرايسي.

* يعتبر التحليل التداولي الجدلي الحجاج فعلاً لغوياً مركباً يحقق الإحالات الجوهرية للجدل التداولي (الخارجية، الاجتماعية، الوظيفية، الجدلية)، ومنتظر مساهمة الحجاج

الحواري إلى إنتاج وتأويل الأفعال اللغوية داخل سياق أنشطة الأهداف الموجهة، فتعتبر الأفعال اللغوية عناصر في تصميمات واسعة.

* لبرنامج البحث في الحجاج قانون مثالي كتوجيه للمبادئ الأخلاقية، يقتضي شروطاً عالية الرتبة، ويقدمها أساساً هاماً لتقويم مشروعية النماذج المعيارية للحجاج انسجاماً مع معيار المشروعية والمشروعية الذاتية.

* لا ينحصر البناء التحليلي للخطاب الحجاجي في تطبيق النموذج المعياري على الخطاب الواقعي، وإنما يتطلب أيضاً إدماج الكشافات الوصفية والمعيارية ؛ لأن النموذج المثالي للمحادثة الأخلاقية، غالباً ما ينتقل من الأهداف الفعلية إلى السامعين في الخطاب.

* التعاون بين الجدل التداولي وبين الحجاج الحواري بديهي، لأن البناء التحليلي للخطاب يؤسس تجريبياً ومعيارياً ؛ ولأن هدف إعادة البناء التحليلي، هو تمثيل الخطاب الواقعي في بنية، تتوافق أكثر مع النموذج المثالي للجدل المعيارية. هكذا تقارن الممارسة الفعلية بالمثال.

9.2- مكونات البرنامج :

لقد تأكد من خلال إعادة تحليل الخطاب الحجاجي وجود ثغرة تلازم الممارسة الحجاجية العملية والنموذج المعياري، وقدمت بعض الحلول لإغلاقها. ففي دراسة تجريبية لطرف ثالث، وسيط في الخلاف، ظهر أن هذا الوسيط يضع استراتيجيات للأدوات الحوارية، ليدفع المتخالفين إلى الانخراط في معايير الجدل

3-8. تركيب :

يمكن اختزال نظرية إعادة بناء الخطاب الحجاجي في النقاط التالية :

* الحجاج عملية خطابية تفاعلية، والفعل اللغوي طبيعي ومعيارى وحوارى وعقلاني، يتحقق في فعل لغوي مركب، أو أفعال لغوية تنتج وتؤزل كعناصر في تصنيفات واسعة.

* البرنامج الموحد من مثالي يوجه المحادثات الخلافية، بتطبيق شروط النماذج على الخطاب الواقعي، ودمج الكفايات الوصفية والمعارية، فيؤدي التعاون بين الجدال التداولي وبين الحجاج الحواري إلى تأسيس البناء التحليلي تجريبياً ومعيارياً.

* تهدف إعادة البناء إلى تجريد الخطاب الواقعي في بنية معيارية، وتركز على تجاوز الهوية الموجودة بين النموذج المعيارى وبين الممارسات الخطابية، باعتماد استراتيجيات خطابية فلسفية ومعيارية وتحليلية وتجريبية وعملية.

هكذا يكون النموذج المشترك محاولة توفيقية، توجه لإشباع المتطلبات المعيارية في دراسة الحجاج، لتواجه التعارض القائم بين المعايير الحجاجية الصارمة، وبين الحجاج كممارسة عملية مرنة ومتقلبة ؛ وتقرب المسافة بين الجوانب التجريبية وبين الأسس المعيارية ؛ ولتأسس دراسات الحجاج على فهم واسع للأفعال اللغوية.

العقلاني ؛ وذلك بالانفعال على نموذج معيارى ضمني، يكاد يشبه النموذج النظري للجدال التداولي. تقود هذه الملاحظة إلى اقتراحات هامة وجديدة، يجب أن تضاهى إلى النموذج النظري، كنوع جديد من النظرية العملية القائمة على معرفة جيدة بحدود وجود العالم الواقعي. لذا سيبدأ البحث على التفرقة الموجودة بين النموذج المعيارى للحديث الخلافى المشتق فلسفياً، وبين الممارسات الخطابية الفعلية، ويسمى إلى تحديد الاستراتيجيات الخطابية لعبور التفرقة.

يقوم البرنامج على الحوار بين الجدال التداولي وبين الحجاج الحواري ؛ ويشمل خمسة مكونات، تقوم على مجموعة من التضمنات : (كرايج 1981: 127)

* المكون الفلسفي حيث تؤكد مفاهيم العقلانية والمقبولية على مقبولة وضرورة قياسات الأرضية المشتركة في الممارسة، حتى تسود المحادثة الخلافية.

* المكون المعيارى حيث يدمج مفهوم استراتيجية الحجة التي يتبناها النموذج المعيارى، لتوسيع نظرية التداول الجدلي.

* المكون التحليلي حيث الحاجة إلى نظرية الإلزام التواصلى لتحديد الشروط الملزمة للمشاركين باختزال الاختلاف بين خطاباتهم وبين إعادة التحليل الجدلي لهذه الخطابات.

* المكون التجريبي حيث تمحصر النتائج العملية لمختلف طرق وصف الحجاج.

* المكون العملي حيث تنظر الطرق الموجهة للخطاب، لينتظم مع النموذج المعيارى للحديث الخلافى.

خلاصة

بعد أن حددنا خريطة البحث للكشف عن مفهوم الحجاج في ثلاثة مواقع : البلاغة، المنطق، اللسانيات ؛ وفصلنا القول في كل موقع بعرضنا لمادته البارزة، نعيد صياغة الخريطة الكلية في خلاصة مركزة.

1 - اهتم البلاغيون التقليديون بتصنيف أنواع الخطابات وأنواع الحجج، وأشكال الجمهور والطرق الاستدلالية، وحددوا للخطيب نوع السلوك الخطابي الذي ينبغي أن يتبعه مجاراة لطبيعة الحضور، ومخاطبة للتفاعلات اللفظية والحجاج السبيئية ؛ مما جعل النموذج الحجاجي البلاغي التقليدي، نموذجا مثاليا معياريا، يضع الخطوط والحدود، ويرسم معايير الفعل الخطابي، وينأى عن الممارسة الخطابية الفعلية. من هنا يصبح الحجاج مجموعة من القواعد التصنيفية التعليمية البعيدة عن وصف التفاعلات الخطابية وتفسير آلياتها وطرق اشتغالها.

2 - تضمنت البلاغة الحديثة - كما تجسدت لدى بيرلمان - أمام مواجهة خطابية جدلية أحادية الوجهة، ترتبط بقضية أو أطروحة، يستند فيها الخطيب على تقنياته الحجاجية ومكانته الاجتماعية ليعيدل موقفه المثلي أو يعززه ؛ فتستمر بذلك في وجهتها التقليدية، إذ لا يزال الحجاج مقاومة للانحرافات الخطابية، وإن حاول بيرلمان أن يعطيه وضعاً متميزاً، يفتحه أمام الممارسة الاجتماعية، وجعله أداة توصف الممكن والمحتمل، ومنها لدراسة العلوم الاجتماعية، التي لا تصفها الآليات المنطقية

الصارمة. ولا يزال أيضا يستند على نفس العلاقات التواصلية (الخطيب - المثلي) الهادفة إلى إحداث تعديل في الأذهان. ومع ذلك، فالحجاج تقنيات تنظم في عملية جدلية، وتنتج صوب هدف محدد ؛ إنه آلة خطابية منظمة لا تعرف كيف تنسى وتستغل.

3 - سارت المقاربة المنطقية للحجاج في وجهتين متوازيتين، حاولتا معا تحقيق نفس الهدف، بإعطاء الحجاج سمة عقلانية، وإكسابه مظهراً منطقياً، وإن اختلفتا في الرواية والمرجعية.

يتحدد الحجاج لدى تولمين في كونه حججاً منطقياً، يستند على المنطق الجيبي لتنظيم الحجج في الوظيفة العقلية كوظيفة أساس، ويحاكي في بنائه بناء المحاكاة العقلانية. تشغل هذه الآلة الحجاجية، لإقصاء أو قبول الحجج وفق خطاطة مرحلية، تسير في وجهة محددة ؛ لكن هذه الآلة لا تشغل إلا على السطح، ولا تهتم بالتفاعلات الخطابية، غايتها بناء نموذج للمنطق العملي يتماثل من الممارسة القانونية كممارسة عقلانية ثابتة.

أما عند كرير وفينو، فتتم المواجهة بين الحجاج وبين المنطق الرياضي ؛ إذ تبرز السمة الذاتية للخطاب، ويتخذ الحجاج سمة النشاط الخطابي الغائي، فيخرج من دائرة المنطق الرياضي، ويستدعي مطلقاً من نوع آخر ؛ منطقاً طبيعياً يركز على الأبعاد الذاتية، ويدمج المقولات البلاغية ؛ منطقاً يتموضع بين البلاغة والمنطق الصوري. يقدم هذا النموذج إمكانيات قرآنية، إذ يجعل من الخطاب ومستوياته متطابقة الأولى، ويقوم تصنيفاً بين أنواع الخطابات، استناداً على مفهوم الغائية، ويتبع دور الحجاج في بناء وتنظيم وتحليل الخطاب. الحجاج في هذا المنظور منطق طبيعي بلاغي، استراتيجي خطابي تنظيمي، ودراسته تعني الكشف عن الآليات التي يتم بها بناء الخطاب.

تقدم المقاربة المنطقية إذن المسوغات التي تجعل من الحجاج ومن دراسته ممارسة عقلانية، ذات طبيعة متميزة، تستحق الدراسة العلمية المنظمة، وإن ظل دورها ينحصر في البناء والاستدلال النظري.

4- تناول التداولات المدمجة - لدى ديكر و أنسكومبر - مفهوم الحجاج باعتباره ظاهرة لسانية تخضع كغيرها من الظواهر الدلالية للوصف الدلالي، بالتركيز على المعنوي، وربط المستوى التداولي بالبنية التركيبية مباشرة. وتشتغل هذه الآلة في وصف الفعل الحجاجي، استنادا على سلسلة من المفاهيم الأولية والأدوات الإجرائية، تستند إلى المقولات محتويات تخصصها وتصورتها، وتحول المحتويات اعتمادا على القوانين الحجاجية ؛ ثم تستبط الوجهة الحجاجية الشاملة، الموجهة لتحقيق فعل الحجاج.

يعمل موشلر على توسيع وتطبيق وإعادة صياغة نظرية التداولات المدمجة، بتبني منطقاتها ومفاهيمها وتصوراتها الأساسية ؛ ويسير بها نحو ظواهر لسانية أعقد من الجملة، ليجعل منها آلة لوصف البنيات الحجاجية الحوارية.

لقد انحصر هم التداولات المدمجة في بناء آلة نظرية للوصف الدلالي، وعملت على تطبيقها على بعض الظواهر الحجاجية، غير أن تطبيقاتها، لم تتجاوز مستوى الجملة، أو البنيات الحوارية، حتى استحضارها لبعض المفاهيم التداولية والقولية، بظل باعتبارها تجريدات واقتضادات لمؤشرات مقولية، نصل إليها بالاشتغال على التحقيقات اللغوية السطحية للعبارة اللسانية. هذا لا يمنع من إمكانية مساهمتها في نظرية عامة للخطاب الحجاجي ما دامت تجعل من السلوك الحجاجي سلوكا جدليا متناميا.

5- شكلت النظرية التداولية، وخاصة نظرية الأفعال اللغوية بحالا خصبيا للعديد من المقاربات التي تناولت الظاهرة الحجاجية. لنصغ من هذه المقاربات تصورا متكاملا :

* نظرية الحجاج نموذج مثالي، لبناء معياري تنقي للخطاب ؛ فهي تحليل جدلي تداولي، موضوعه الفعل اللغوي الحجاجي، كفعل مركب، مرتبط، توافقي، يحدث لغوي، وأهدافه تفاعلية مرحلية ؛ يشتغل التحليل كاستراتيجية تنظم الحدث اللغوي بنوياء، وتوزع أفعاله تفاعليا، وتربط للعبار بالوظيفة ؛ وتتوجه حل خلاف هدد، وتؤويل مراحل الخطاب، استنادا على القوة التوافقية الحجاجية للأفعال اللغوية الضمنية المنجزة.

* الحجاج آلية حوارية تداولية تنظيمية، تدبر الخلاف، في إطار تناوب حوارية تعاوني، تخضع فيه الحجج للنشاط الكلي للفعل اللغوي لتنتهي إلى الوفاق وتقوية الإجماع. الحجاج إذن، طبيعة عقلانية واستراتيجية ؛ يتحقق كقطع موسع تنظم داخله الأفعال الفردية، وفق شروط خاصة للإنجاز.

* تدمج العلاقة الإقناعية، بأبعادها التداولية والتواصلية والذاتية، داخل نظرية الحجاج كمنهج للتفاعل بين النص والسياق، فيشتغل الحجاج كفعل لغوي بالخضوع لشروط الفعل الإنجازي.

* إذا أزلنا الفوارق بين الحجاج الجدلي والحجاج الحوارية، يفقد الفعل اللغوي الحجاجي سمته التعاونية، وتختصر معالجه داخل نظرية الأفعال اللغوية، بإقتضاء للسلسلات الحوارية.

* يرتبط الحجاج بالهويات ؛ ويضعه داخل سياق توافقي تفاعلي، حيث تشتغل الاستراتيجيات الحجاجية لاستثمار الهويات، واقتضاء على الخلاف، والعوائق الذاتية.

* الحجاج فعل لغوي مركب، واستراتيجية إدراكية إقناعية، تربط المعتقدات الشخصية بالتمثيلات الاجتماعية ؛ ونظرية الخطاب نظرية وصفية بنوية تصف البنيات والاستراتيجيات الحجاجية.

* الحجاج نشاط إقناعي خطابي، يقوم على الاعتقادات والوقائع، ذو كفاية نصية وسياقية، يشغل كاستراتيجيات، توظف العوامل الذاتية والقدرات الخطابية، ليحقق النجاح والفعالية.

تكاد كل هذه النماذج تندرج في نظرية الأفعال اللغوية، وسواء ربطته بالإقناع أو بالخلاف أو بالمعرفة أو بالهويات، فإنها تجعل منه نشاطا خطابيا، يتجسد في فعل لغوي مركب أو موسع، يشغل كاستراتيجية تنظيمية للخطاب، تنطلق من قضية (حدث)، وتعمل موقفا أو أطروحة؛ فتتظم الحدث، وتوزع أفعاله، مستندة على القوة الحجاجية للأفعال اللغوية الضمنية المنجزة المحترمة لشروط الإنجاز، وتوظف كل المعطيات النصية السياقية والتفاعلية. هكذا تسير في خط تصاعدي جندلي نحو هدف محدد، وأصقة الفعل اللغوي الحجاجي في كل تحقيقاته الخفية والمنجلية. بهذا تكون نظرية وصلية بنوية تصف البنيات والاستراتيجيات الحجاجية.

إذا كانت هذه الخلاصة تنظيمية نظريا لمفهوم الحجاج في المقاربات الثلاث، ووصفا لحدود كل تصور وقدراته الإجرائية والتحليلية. فأني هذه المقاربات أقرب إلى وصف وتفسير الاستراتيجيات الحجاجية للخطاب؟.

انسجاما مع منهجية التبيين والإقصاء التي مارسناها في بداية تحديدنا لخريطة الحجاج، وحصرناها في المقاربات الثلاث، باعتبارها أقرب إلى الخطاب، واعتبارا لكون الخطاب أيا كان تحققه، يملك خصائص عامة، لا مجال لتفصيل القول فيها، في هذا المؤلف، نلجأ إلى نفس تقنية الإقصاء والتبيين، لتبني المقاربة الأكثر قدرة على وصف وتفسير الخطاب.

فإذا اعتبرنا الخطاب نصا قوليا ذاتيا وتواصليا، يتفاعل مع سياقاته المختلفة، ويملك القدرة على تحريك أو خلق التفاعل، أي أن الخطاب نشاط لغوي حجاجي ذو قدرة تأثيرية وكفاية تفاعلية، وهما خاصيتان لا تتحققان إلا بفضل الوظيفة الحجاجية، وهي وظيفة خطابية تفاعلية تقيم جدلا بين النص والسياق والذوات القولية، تركنا النموذج الحجاجي البلاغي، لكونه غودجا تصنيفيا، لا يربط الحجج المصنعة بالعلاقات النصية والممارسة الخطابية، وأبعدنا المقاربات المنطقية، التي انشغلت ببناء المنطق الحجاجي، وتبيننا المقاربة اللسانية الأقرب من الممارسة الخطابية.

لكن داخل المقاربة اللسانية، نحتاج أيضا إلى التحسم، لأنها في الواقع مقاربتان مختلفتان ومتفاوتتا الكفاية، فالنداءات المدججة، وإن كانت تعبر السلوك الحجاجي سلوكا جندليا متناميا، فإنها لم تقدم النموذج الكف، لتحليل الخطاب الحجاجي، لأنها انحصرت في بناء آلة نظرية لوصف الدلالي، وأغفلت جوانب الخطاب الذاتية والسياقية والتفاعلية، مما يقتضي تركها بدورها، والانصراف إلى نظرية الأفعال اللغوية. ذلك أن النماذج والمقاربات المختلفة والمؤطرة داخل نظرية الأفعال اللغوية، ولكونها تعتبر النشاط الحجاجي فعلا لغويا مركبا أو موسعا يتفاعل بحدث لغوي، وينظمه بنويا وتفاعليا، ويشغل كاستراتيجية خطابية إقناعية، تنظم الحجج وتعطيها خصوصية سياقية، تخضعها للنشاط الكلي للفعل اللغوي، تجعلنا لتبني نظرية الأفعال اللغوية، ونعتبرها نظرية للخطاب، مؤهلة إلى حد بعيد، لوصف البنيات والاستراتيجيات الحجاجية الخطابية.

ANGENOT, M. (1982) : La Parole pamphilaire, Payot.
 ARISTOTE , (1984) : Organon V, les topiques, trad.J.Tricot, Vrin.
 ARISTOTE , (1987) : Organon VI, les résolutions sophistiques, trad.J.Tricot, Vrin.
 ARISTOTE , (1993-1973) : Rhétorique, trad.M.Dutoir et A. Waridel, Les Belles lettres, 3 vol.
 ARNOLD, A et NICOLE, P. (1962) La logique ou l'art de penser ; Flammarion.
 BELLENGER, Lionel (1980) L'argumentation : Connaissance du problème, applications pratiques. Paris, ESF.
 BELLENGER, Lionel. (1988) L'argumentation : Principes et méthodes ; 3ème éd., Paris, Entreprise moderne d'édition.
 BLAIR, J, Antony (1987) : Argumentation, inquiry and speech act theory ; in argumentation : perspectives and approaches, proceedings of the conference on argumentation 1986. Dordrecht.
 BLANCHET, R. (1973) Le Raisonnement ; PUF.
 BOUVIER, Alban (1993) : L'Argumentation philosophique : étude de sociologie cognitive. Paris : presses universitaires de France.
 BRETON, Philippe (1990) : L'Argumentation dans la communication. Paris, la Découverte.
 CICERON (1964) : L'Orateur, trad. A. Yon, Les Belles Lettres.
 DESCARTES, R. (1962) : Œuvres, Paris, Garnier.
 DUCROT Oswald (1980) : Les Schémas argumentatifs, Les Éditions de minuit.
 DUCROT Oswald et ANSCOMBE, J-C (1983) : L'Argumentation dans la langue. Liège, Mardaga.
 EMEREN, F. Van (1987) : For reason's sake : Maximal argumentative analysis of discourse. in argumentation : perspectives and approaches, proceedings of the conference on argumentation 1986. dordrecht : Font publications.
 FOUCAULT, Michel (1969) L'Archéologie du savoir. Paris : Gallimard.
 ——— (1971) L'Ordre du discours. Paris : Gallimard.
 FOUQUE, Paul (1962) : Dictionnaire de la langue philosophique. PUF.
 GOUCHIER, Henri (1973) Descartes : essai sur le " discours de la méthode ", la métaphysique et la morale. 3 éd., Paris : J. Vrin.

بيبليوغرافيا

الباجي، أبو الوليد سليمان بن خلف (1979) : كتاب المنهاج في ترتيب الحجج. تحقيق عبد المجيد تركي. بيروت : المطبعة الكاثوليكية.
 داهلث، ت، أ، فان (1993) : الحجج والعنصرية. ترجمة محمد طروس، مجلة الحكمة، عدد 2، مطبعة المعارف الجديدة، الدار البيضاء.
 طروس، محمد (1993) : النص القبلي، الاتهام والتماك (دراسة لنبيل دبلوم الدراسات العليا) معد للطبع.
 طه، عبد الرحمن (1987) : في أصول الحوار وتجديد علم الكلام، المؤسسة الحديثة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء.
 (1987) : مراتب الحجج وقياس التمثيل، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، فاس.
 (1994) : التواصل والحجج، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط.
 غرايس، بول (1992) : منطق الحوار. ترجمة محمد طروس، مجلة الحكمة، عدد 1، مطبعة المعارف الجديدة، الدار البيضاء.
 صمود، حمادي (1997) : أهم نظريات الحجج في التقاليد الغربية من أرسطو إلى اليوم. حمادي صمود، هشام الربيعي، عبد الله صولة وآخرون. منشوية : جامعة الآداب والفنون والعلوم الإنسانية.

- PRITCH, H. Paul (1973) *Logic and universality*, in F. Coe de J. Morgan (Eds), *Speech and semantics*, volume 3 : *Speech acts* : New York : Academic Press.
 GRIZZ, Jean-Marie (1982) : De la logique à l'argumentation. *Cherche* : Press.
 JAKOBSON, R. (1968) : *Essais de linguistique générale*, les Éditions de Minuit.
 JEAN, JACQUES ROBERTUX (1995) : *Éléments de rhétorique et d'argumentation*, Dunod, Paris.
 KLINE, L. Kline (1987) : *Idealy management and argumentative discourse in argumentation* : perspectives and approaches, proceedings of the conference on argumentation 1986, Dordrecht : Forth publication.
 LALANDE, André (1931) : *Vocabulaire technique et critique de la philosophie*, Paris : PUF.
 MAINFRAENCAULT, Dominique (1976) *Initiation aux méthodes de l'analyse du discours : problèmes et perspectives*, Paris : Hatier.
 MAYER, Michel (1993) : *Logique, langage et argumentation*, Paris : Hatier.
 MOESCHLER, Jacques (1985) : *Argumentation et conversation* : éléments pour une analyse pragmatique du discours, Paris, Hatier.
 PEREJMAN, Chaim et Lucie Olschis-Pykes (1993) : *Trans de l'argumentation*, Paris, J. Vrin.
 PLANTAIN, Chantal (1990) : *Essais sur l'argumentation*, introduction Université de Bruxelles.
 PLANTAIN, Chantal (1993) *Études de linguistique de la parole argumentative*, Paris, Klincksieck, Les Belles Lettres.
 PLANTAIN (1998-1997) *Études complètes* : Les Belles Lettres.
 (1998) : 1. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 2. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 3. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 4. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 5. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 6. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 7. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 8. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 9. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 10. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 11. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 12. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 13. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 14. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 15. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 16. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 17. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 18. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 19. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 20. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 21. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 22. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 23. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 24. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 25. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 26. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 27. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 28. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 29. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 30. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 31. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 32. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 33. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 34. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 35. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 36. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 37. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 38. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 39. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 40. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 41. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 42. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 43. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 44. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 45. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 46. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 47. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 48. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 49. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 50. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 51. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 52. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 53. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 54. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 55. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 56. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 57. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 58. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 59. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 60. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 61. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 62. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 63. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 64. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 65. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 66. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 67. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 68. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 69. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 70. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 71. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 72. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 73. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 74. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 75. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 76. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 77. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 78. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 79. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 80. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 81. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 82. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 83. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 84. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 85. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 86. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 87. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 88. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 89. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 90. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 91. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 92. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 93. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 94. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 95. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 96. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 97. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 98. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 99. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 100. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 101. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 102. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 103. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.
 (1998) : 104. *Empire rhétorique* : rhétorique et argumentation.<

- OLIBON, Phyllis (1983) : *L'Argumentation*. Paris, PUF.
 ROUSSEAU, Jean-Jacques (1993) : *Essai sur le discours et d'argu-*
 mentation. Paris, L'Harmattan.
 SALT, Jackson (1981) : *Rational and pragmatic aspect of argument in*
 argumentation : perspectives and approaches, proceedings of the 1980
 conference on argumentation 1980, Amsterdam : Foris publication.
 SCOTT, Jakob (1987) *The management of disagreement in conversa-*
 tion in argumentation : perspectives and approaches, proceedings of the
 conference on argumentation 1980, Dordrecht : Foris publications.
 SEARCE, J.R. (1969) *Speech act. An essay in the philosophy of lan-*
 guage. Cambridge, England : Cambridge University Press.
 SEMONET, René (1980) *L'Argumentation : stratégie et tactique*. Paris,
 Editions d'organisation.
 FERRE, Dominique (1988) : *Les Déclives de l'argumentation scientifique*.
 Paris, Ecole universitaire de France.
 TOULMIN, Stephen (1958) : *The Uses of argument*. Cambridge,
 England : Cambridge University Press.
 (1959) : *Les Usages de l'argumentation*. Paris.
 Philosophie de l'homme, Paris, Presses universitaires de France.
 VIGNAUX, Georges (1976) : *L'Argumentation : essai sur une logique*
 discursive, Paris, Les Presses de la Sorbonne.
 WALTON, Douglas N (1987) : *Formal relevance in argumentation* :
 non, argumentation et cogitation. Cap : Olympe.
 Amsterdam : J. Benjamins.
 ZAMBERN, Y. Padova (1990) : *Argumentative discourse, un discours* :
 représentations et interprétations. Textes rassemblés par Michel
 Chénier et al. Presses universitaires de Nancy.

فهرست

4	تقديم
5	1- مدخل
7	2- تحديدات أولية
14	3- المقاربة اللاغوية
14	1- اليلالة التقيدية
43	2- تصور بولمان
57	4- المقاربات المتطرفة
57	1- نموذج تولمين
69	2- نموذج كرين
80	3- نموذج ج. فينو
94	5- المقاربات اللسانية : التداخلات المدمجة
94	1- نموذج ديكر و أنتسكومير
107	2- نموذج جاك موشلر
118	6- المقاربات اللسانية : نظرية الأفعال اللغوية
118	1- نموذج فان إيري
126	2- نموذج س. جاكوبس
132	3- نموذج س. جاكسون
136	4- نموذج أ. كورت
141	5- نموذج أ. بلير
147	6- نموذج سوزان كلاين
152	7- نموذج فان دايك
157	8- نموذج زامير بادوفا
162	9- إعادة بناء الخطاب الحجاجي
166	خلاصة
172	بيبلوغرافيا
176	فهرست

يفترض هذا الكتاب أن
الخطاب لا يكتب منه
الخطابة إلا مما يقوم به من
وظائف؛ وأن نسيجه
الوظيفي يتمم دور مول



الوظيفة الحجاجية كوظيفة أساس، مسؤولية عن
توليد الفعل الخطابي؛ فلا خطاب بدون وظيفة ولا
وظيفة بدون حجاج. كيف نرصد السمة الحجاجية
للخطاب؟ ما خصائصها؟ كيف تشتغل؟ كيف تبين
وتُبين الخطاب؟ كيف تنتقل من العام إلى الخاص، من
المفهوم الجرد للخطاب إلى تحققاته التنوع، فتجعل
من مفهوم الحجاج وتقنياته وآلياته، أدوات إجرائية
تحليلية، قادرة على دراسة أشكال الخطاب، وإبراز
تحققاته الحجاجية؟.

يرصد الكتاب إذن الحجاج كمفهوم مركزي،
ويتبعه في التراث البلاغي والمنطقي واللساني،
ويحاول إعادة صياغته كآليات واستراتيجيات
خطابية، مقصداً كل المقاربات التي لا تنحو هذا
النحى.

